

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القري
مكة المكرمة
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا
فرع اللغة



تمام الطالب بتنفيذ الخطوات
التي أوردتها لجنة المناقشة.

محمد بن عبد الله
أحمد بن الزمان

٣٢٨٩ - ٣ - ١٠ - ٢

دِفْلَاحُ النُّجُومِ

المتوفى سنة ٨٠٦ هـ - ١٢٨١ م

حَيَاتُهُ، وَآرَاؤُهُ، وَمَذْهَبُهُ

مع

تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم

بـ «المُعْتَنِي»

رسالة مُقَدِّمَةٌ لِنَيْلِ دَرَجَةِ «الدكتوراه» في النُّجُومِ وَالصَّرَفِ

من الطالب

عبد الرزاق بن عبد الرحمن السعدي

إشراف

للدكتور الدكتور محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن

سنة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م

المجلد الأول



القسم الأول

ابن فلاح النخوي

المنوفى ٦٨٠ سنة هـ - ١٢٨١ سنة م

عَصْرُهُ ، حَيَاتُهُ ، آثَارُهُ ، آرَاؤُهُ ، مَذْهَبُهُ

فهرس القسم الد راسي

المقدمة في :

- أ - عنوان البحث ٩١
ب - موضوعه
ج - أهدافه
د - دوافعه
هـ - منهج البحث فيه ومصادره ب

الفصل الأول

عصر ابن فلاح وحياته وفيه مبحثان :

- كلمة ٢
البحث الأول - عصر ابن فلاح ومعاصروه ٤
البحث الثاني - حياة ابن فلاح ٧
اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ووصفه ، ووفاته

الفصل الثاني

آثار ابن فلاح وفيه ثلاثة مباحث :

- كلمة في آثار ابن فلاح ١٠
البحث الأول - في كتابه الكافي في العربية وفيه مايلي : ١١
١ - أين الكتاب ؟
٢ - توثيقه
٣ - موضوعه ١٣
٤ - قيمته واعتماده لدى العلماء ١٤
البحث الثاني - في كتابه شرح الكافية وفيه مايلي : ١٦
١ - اسم الكتاب وتوثيقه ومقارنته بالمعني
٢ - سبب تأليف الكتاب ١٩

والمطلب الثاني - في توثيق المعنى وطرق ذلك وبيان الدوافع الى تأليفه وزمن ذلك
والمطلب الثالث - في منهج ابن فلاح في المعنى وفيه بيان ترتيب الكتاب ومادته
واسلوب عرضها، ووحدة الموضوع ، والاستطراد والحدود النحوية والمصطلحات والنقد
فيه .

والمطلب الرابع - في بيان مصادر المعنى في الاستشهاد وفي المادة العلمية .
والمطلب الخامس - في بيان قيمة المعنى العلمية وما جاء في مدحه والثناء عليه .
وبيان اعتماده لدى العلماء والناقلين عنه كالرشي والسيوطي والعلبي والصبان .
والمطلب السادس - في ذكر ما أخذ على ابن فلاح في المعنى صنفها الى تسعة
اصناف .

والمطلب السابع - في عرض مفصل لبيان نسخ المعنى المخطوطة التي عثرت عليها في
بعض بلدان العالم كالعراق والسعودية وتركيا وبريطانيا والتي بلغت ست نسخ
واحدة منها كاملة فقط ثم بينت كمية النقص من البواقي .

واما الفصل الثالث فكان في آراء ابن فلاح ومذهبه النحوي وفيه بحثان :
البحث الاول - في آرائه وترجيحاته وفيه سبعة مطالب :

المطلب الاول - في بيان السماع والقياس وموقف العلماء منهما عامة وابن فلاح خاصة .
المطلب الثاني - في بيان العلة في المعنى وموقف ابن فلاح منها .
والمطلب الثالث - في موقفه من العامل .

والمطلب الرابع - في آرائه وترجيحاته في قضايا الاعراب .
والمطلب الخامس - في آرائه وترجيحاته في الابنية .
والمطلب السادس - في آرائه وترجيحاته في الادوات .
والمطلب السابع - في آرائه وترجيحاته في التراكييب .

والمبحث الثاني - في مذهب البصري .
وفيه اثبات بصريته ، وبيان اتجاهات مدرستي البصرة والكوفة .
ثم بيان مظاهر بصريته بما يلي :

اولا - استقراء آرائه وحصرها بالعدد وكانت خمسة انواع :
١ - الآراء التي وافق فيها البصريين .

والتعجب والسبب وسببه والاعتراض وغير ذلك مما يعين القارئ على فهم النص كاملاً . كما وضعت الاقواس اللازمة لبيان النص المنقول او الساقط من بعض النسخ .

١٠ - الفهارس :

صنعت فهرسة ، فنية كاملة تضمنت جميع ما جاء في المغني حتى تنوعت وبلغت ثلاثة عشر نوعاً وهي : فهرس للآيات القرآنية ، وفهرس للاحاديث النبوية ، وفهرس للقراءات القرآنية ، وفهرس لأقوال العرب وامثالهم ، وفهرس للشعار وفهرس لبعض الاساليب النحوية ، وفهرس للمصطلحات ، وفهرس للاعلام ، وفهرس للمذاهب والفرق ، وفهرس للكتب ، وفهرس للاماكن ، وفهرس لآبواب المغني وابحاثه ، وفهرس مفصل لفردات مواضيع الكتاب .

١١ - تجزئة المغني :

ظهر لي من خلال بحثي في المغني ان ابن فلاح لم يجز كتابه هذا الى اجزاء او اقسام . وانما بنى كتابه على اساس ترتيب الموضوعات ذاكراً في كل موضوع باباً خاصاً به وتحت كل باب مباحث وشئ على هذا المنوال من اول الكتاب الى آخره .

وقد جاء التصريح بتجزئة المغني الى اجزاء في بعض المصادر التي ترجمت له وفي بعض نسخه المخطوطة ، غير ان ما في المصادر يختلف عما في بعض النسخ المخطوطة ، وما في النسخ المخطوطة يختلف بعضه عن بعض في تعيين الاجزاء وعددها . وسأذكر ذلك لنتبين مدى التفاوت الحاصل بينها .

جاء في كشف الظنون ما يلي : ((المغني في النحو في اربع مجلدات لتقي الدين منصور بن فلاح اليمني ، اوله : الحمد لله حق حمد نعمته ... الخ ، فرغ من تنسيخه في محرم سنة ٦٧٢ اثنى عشر وسبعين وستمائة)) هـ . (١)

(١) كشف الظنون لحاجي خليفه : ٢ / ١٧٥١ .

(ط)

فظواهر هذا التفاوت تشير الى ان المؤلف لم يجزء الكتاب وما حصل من
تجزئة انما هو من عمل النسخ، وما ذكر في المصادر مني على
ما اطلع عليه المترجم من نسخ للكتاب .

لذا فاني ارى ان يجزء الكتاب تجزئة متناسبة متناسقة فسي
الموضوع والحجم .

الفصل الاول

عصر ابن فلاح وحياته

وفيه مبحثان :

المبحث الاول - عصره

المبحث الثاني - حياته

كلمة :

لم يأخذ ابن فلاح حظا وافرا من الشهرة التاريخية . فقد ضلت مصادر التاريخ والتراجم بذكر سيرته ، حتى اني لم اجد له ذكرا في معظم كتب التاريخ والتراجم التي سبقت الامام جلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ ، مما جعل ابن فلاح مغمورا بالنسبة الى حياته الخاصة او العامة ، فلم نعرف شيئا عن ولادته ونشأته ، ولا عن رحلاته وتعلمه ، ولا عن اساتذته وطلابه ولا عن مكانه الذي عاش ومات فيه .

وقد سجل لنا جلال الدين السيوطي ت ٩١١ هـ في طبقاته : ((بغية الوعاة)) (١) . اسم ابن فلاح ووفاته وكتابه الكافي ، ثم احوال السيوطي الى طبقاته الكبرى التي عفى عليها الزمن - بانه قد ذكر فيها كثيرا من فوائد ابن فلاح التي نقلها عنه .

والسيوطي يعد أقدم من ترجم لابن فلاح - فيما اطلعت - وكل من ترجم له من المتأخرين أو المحدثين قد استقى معلوماته من السيوطي في البغية . (٢)

واغفال التاريخ ابن فلاح لا يضير شيئا بمكانته العلمية ولا ينقص من قدره بين العلماء ، فقد اعتُمدت آراؤه ومصنفاته ، وكانت محط نظر واعتبار ، وليس بغريب ان تكون حياة ابن فلاح مظلومة مغمورة ، فكم من عظيم عاش حياة حافلة بالمجد والمآثر وقد نسيه التاريخ ، أو تنكر له حتى أصبح شخصية مجهولة ؟ . وخير دليل على هذا شخصية رضي الدين الاسترأبادي النحوي ، المتوفي سنة ٦٨٦ هـ والمعاصر لابن فلاح ، فقد احاطه التاريخ بالجهالة المطبقة ، حتى لم يُبق لنا الا اسمه وتاريخ وفاته ، ومع كل ذلك فالرضي وما ادراك مالرضي ، ؟ الرضي الذي طاراسه فسي

(١) بغية الوعاة للسيوطي : ٣٠٢ / ٢ .

(٢) ساذكر تلك المصادر في بداية البحث الثاني من هذا الفصل .

الآفاق ، فكان في لسان كل متحدث ، ومع قلم كل باحث ، وصحبة كل طالب علم
لما ناله من مكانة علمية مرموقة حين قدم كتابيه الشهيرين الذين شرح بهما كافيّة
ابن الحاجب النحويّة ، وشافيته الصرفيّة . وأمثال الرضي وابن فلاح في ذلك كثير .
وسأذكر في هذا الفصل مبحثين موجزين في عصر ابن فلاح ومن عاصره ، وفي
حياته التي احتفظ له التاريخ بجزء يسير منها .

البحث الاول

عصر ابن فلاح

عاش ابن فلاح معظم حياته او كلها في القرن السابع الهجري ، وذلك لان وفاته كانت سنة ٦٨٠ ثمانين وستمئة هجرية كما ساذكر في البحث الاتي ، ولم تسعفنا المصادر التاريخية بذكر ولادته الا ان تاريخ وفاته هو الذي دلنا على انه من علماء هذا القرن.

وقد كان لعصر ابن فلاح الذي عاش فيه مظاهره الخاصة به التي تميزه عن غيره من القرون ، سواء كان ذلك من الناحية السياسية ، او الدينية ، او الاجتماعية أو الاقتصادية ، او ما الى ذلك من أمور الحياة .^(١)

ولست في هذا المقام بحاجة ماسة الى ان اقدم تاريخا لعصر ابن فلاح من جميع هذه النواحي ، فذلك شأن البحوث المتخصصة في التاريخ والحضارة ، اضافة الى انه لم يرد في المصادر التاريخية ما يشير من قريب او بعيد الى دور ابن فلاح في تلك النواحي وتأثره بها ، وتأثيره فيها .

وحسبي في هذا البحث تقديم بيان موجز عن الناحية الثقافية والنهضة العلمية في هذا العصر ، حتى نتبين العوامل التي ساعدت على تكوين الحركة العلمية وايجاد العلماء المفكرين وصنع الطاقات الفكرية الابداعية التي تمثلت في شخصيات كان لها دور بارز ، وأثر عظيم في انعاش الحركة الفكرية والاشراء العلمي المتين . وابن فلاح واحد من اولئك العلماء الافذاذ ، الذين صاغوا علما وفيرا أثرت به المكتبة الاسلامية العربية ، فكان مرتعا خصبا لاهل العلم كافة ، وليس هو وحده الذي جادت به يد هذا القرن ، فقد نبغت طائفة كبيرة في عصره شرقا وغربا من

(١) انظر عن ذلك : عصر سلاطين المماليك لمحمود رزق : ٥ / ٣ - ٨٨ وتاريخ الاسلام للدكتور حسن : ٣٠٣ / ٤ وما بعدها .

البلاد الاسلامية ، كانت لهم في نشر العلم يد بيضاء طوقت رقاب المتعطشين الى معرفة الحقيقة في شتى العلوم وأصناف الفنون .

واذكر منهم - على سبيل المثال - أبا البقاء العكبري ت (٦١٦) هـ ، وأبا القاسم الرافعي ت (٦٢٣) هـ ، وشهاب الدين ياقوت الحموي ت (٦٢٦) هـ ، وأحمد بن الحسين بن الخباز ت (٦٣٢) هـ ، وأبا عمرو بن الصلاح ت (٦٤٣) هـ ، وموفق الدين بن يعيش ت (٦٤٣) هـ ، وعلي بن محمد السخاوي ت (٦٤٣) هـ ، وأبا علي الشلوبيني ت (٦٤٥) هـ ، وأبا عمرو بن الحاجب ت (٦٤٦) هـ ، وأبا الحسن القفطي ت (٦٤٦) هـ ، وابن عمرو النحوي ت (٦٤٩) هـ ، وعلي بن مؤمن بن عصفور ت (٦٦٩) هـ ، والامام جمال الدين محمد بن مالك ت (٦٧٢) هـ ، والامام النووي ت (٦٧٦) هـ ، وابن خلكان ت (٦٨١) هـ ، والشيخ رضي الدين الاستراباذي ت (٦٨٦) هـ ، وزين الدين السبكي ت (٧٣٥) هـ ، وجلال الدين القزويني ت (٧٣٩) هـ ، وأبا حيان الاندلسي ت (٧٤٥) هـ ، وتقي الدين السبكي ت (٧٥٥) هـ ، وغيرهم كثير .

ولا غربة في ان يزدهر العالم الاسلامي بهؤلاء الرجال وامثالهم خلال القرنين الهجريين السادس والسابع ، فقد راجت المراكز الثقافية فيهما ، وانتشرت المجالس العلمية التي كانت تذخر بالعلماء والشعراء والادباء وغيرهم .

كما ان المساجد وكثرتها كانت من اعظم المعاهد الثقافية لدراسة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف ، والفقه وأصوله ، واللغة والادب ، وغيرها من العلوم (١) .

وهكذا نجد الزاوية تأخذ نفس الدور الذي قام به المسجد في تشكيل الحلقات الدراسية في مختلف العلوم .

ثم يأتي دور الكتاب والمدارس التي انشأت في انحاء العالم الاسلامي وضمت

الاعداد الكثيرة من طلاب العلم، حيث كان ولاية الامور من رجال العلم، المشجعين على نشر الثقافة عامة، والثقافة الاسلامية العربية خاصة . (١)

وعلى الرغم مما كان يحمله القرن السابع من احداث وتقلبات سياسية داخل الدولة الاسلامية حيث كانت فيه نهاية الدولة الايوبية وقيام دولة المماليك سنة ٦٤٨ - ٦٥٨ هـ، وفيه سقوط بغداد ونهاية الدولة العباسية على يد التتار سنة ٦٥٦ هـ، ثم قيام سلطنة الظاهر بيبرس سنة ٦٥٨ - ٦٧٩ هـ، فالحروب الصليبية وهجوم التتار ونزاع بني ايوب سبب عدم الاستقرار داخل الدولة الاسلامية - على الرغم من كل ذلك فقد كانت الحالة العلمية في حيوية وازدهار، حتى كثرت دور النشر، وخزائن الكتب العامة والخاصة، ودواوين (٢) الانشاء، والاربطة، فكثرت العلماء، واخذت العلوم شكلا آخر في تطورها ورسالتها، تأليفها، اخذ المسلمون منها بحظ وافر، ولم يتركوا علما او فنا منها الا واقتحموه فالدرس والتدريس والتأليف قائم في علم القرآن والتفسير والحديث والفقه وعلم الكلام والنحو واللغة والادب والطب والكيمياء والفلسفة والرياضيات والفلك والنجوم والموسيقى والتاريخ والجغرافية . (٣)

كل هذه العلوم تم نموها وابتعثت ثمارها خلال هذا القرن بجهود علماء .

(١) تاريخ الاسلام : ٤٢٤/٤

(٢) تاريخ الاسلام : ٤٣٠/٤

(٣) تاريخ الاسلام : ٤٣٩/٤

المبحث الثاني

حياة ابن فلاح (١)

أ - اسمه ونسبه :

هو الشيخ منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان بن مَعْمَرُ اليميني النحوي .

ب - كنيته :

كنيته التي اشتهر بها لدى العلماء ، والتي ذكرت في الكتب النحوية هي ((ابن فلاح)) ، وقد ذكرت له كنية اخرى لم يشتهر بها وهي : ((ابو الخير)) .

ج - لقبه ووصفه :

لقب ابن فلاح بالشيخ تقي الدين كما ذكره السيوطي وغيره من بعده ووصفه بأنه نحوي فقيه اصولي .

وقد جاءت السطور الاولى في النسخ المخطوطة لكتاب المغني تحمل القابا وأوصافا اخرى وهي : الشيخ ، الامام ، السعيد ، العلامة ، علامة الزمان ، حجة الاسلام ، شمس الائمة ، تقي الملة والحق والدين ، ناصر الاسلام والمسلمين ، أفضل المتأخرين ، رضي الله عنه وأرضاه .

د - وفاته :

كانت وفاة ابن فلاح سنة ٦٨٠ ثمانين وستمائة للهجرة ولم أر خلافا في ذلك عند المترجمين له ، كما لم اجد من خصص اليوم او الشهر الذي توفي فيه ابن فلاح من هذا العام .

(١) انظر ترجمة ابن فلاح في المصادر التالية :

بغية الوعاة للسيوطي : ٣٠٢/٢ ترجمة رقم : ٢٠٢٦ ، كشف الظنون لحاجي خليفة : ١٧٥١/٢ ، هدية العارفين للبغدادي : ٤٧٤/٢ ، ايضاح المكنون للبغدادي : ٢٥٩/٢ ، روضات الجنات للموسوي : ١٤١/٥ ، الاعلام للزركلي : ٣٠٣/٧ ، معجم المؤلفين لكحالة : ١٩/١٣ ، مصادر الفكر العربي في اليمن للحبشي : ١٥٧ . واول النسخ المخطوطة لكتاب المغني .

وإذا ما عملنا مقارنة لهذا العام الهجرى الذى توفي فيه ابن فلاح
بالتاريخ الميلادى ظهر لنا انه يقابل عام ١٢٨١ واحد وثمانين ومائتين والـ
ف للميلاد . (١)

اما تاريخ ولادته فلم اعثر على من صرح به ، وعلى هذا يصح الحكم على
ابن فلاح بانه من علماء القرن السابع الهجرى كما هو واضح مما تقدم .

(١) انظر : الاعلام للزركلى : ٣٠٣ / ٢ ، معجم المؤلفين لكحاله : ١٩ / ١٣ .

الفصل الثاني

آثار ابن فلاح

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الاول : في كتابه الكافي في العربية.
- المبحث الثاني : في كتابه شرح الكافية.
- المبحث الثالث : في كتابه المغني في النحو.

كلمة في آثار ابن فلاح

(١)

الآثار جمع أثر ، والأثر - بالتحريك - ما بقي من رسم الشيء ، وهذا يعني ان آثار الشخص كل ما يتركه او يدل عليه من بعده في جميع المستويات فعلى المستوى العلمي يكون تلاميذ الشخص من آثاره ، وعلومه من آثاره ، ومصنفاته من آثاره .

وقد أسلفت في المبحث الاول ان التاريخ لم يحتفظ الا بالجزء القليل من حياة ابن فلاح ، ولذلك لم يصلنا عن آثار ابن فلاح الا ما ذكرته بعض المصادر من مؤلفاته التي كتب على بعضها ان يحتفظ بها الزمن فتبقى للأجيال من بعده ، وقضى على البعض الآخر بالتلف والفقدان حين تسلطت عليه عواصف الزمان .

وقد بلغت المصنفات المنسوبة اليه ، وتحدثت عنها بعض المصادر ثلاثة مؤلفات وهي :

١ - الكافي في العربية .

٢ - شرح الكافية .

٣ - المغني في النحو .

وسأذكر عن كل مصنف من هذه المصنفات ما يعرف به ويزيل عنه الغشاوة فسي ثلاثة مباحث ، لكل واحد منها مبحث مستقل .

(١) بغية الوعاة للسيوطي : ٣٠٢ / ٢ .

ب - وقد جاء ت نسبة الكافي الى ابن فلاح في معظم المصادر التي ترجمت له من بعد السيوطي ، كاليفغدادى وغيره . (١)

ج - وما يوثق نسبة الكتاب الى ابن فلاح نقل العلماء عنه ناسبه الى مؤلفه . ومن هؤلاء العلماء العلامة محمد بن عبد الرحمن الشهير بابن الصائغ الحنفي النحوى ت ٧٧٦ هـ ، فقد نقل عنه في كتابه : ((الوضع الباهر في رفع أفعال الظاهر)) كما ذكره السيوطي . (٢) وسأذكر نص ذلك في حديثي عن اعتماد الكتاب لدى العلماء .

ومن العلماء الذين نقلوا عن كتاب الكافي مصرحين بنسبته الى ابن فلاح الشيخ يس بن زين الدين بن ابي بكر بن عليم الحمصي الشهير بالعليمي ت ١٠٦١ هـ . فقد نقل عنه في حاشيته على التصريح كما سأذكر نصه (٤) فيما بعد .

ومنهم الشيخ عبد الله بن علي الدنوشري الشافعي ت ١٠٢٥ هـ وهو من مشايخ يس العلومي كما سيأتي بيانه . (٦)

د - ومن الامور التي تصحح نسبة كتاب الكافي الى مؤلفه ابن فلاح ذلك النص الخطي الذي وجدته مدونا على هامش النسخة المخطوطة من كتاب المغنسي لابن فلاح الموجودة في المتحف البريطاني المنسوخة في حياة المؤلف سنة

(١) انظر : ايضاح المكنون للبغدادى : ٢٥٩/٢ ، هدية العارفين له :

٤٧٤/٢ ، الاعلام للزركلي : ٣٠٣/٧ ، معجم المؤلفين لكحالة : ١٩/٣

مصادر الفكر العربي الاسلامي في اليمن للحبشي : ١٥٧ .

(٢) ترجم له السيوطي في بغية الوعاة : ١٥٥/١ - ١٥٦ ، والزركلي في الاعلام

١٩٢/٦ .

(٣) انظر الاشياء والنظائر للسيوطي : ٢١٥/٤ - ٢١٦ .

(٤) انظر ترجمته في الاعلام للزركلي : ١٣٠/٨ .

(٥) انظر حاشية التصريح للشيخ يس : ٧٢/١ - ٧٣ .

(٦) انظر ترجمته في الاعلام للزركلي : ٩٧/٤ .

٦٧٧ سبعة وسبعين وستمئة هجرية وهي اقدم نسخ المغني المخطوطة ، ففي الورقة المرقمة ١٠٣ - أ في البحث الثاني من فاعل نعم وئس المعرف باللام ، وعند قول ابن فلاح : ((واختلف في هذه اللام في فاعلها : فذهب جمهور النحويين الى انها لتعريف الجنس ، وذهب ابن الحاجب الى انه لتعريف معهود في الذهن غير معين في الوجود . . .)) ا هـ (١)

- عند هذا النص علق الناسخ بما يلي : ((اما في الكافي : حكى بن عمرو بن الحاجب انه لتعريف مهم في الوجود ومطابق لمعهود)) ا هـ
ومن المعلوم ان الناسخ قصد بهذا التعليق ان يشير الى ما بين الكتابين - المغني والكافي - من فروق في حين انها لمؤلف واحد . وما من شك في انه نص نهتدى به الى صحة اثبات نسبة الكتاب الى ابن فلاح .

ثالثا - موضوعه :

قال السيوطي في ترجمة ابن فلاح : ((له مؤلفات في العربية منها الكافي في جزء في غاية الحسن يدل على معرفته باصول الفقه)) ا هـ (٢)
ان كلام السيوطي هذا اوقع من بعده من اللذين ترجموا لابن فلاح في وهم حيث وصفوا الكافي بانه كتاب في اصول الفقه ، وذلك ناتج عن فهمهم عبارة السيوطي المتقدمة بانها تحديد للعلم الذي ألف فيه الكتاب .

والصواب - والله اعلم - ان الكافي كتاب موضوعه علم النحو ، يتضح ذلك من قول السيوطي : ((له مؤلفات في العربية منها الكافي . . . الخ)) (٣) ، وكلمة العربية تعني علم النحو ، كما ان النصوص التي نقلت من الكافي تدل على انه في علم العربية لا في أصول الفقه . (٤)

(١) انظر ذلك في كتاب المغني المحقق صفحة : ١١٦٧ - ١١٦٨ .

(٢) بغية الوعاة للسيوطي : ٣٠٢/٢ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) سأذكر تلك النصوص في فقرة اعتماد العلماء للكافي .

ويبدو ان ابن فلاح قد مزج في كتابه الكافي شيئا من مسائل اصول الفقه بمسائل العربية ، مما جعل السيوطي يستدل على تمكن ابن فلاح ومعرفته باصول الفقه .

ولو كان الكتاب في اصول الفقه لما وصف السيوطي ابن فلاح بهذه العبارة لان مجرد التأليف في اى علم يدل على معرفته بذلك العلم على تفاوت في درجة المعرفة والاتقان .

ولا غرابة في صنيع ابن فلاح في مزجه اصول الفقه بالمسائل العربية ، فان الصلة بين العلمين قائمة وثيقة ، وان المباحث اللغوية عند عموم الاصوليين معلومة لا يتسع المقام لذكرها هنا .

رابعا - قيمته واعتماده لدى العلماء :

يبدو ان كتاب الكافي لابن فلاح كتاب قيم ، يظهر ذلك من خلال نعمت المترجمين له فقد قال السيوطي عنه : ((جزء في غاية الحسن))^(١) . ثم ان اهتمام العلماء به بالنقل عنه دليل على اهميته العلمية ومكانته بين المصنفات العربية واعتماده لدى العلماء وفيما يلي بيان لبعض العلماء اللذين نقلوا عنه :

- ١ - فمنهم العلامة محمد بن عبد الرحمن الشهير بابن الصائغ الحنفي النحوي ت ٧٧٦ هـ فانه نقل عن الكافي لابن فلاح في كتابه : ((الوضع الباهر في رفع افعال الظاهر ، وهو كتاب صغير الحجم ذكره السيوطي بجميع نصوصه في آخر الجزء الرابع من كتاب الاشياء والنظائر^(٢) . وفيما يلي النص الذي نقله ابن الصائغ في مسألة الكحل قال : ((وذكر ابن فلاح تعليلين آخرين

في الكافي

(١) بغية الوعاة للسيوطي : ٣٠٢ / ٢ .
 (٢) انظر ترجمته في " بغية الوعاة " للسيوطي : ١٥٥ / ١ ، الاعلام للزركلي : ١٩٢ / ٦ .
 (٣) الاشياء والنظائر للسيوطي : ٢١٥ / ٤ .

اولهما - انها عملت في الظاهر في تفضيل الشيء على نفسه ، لان ذلك بالنسبة الى

المعاني غالباً ~~موصولة~~

ثانيهما - انه لما اتحد الغاضل والمفضول كانه عمل شيء واحد ، فهذه خمس علامات لم أرها مجتمعة ((اهـ .

٢ - ومن العلماء الذين ذكروا كتاب الكافي لابن فلاح الشيخ يس بن زين الدين بن

ابي بكر بن عليم الحمصي الشهير بالعليني المتوفى سنة ١٠٦١ هجرية . (١)

٣ - ومنهم الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن بن علي الدنوشري الشافعي المتوفى سنة

١٠٢٥ هجرية وهو من مشايخ يس العليني . (٢)

فقد ذكر الشيخ يس العليني في حاشيته على التصريح نقلاً عن شيخه الدنوشري

عن ابن فلاح في بحث اعراب جمع المذكر والكلام عن ((بنين)) مانصه :

((قوله : وهي بنون ، قال الدنوشري : وهو مخالف لما قاله ابن فلاح في الكافي

وعبارته : وبنون جمع سالم خلافا لعبد القاهر . ووجه ما قاله ابن فلاح ان اللفظ

اذا رجع الى أصله في الجمع لا يوجب جعله جمع تكسير)) اهـ . (٣) وبعد هذا

بقليل ذكر الشيخ يس مايلي : ((وليس من نوع جموع التكسير الاعجميين

ونحوه من كل منسوب حذفت ياءؤه في الجمع تخفيفاً ، قال ابن فلاح في الكافي

واما قوله تعالى : ((ولو نزلناه على بعض الاعجميين)) و ((سلام على

الياسين)) .

- على قراءة من كسر الهمزة - وقول الشاعر :

تَهْدَدُنَا فَأَوَدُّنَا رُوَيْدًا مَتَى كُنَّا لَا بُدَّكَ مَقْتُونَنَا (٤)

فانه جمع منسوب ، واصله أعجمي والياسي ومقتوى فحذفت ياء النسب وجمع بالسواو

والنون ، لانه ~~يجمع بسبب النسب~~ ما لا يجوز جمعه نحو : البصريين والكوفيين

وليس جمع أعجم لان مؤنثه عجماء ومقتوين جمع مقتو وهو الخادم منسوب الى مقتسى

كقري فحذف ياء النسب . انتهى بتصرف في آخره ، هذا كلام الدنوشري ((اهـ (٥)

(١) انظر ترجمته في الاعلام للزركلي : ١٣٠ / ٨ .

(٢) انظر ترجمته في الاعلام للزركلي : ٩٧ / ٤ .

(٣) حاشية التصريح للشيخ يس : ٧٢ / ١ .

(٤) تكلمنا عن هذا البيت في المغني : ٣٩٢ .

(٥) حاشية التصريح للشيخ يس : ٧٢ / ١ - ٧٣ . وانظر نص هذا الكلام في مغني

ابن فلاح صفحه : ٣٩٢ .

المبحث الثاني
في
كتابه شرح الكافية

شرح ابن فلاح كتاب الكافية في النحو للامام جمال الدين ابي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي المتوفي سنة ٦٤٦ هجرية . والكافية معروفة مشهورة غنية عن التعريف ، والذي يهمنا هنا هو التعرف على شرحها لابن فلاح والتعريف به . فانه شُرِّح من بين شروح الكافية الجديدة بالاهتمام والعناية . وفيما يلي بيان لمعرفة هذا الكتاب .

اولا - اسم الكتاب وتوثيقه ومقارنته بالمغني :

لم اجد في المصادر التي ترجمت لابن فلاح والتي ترجمت لكتاب الكافية - ما يشير الى هذا الشرح او نسبته الى ابن فلاح ، سوى ما وجدته مدونا في الورقات الاولى من النسخة المخطوطة لهذا الكتاب والتي سأصفها فيما بعد . ومعلوم ان ما يكتب من ضبط على اول المخطوطة يعد اول مراحل التوثيق . ففي اللوحة الثالثة كتب العنوان بخط كبير وقلم عريض ونصه كما يلي : -

((كتاب شرح الكافية في النحو ، ما عني بجمعه وتأليفه الشيخ الامام العلامة الواحد تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد اليمني رحمه الله تعالى ، وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً آمين)) .

ثم علق الناسخ فوق هذا العنوان بخط صغير بما يلي : ((المسمى بالبراهين النحوية شرح المقدمة الحاجبية)) ثم ذكر ابیاتاً شعرية في مدح الكتاب من نظم العلامة فخر الدين عبد الله بن امير المؤمنين يحيى بن شرف الدين بن شمس الدين رحمه الله تعالى . وسأذكر الابيات عند وصف النسخة المخطوطة لهذا الكتاب وقد نُصِّف في هذه الابيات على ان هذا الكتاب في شرح كافية ابن الحاجب لابن فلاح .

وفي اللوحة الرابعة التي هي بداية الشرح مايلي :

((بسم الله الرحمن الرحيم - وبه أثق ، قال الامام العالم الفاضل وحيد عصره وفريد دهره مولانا تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد اليمني متع الله المسلمين بطول بقائه : - الحمد لله اقرارا بربوبيته ، وتذلا لعزته وخضوعا لعظمته ، وصلواته على خير خليقته وعلى صحبه وعترته وبعد ... الخ)) .

كما وجدت على الورقة الاولى من النسخة المخطوطة لكتاب المغني لابن فلاح في مكتبة فيض الله افندي باستانبول تحت رقم ٢٠٢١ - وجدت مانصه : ((وعلى هامش طبقات السيوطي بخط المرحوم الشيخ احمد العجمي : ومن مؤلفاته شرح كافية ابن الحاجب في مجلدين والرضي ينقل عن المغني لابن فلاح)) ا هـ .

واذا ما انتقلنا الى اسلوب هذا الشرح من الناحية الموضوعية والمنهجية نجده يتطابق الى حد كبير جدا مع كتاب المغني في استعمال الالفاظ والعبارات وذكر النصوص المستشهد بها والآراء المطروحة في الموضوع الواحد ، والتفريعات المتعلقة بالمسألة الواحدة ، ومناقشة ابن فلاح ورد وده وآرائه الخاصة ومصادره التي اعتمد عليها والا مثله على ذلك كثيرة ، نذكر طرفا منها :

أ- ان ابن فلاح في شرح الكافية يذكر قبل الشروع في شرحه أمورا تتعلق ببيان فضل علم العربية والنحو وماورد فيه من الاحاديث والاثار ، كما يتعرض لذكر نبذة يسيرة عن نشأة علم النحو وتاريخه .

(١)

وهكذا يفتتح ابن فلاح في مقدمة كتابه المغني بنفس الاسلوب والمنهج .

ب - ومنها - ان ابن فلاح ذكر في كتابه المغني بيانا وافيا وشرحا واسعا للمصطلحات الخمسة التي جرت في اصطلاح النحويين وهي اللفظ ، والقول ، والكلم ، والكلمة ، والكلام . وحين نرجع الى شرحه على الكافية نجده يستدرك على ابن الحاجب

(٢)

(١) انظر المغني لابن فلاح صفحة : ١ - الى - ٨ .

(٢) انظر المغني لابن فلاح صفحة : ١٣ وما بعدها .

يقوله : ((واعلم ان الالفاظ في اصطلاح النحويين خمسة ذكر الشيخ منها ثلاثة : اللفظ ، والكلمة والكلام وأخل بالقول والكلمة . . .)) اهـ . ثم يشرحها بنفس الاسلوب الذي شرحها به في المغني .

ج - ومنها انه ذكر في كتابه المغني خمسة ابحات في الكلام تبيين معناه وحدّه وفائدته واختصاصه بالمفيد ، واشتقاقه ، ونجده يذكرها في شرح الكافية بنفس الصياغة والتعبير . (١)

د - ومنها ما نجده من التطابق بين الكتابين في النصوص المذكورة فيهما بذات الموضوع وهذا يشير الى ان المؤلف واحد مثال ذلك :

قال في شرح الكافية في اول ذكر المرفوعات : ((واختلف في اصاله الفاعل والمبتدأ فذهب الخليل الى ان الفاعل هو الاصل والمبتدأ محمول عليه ، وذهب سيويه الى ان المبتدأ هو الاصل والفاعل محمول عليه وذهب الاخفش وابن السراج الى ان كل واحد منهما أصل بنفسه حجة الخليل من اربعة اوجه . . . الخ)) . (٢)
ولدى رجوعنا الى نص ابن فلاح في المغني نجد المطابقة كاملة بينه وبين هذا النص حرفا بحرف وكلمة بكلمة . (٣)

هـ - ومن الامور التي تدل على التطابق بين الكتابين ايضا ما ذكره في اول باب المبتدأ والخبر من كتابه شرح الكافية والمغني . (٤)

وهذا الذي ذكرته جزء يسير مما في الكتابين من التطابق والتشابه حتى ان القارئ لهما ليحس أن أحدهما نسخة أخرى عن الثاني سوى ان أحدهما متعلق بشرح متن الكافية يسير على منهجها في ترتيب الابواب والآخر مستقل في ترتيب الموضوعات .

-
- (١) انظر المغني لابن فلاح صفحه : ٣٢ وما بعدها ، وشرح الكافية له : لوحة ٦ - ب
(٢) انظر شرح الكافية لابن فلاح : لوحة : ٣٨ - ب
(٣) انظر المغني لابن فلاح صفحه : ٤٤٠ .
(٤) انظر المغني لابن فلاح صفحه : ٥٨٠ ، شرح الكافية له : لوحة : ٤٩ - ب .

كما ان اطلاع ابن فلاح على آراء ابن الحاجب وترجيحاته ورد وده على غيره المذكورة في الكافية وغيرها كان اطلاعا واسعا ، نعلم ذلك ما ذكر في المغني فان ابن فلاح صرح فيه بابن الحاجب وذكر آراءه مع انه يعد معاصرا له لان وفاة ابن فلاح كانت سنة ٦٨٠ هـ ووفاة ابن الحاجب كانت سنة ٦٤٦ هـ والمعاصرة - كما قيل - حجاب ، وهذا يدلنا على ان ابن فلاح على صلة وثيقة بابن الحاجب من خلال مؤلفاته ومنها الكافية التي قسام بشرحها وايضاها لما رأى فيها من غزارة علم واقبال الطلبة عليها والاهتمام بمعرفة معانيها كما اشار الى ذلك في مقدمة الشرح . (٢)

ثانيا - سبب تأليف الكتاب

كان لتأليف شرح الكافية سببان بارزان افصح عنهما ابن فلاح نفسه في مقدمة الكتاب بقوله : ((ولما غلب على ظني ان صرف العناية الى هذا العلم لا يخلو من ثواب ، ورأيت كثرة الطلبة للمقدمة الكافية المنسوبة الى الشيخ العلامة فريد عصره ووحيد دهره ابي عمرو عثمان بن عمر المالكي المعروف : بابن الحاجب تغفده الله برحمته واسكنه بحبوة جنته وكان شرحه لها غير كاف لمن يريد التوسع في الكلام عليها - عزمت على شرحها شرحا وسطا لا يخل ولا يمل راجيا من الله جلت عظمتة حسن الثواب ومن ينتفع به دعاء يستجاب أو ثناء يستطاب)) ا هـ .

ثالثا - منهج ابن فلاح واسلوبه في شرح الكافية :

كان تنظيم موضوعات الكتاب ، وتقسيمه الى ابواب وفصول - مقيدا بترتيب كتاب كافية ابن الحاجب موضوعا وموضوع وبابا لباب لانه شرح للكافية وليس مصنفاً مستقلاً بل هو تابع فيما يعرضه للكتاب المشروح إضافة الى الزيادات والتفريعات التي تذكر في الشرح اذا اقتضاها المقام .

(١) انظر فهرست الاعلام للمغني تجد عدد المواضع التي ذكر فيها ابن الحاجب .

(٢) شرح الكافية لابن فلاح : لوجه ٤ - أ .

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب لوجه : ٤ - ب .

وهذا يختلف الكتاب من هذه الناحية عن كتاب المغني الذي سنتحدث عن منهجه بتفصيل .

اما من حيث الاسلوب في طرح المادة العلمية وعرض القواعد فان الكتاب كما اسلفت يكان يكون نسخة ثانية عن كتاب المغني في النحو في استعمال الالفاظ والتعبيرات والاستشهادات ونقل الاراء ومناقشتها وما في الموضوع/، وقد ميز بين الكافية والشرح بكلمة ((متن)) التي يذكر بعدها نص الكافية وكلمة ((الشرح)) التي يقدم بعدها الشرح .

رابعا - النسخ المخطوطة لشرح الكافية

عنيت بمتابعة هذا الكتاب وماله من نسخ مخطوطة فلم افلح الا بنسخة واحدة غير كاملة ، وهي ^(١) محفوظة في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية في الرياض وصنفت تحت رقم (٢٦٠٧) نحو .

وتشتمل هذه المخطوطة على مائة وثمان واربعين لوحة . وكل لوحة تشتمل على صفحتين وكل صفحة تضم ستة وثلاثين سطرا والسطر يحتوى على ثمان عشرة كلمة تقريبا . وهذا القدر يمثل من الكتاب نصفه تقريبا فهو يبدأ ببداية الكافية وينتهي عند اول بحث المبني وذلك يمثل نصف الكتاب بالقياس الى شرح الكافية لرضي الدين الاسترابادي ت ٦٤٦ هـ فان الجزء الاول منه ينتهي بانتهاء بحث عطف البيان ، ويبدأ الجزء الثاني منه ببحث المبني .

وخط هذه النسخة نسخ وواضح مقروء وان كان لا يخلو من انطاس يسير في بعض كلماته وهو شرح مفيد لا يقل - في نظري - شأنًا عن غيره من الشروح ونرجو ان نوفق للاطلاع على بقيته واخراجه الى نور الوجود .

(١) اطلعني عليها الاخ الدكتور عبدالرحمن العثيمين وسهل لي مشكورا امر تصويرها في مركز البحث العلمي بجامعة ام القرى في مكة المكرمة .

ما كتب على الورقة الاولى من المخطوطة :

قد يكون لما يكتب على الورقة الاولى كبير اهمية بالنسبة الى المؤلفات سواء منها المشهورة المحققة نسبتها الى مؤلفيها ، او المؤلفات التي لم تتحقق نسبتها الى مؤلفيها . فان ما يدون على الورقة الاولى من المخطوطة يكون ذا بال يعتمد عليه .

ولهذا رأيت من الضروري ان اذكر ما دُون على الورقة الاولى من شرح الكافية لابن فلاح لما اسلفته من عدم ذكر المصادر لهذا الكتاب وعدم نسبتها الى ابن فلاح ، ولعلنا نستوضح شخصيته اكثر اذا ما اطلعنا على مثل هذه الامور المدونة على المخطوطات . فقد كتب على الورقة الاولى كثير من الفوائد العلمية والتعليكات ولا أرى حاجة الى ذكرها هنا وانما اذكر ما يخص موضوعنا وتس الحاجة اليه وهو كما يلي :

١- العنوان وقد كتب على الشكل التالي :

((كتاب شرح الكافية في النحو ما عني بجمعه وتأليفه الشيخ الامام العلامة الواحد تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد اليمني رحمة الله تعالى ، وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم تسليما آمين)) .

٢- علق على العنوان بما يلي :

((المسمى بالبراهين النحوية شرح المقدمة الحاجبية)) .

٣- كتب تحت العنوان ما يلي :

((في مدح هذا الكتاب وجدت هذه الابيات بخط السيد المصقع العلم العلامة فخر الدين عبد الله بن أمير المؤمنين يحيى بن شرف الدين بن شمس الدين بن رحمه الله تعالى :

جزى الله منصوراً يحسن صنيعه	-	ومعروفه في الناس ما كان جازياً
لقد صاغ شرحاً حاز كل فريسة	-	وأسمى لعقياً ^(١) الفوائد حايمة

(١) العقيان من الذهب الخالص . انظر الصحاح للجوهري : ٢٤٣٣/٦ " عقا "

- | | | |
|-----------------------------|---|---------------------------------|
| واضح لتوضيح المعاني كافيًا | - | لكافية ابن الحاجب الفذّ وافيًا |
| ولكنّ قد قال النبيّ محمّدٌ | - | حديثًا بأنّ العلمَ حقًا يمانيًا |
| عليك بشرح ابن الفلاح فأنسه | - | يروي القلوب الظامئات الصواريًا |
| فردّ في حياض ماؤها غير آسنٍ | - | ترا سلسبيلًا رائق الذوق شافيًا |
| وأكرّ رياضًا زهرها متضاحك | - | تعدّ من رياض الشرح ذلك راضيًا |

قال بعد تمام هذه الابيات : لكاتبه عبد الله بن امير المؤمنين غفر الله بحسب
محمد صلى الله عليه وآله وسلم . اهـ .

وقد تكرر ذكر هذه الابيات في آخر ورقة من هذه النسخة الخطية.

المبحث الثالث

في

كتابه المغني في النحو

وفيه سبعة مطالب :

المطلب الاول - فيما جاء مسمى بالمغني -

" المغني " اسم فاعل في اصله من اغنى يغني اغناء فهو مغني ، وحين نتتبع في كتب اللغة معنى مادة (غ ن ي) نجد لها عددا من المعاني التي ترجع فـي حقيقتها الى معنى واحد ، فقد وردت هذه المادة بمعنى الاجتزاء ، والاكتفاء ، والنفع ، واليسر ، والوفر ، والبقاء ، والعيش ، والمقام بالمكان الذي غني به أهله ثم ظعنوا وما الى ذلك من معان تؤدي غرضا واحدا .

ثم استعملت الكلمة اسما علما تطلق على بعض الكتب المصنفة تفاؤلا بما تحمله في اصل معناها اللغوي ورمزا الى ان الكتاب المسمى بها تضمن من العلوم ما يكتفى به ويجتزأ به عما سواه . وإشارة الى ان الابقاء عليه والاقامة فيه يسر ونفع ووفر في ذلك العلم الذي احتواه الكتاب .

ومن هنا نجد الغالب من المؤلفين الذين اطلقوا على مؤلفاتهم هذا الاسم ذكروا صراحة اول الكتاب سبب تسميته بالمغني شارحين ذلك بانه كتاب مغني عن غيره من الكتب في فنه ذاكرين اسباب هذا الاستغناء بما يروونه من محاسن تضمنها مؤلفهم او ميزات اشتمل عليها كتابهم .

وقد حفلت المكتبة العربية والاسلامية بعدد زاهر من الكتب التي حملت هذا العنوان في مختلف العلوم والفنون فهناك المغني في الحديث والمغني في الفقه واصوله والمغني في علم الكلام والمغني في اللغة ، والمغني في التاريخ والتراجم والاخبار ، والمغني في الطب ، والمغني في الجدل والمغني في النجوم والمغني في المنطق ، وفي كل علم نجد اكثر من كتاب حمل هذا العنوان . (١)

(١) انظر عن بعض ذلك كشف الظنون لحاجي خليفه : ١٧٤٨ / ٢ - ١٧٥٢ . وايضاح

المكتون للبغدادى : ٥١٩ / ٢ - ٥٢١ .

أما علم النحو فقد صُنِفَتْ فيه كتب أُطْلِقَ عليها المغني ، أَذْكَرُهَا ما علمته :

١- المغني في النحو لابن فلاح الميني .

وهو موضوع كتابنا هذا دراسة وتحقيقا .

٢- المغني في شرح الايضاح (١)

للشيخ ابي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١ هـ .
والمغني هذا كتاب شرح فيه الجرجاني^٢ كتاب الايضاح العضدي لابي علي الفارسي
المتوفى ٣٧٧ هـ وكان شرحا مبسوطا في نحو ثلاثين مجلدا ثم عمل الجرجاني على
اختصاره في ثلاث مجلدات سماه ((المقتصد)) ، وكان الجرجاني قد شرح
الايضاح شرحا موجزا قبل المغني سماه " الايجاز " ، وهذا يكون الجرجاني قد
الف في شرح الايضاح ثلاثة شروح .

٣- المغني في النحو للجَارِزِي

(٢)

آله الشيخ فخر الدين احمد بن الحسن الجَارِزِي المتوفى سنة ٧٤٦ هجرية .
وهو كتاب صغير ضم ابواب النحو بشكل موجز وقد شرحه بعض العلماء من ابرزهم
تلميذه الشيخ بدر الدين محمد بن عبد الرحيم العمري الميلاني المتوفى سنة
٨١١ هجرية .

(٣)

٤- مغني اللبيب عن كتب الاعراب في النحو لابن هشام .

آله الشيخ جمال الدين ابو محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام المتوفى
سنة ٧٦٢ هـ ، وهو كتاب غني عن التعريف به بلغت به الشهرة انه اذا قيل : المغني
في مجال علوم العربية فان ذهن السامع ينصرف دون تردد الى مغني ابن هشام .

(١) انباء الرواة للقنطي : ١٨٨/٢ .

بغية الوعاة للسيوطي : ٢٠٦/٢ ، كشف الظنون لحاجي خليفه : ٢١٢/١ ، ١٧٥٠/٢ .

(٢) انظر بغية الوعاة للسيوطي : ٣٠٣/١ ، كشف الظنون لحاجي خليفه : ١٧٥١/٢ .

الاعلام للزركلي : ١١١/١ ، ٢٠٠/٦ .

(٣) بغية الوعاة للسيوطي : ٦٨/٢ ، كشف الظنون لحاجي خليفه : ١٧٥١/٢ .

ولقد عَرَفَ اهلُ المغرب واهلُ المشرق ابنَ هشام وكتَّابُه المغني حتى قال ابن
خلدون " ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع انه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له
ابن هشام أنحى من سيبويه " . ولقد اقبل عليه العلماء وطلاب العلم فدرسوه
دراسة د قيسة وشرحوه شروحا كثيرة مختلفةً واقاموا عليها الهوامش العديدة
واختصروه وعلقوا عليه ، فلم يبق مجال من مجالات البحث الا وُقِّدَتْ في مغنسى
ابن هشام منذ تأليفه والى عصرنا الحاضر وسأوضح اسباب ذلك فيما يأتي قريبا .

مقارنة بين كتب المغني النحوية

بعد ان استعرضت بشكل موجز - ما تيسر لي معرفته من الكتب النحوية المسماة بالمغني ، وجدت أن أقدمها زمناً هو مغني الجرجاني الذي شرح به ايضاح الفارسي يليه مغني ابن فلاح ثم مغني الجاربردي ثم يأتي آخرها مغني ابن هشام وعلى هذا فان مغني الجرجاني هو أقدم ما سمي بالمغني لو كان بين أيدينا وما انه فقد يعودى الزمن ولم يصل الينا إلا ذكره يضح مغني ابن فلاح أقدم ما وصل الينا من ذلك .

ويجمع هذه الكتب قاسم مشترك وهو الموضوع الذى الفت فيه وذلك علم النحو فكلها تتكلم في سائل النحو وبيان قواعده بمنهج موحد واسلوب متقارب سوى ما كان في مغني ابن هشام من اختلاف واضح عنها في المنهج والترتيب . فقد رتبته ابن هشام ترتيباً لم يعهد فيما سبقه وجعله منحصرًا في ثمانية ابواب ، الباب الاول - في تفسير المفردات ، والباب الثاني - في الجمل ، والباب الثالث - فيما يتردد بين المفردات والجمل ، والباب الرابع - في ذكر احكام يكرر دورها ويقبح بالمعرب جهلها ، والباب الخامس - في ذكر الالوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها ، والباب السادس - في التحذير من امور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها ، والباب السابع - في كيفية الاعراب ، والباب الثامن - في ذكر امور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية .

وبهذا يتضح لنا مدى اختلاف مغني ابن هشام مع غيره من كتب المغني وقد كنت عازما على كتابة بحث مفصل اقرن فيه بين مغني ابن فلاح وبين مغني ابن هشام ، وبعد ان قمت بتحقيق كتاب المغني لابن فلاح وجدت انه لا مجال للمقارنة بين المغنيين ، فلم يثبت لدي ان ابن هشام اخذ عن ابن فلاح ولا اقتبس منه

او تأثر به ، بل ان لكل واحد منهما طبيعته المتسم بها . ومنهجه الخاص^{به}/فلاوجه للمقارنة .

اشهر كتب المغني النحوية واسباب ذلك

ظهر لنا ما قد مناه في ترجمة كل واحد منها ان مغني ابن هشام اكثرها ذيوعا واشهرها لدى العلماء والباحثين واعظمها تداولاً ودرسا وتدريسا . ولا يخفى ان مثل هذه الشهرة قد تركت اثرا كبيرا في علو شأنه وانطباع كثير من المؤلفات القيمة حتى اصبحت مغمورة الذكر مطموسة الرؤية قليلة التداول بين اهل العلم والباحثين فلا تذكر بجانب مغني ابن هشام .

وان لمثل هذه الشهرة التي حاز عليها مغني ابن هشام اسبابا انعدمت من غيره فكانت مغمورة ووجدت فيه فأدت به الى هذا الحال من المكانة ، ويمكن اجمال تلك الاسباب في النقاط التالية : -

- أ - ان كتاب المغني كما اسلفنا القول اخذ طابعا جديدا في مجال التأليف النحوي فترتيب ابوابه جديد . وطريقة عرضه للمسائل النحوية مبتكرة لم يسبق اليها فسي حين ان غيره من الكتب النحوية كانت على ما هو المعمود دون جديد يشد الباحث اليه او يسترعي اهتمامه ، فان النفوس مجبولة على حب الجديد وعشق المبتكر .
- ب - تذكر المصادر ان ابن هشام صنف المغني في حرم الله تعالى بمكة المكرمة سنة (١) ٧٥٦ هجرية وأتمه فيه بنفس السنة ، ولا يخفى ما لبثت الله الحرام من قدسية في قلوب المسلمين الذين يرتادونه في كل وقت حين ما بين حاج ومعتبر وطائف ومصل ومعتكف وطالب علم وشيخ معلم فاذا ما تم تصنيف هذا الكتاب القيم في شمل هذه الاجواء المعطرة برياحين العبادة وطلب العلم من جموع المسلمين - فان الشهرة والذووع تكون بالضرورة حليفة هذا المصنف الجليل .

(١) كشف الظنون لحاجي خليفة : ١٧٥١/٢ .

ج - وما عرف عن ابن هشام انه كان علما بارزا من اعلام التدريس ومتابعة المباحث
 الدقيقة الغربية حتى تخرج به جماعة من اهل مصر وغيرهم كما يقول السيوطي (١)
 لانه تصدر لنفع الطالبين وتعليم المتعلمين الذين حرصوا على ملازمته
 وتناقل مصنفاته حفظا ونسخا وقراءة في كثير من الامصار المتباعدة والمتقاربة
 حتى كانت الشهرة تلازمه وتحالف مصنفاته .

(١) بغية الوعاة للسيوطي : ٦٨/٢

المطلب الثاني - توثيق المغني ودوافع تأليفه وزمنه :

التوثيق

لا أجد مجالا للشك في ان الكتاب قد ألفه ابن فلاح اليمني النحوي، بل انه قد توفر لدى من الادلة على صحة هذه النسبة ما يحمل على الاعتقاد الجازم بذلك واليك طرفا من هذه الادلة :

١- ما ذكرته كتب التراجم :

فان اكثر من ترجم لابن فلاح ، او عنى بترجمة المؤلفات ذكر ان المغني في النحو من تأليف ابن فلاح ، وقد صرح بعضهم بزمن تأليفه ومجلداته وعبارات من اوله .^(١)

٢- ما ذكرته الكتب النحوية :

سأذكر في المطلب الخامس من هذا البحث قولاً مفصلاً في اعتماد المغني لدى العلماء ونقلهم عنه في كتبهم النحوية مصرحين بنسبته الى ابن فلاح ومن هؤلاء العلماء رضي الدين الاسترأبادي ت (٦٨٦) هـ في شرحه للكافية ومنهم الامام جلال الدين السيوطي ت (٩١١) هـ في كتابيه الهمع والاشباه والنظائر وغيرها من المتأخرين .^(٢)

وبالرجوع الى المغني ومقارنة ما نقل عنه من نصوص واحكام نجد التطابق كاملاً في ذلك .

٣ - الصفحات الاولى من نسخ المغني المخطوطة :

جاءت الورقات الاولى لجميع النسخ المخطوطة البالغ عددها ست نسخ خطية - تحمل عنوان كتاب المغني مع التصريح بنسبته الى ابن فلاح ، هذا بالإضافة الى ما كتب على هذه الورقات من اشعار واقوال في مدح ابن فلاح ومغنيه . وبعد هذا فان نسبة كتاب " المغني في النحو لابن فلاح " نسبة صحيحة لا تدع مجالا للشك او التشكيك في ذلك .

(١) انظر مثلاً كشف الظنون لحاجي خليفة : ١٧٥١/٢ ، ايضاح المكنون للبغدادى : ٢٥٩/٢ ، هديه العارفين له : ٤٧٤/٢ ، الاعلام للزركسي : ٣٠٣/٧ ، معجم المؤلفين لكحالة : ١٩/١٣ ، مصادر الفكر العربي الاسلامي اليمني للحبشي : ١٥٧ .

(٢) انظر المطلب الخامس في اعتماد المغني لدى العلماء .

محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عبد الله

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن

مع كونه يزداد الرضا بالوسوم بدو المعنى

2 - 10/10/10

20

وعدة

—

سفر

1

1

المطلب الثالث - منهج ابن فلاح في المغني

لم يكن كتابُ المغني شرحاً لمتن ولا حاشية على شرح ولا اختصاراً من مطول حتى يكون تابعا في منهجه لغيره . بل هو مؤلفٌ مستقل انتهج فيه ابن فلاح منهجا خاصا واسلوبا تميزا . ذكر طرفا منه في مقدمته . اما اسلوبه فانه يمتاز بالسهولة والعذوبة والوضوح بعيدا عن التعقيد والغموض ، بعبارات متناسقة ومعان متناسبة بعضها آخذ بحجز بعض . ليس بالطويل الممل ولا بالقصير المخل وفيما يلي عرض موجز لا يبرز معالم منهج ابن فلاح في المغني :

ترتيب الكتاب

تنوعت مناهج المؤلفين في علم النحو من متقدمين ومتأخرين في ترتيب الابواب والبحوث النحوية واختلفت في ذلك من عصر الى عصر ، فالناظر في كتاب سيبويه الذي يُعَدُّ أولَ مصنف وصل الينا بهذا الصدر يجد في منهجيته فرقا شاسعا بينه وبين ما بعده من المؤلفات كمفصل الزمخشري وكافية الحاجب ومؤلفات ابن مالك ، ومغني ابن فلاح يُعَدُّ من المؤلفات النحوية المتأخرة التي اكتملت فيها مباحث علم النحو والصرف ونضجت معلوماتها واستوت على سوقها مستفيدة في ذلك من جميع ما سبقها من المؤلفات .

فالمغني لا يختلف كثيرا في ترتيب ابوابه وبحوشه عن كتاب المفصل للزمخشري ولا عن كافية ابن الحاجب ، سوى ما كان من تقديم بعضها على بعض فعلى سبيل المثال نجد ابن فلاح يتكلم عن الاسم المنوع من الصرف بعد ان يفرغ من ذكر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والنكرة والمعرفة في حين نجد الكتابين المتقدمين يقدمان الكلام عن ذلك في أول الكتاب عند تقسيم الاسم المعرب .

ثم ان بعض المؤلفين النحويين يقدمون باب المبتدأ على الفاعل في المرفوعات

اما ابن فلاح فانه عكس هذا الترتيب في كتابه المغني .

وهكذا نجد مثل هذا الاختلاف اليسير في بعض فصول الكتاب وابحاشه يظهر ذلك على وجه السرعة لدى قراءة فهرسته مقارنة بفهارس غيره من المصنفات .

وقد التزم ابن فلاح في كتابه المغني بحسن التنظيم وجودة الترتيب وبداعة التقسيم فهو لا يسوق المسائل واحدة تلو الاخرى دون تنسيق أو تنظيم ، بل جرت عادته في كل الكتاب من اوله الى آخره ان يسير وفق خطة موحدة اشار الى بعضها في مقدمته وكان ذلك على النحو التالي :-

- ١ - يذكر عنوانا لكل موضوع نحوي يستقل في مسأله واحكامه باسم " باب " كـباب الاعراب وباب التثنية وباب المبتداء وباب الفاعل . . . الى آخر الابواب .
- ب - ثم يضع بعد هذا العنوان مباشرة فهرسا مصغرا لمباحث هذا الباب بقوله : ((وينحصر مقصوده في سبعة ابحاث او تسعة ابحاث او غير ذلك ، ثم يعدها بحثا بحثا ذاكرة عنوان كل بحث ، ثم يشرع في تفصيل الكلام عن كل بحث .
- ج - ويورد احيانا بعد انتهاء الباب واستيفاء الكلام عن بحوشه — ملحقا يطلق عليه مرة " فروع " ومرة " مسائل " وهو يتعلق بموضوع الباب .

مادة المغني واسلوب عرضها :

من يطلع على كتاب المغني لابن فلاح يجد فيه مادة علمية عزيزة من النحو والصرف اضافة الى بعض الاستطرادات التي ترجع الى عدة علوم من لغة واصول فقه وفقه وعلم كلام ومنطق وتاريخ وترجمة .

وتأتي هذه الميزة للمغني من تناول ابن فلاح فيه أمورا قل من ذكرها — من النحويين في مصنفاتهم الا النادر من المطولات والمثله على ذلك كثيرة منها انه حين يذكر علامات الاسماء وخواصه يذكر المشهورة منها ثم يضيف اليها امورا لم يذكرها جميع النحاة فيذكر النداء ، ولا المابتداء ، وواو الحال والتثنية والجمع ويا النسب

والثانيث والتصغير والتكسير والعلمية والاضمار وغيرها ، ومنها مثلاً ما يذكره في كان من انها لاتعمل في الفضلات . (٢)

ثم انه يحاول ان ياتي بكل ما يتعلق بالموضوع ولو بصورة موجزة يتضح ذلك في تعديده للحرروف مثلاً فقد فصلها بايجاز حسن وقسمها الى مجموعات وبلغ بتعدادها السبعين حرفاً بطرح المشترك مما جعل السيوطي ينقل ذلك عن ابن فلاح نصاً فسي الاشياء والنظائر . (٣)

ومن استقصائه أطراف الموضوع انه جمع في كثير من الاحيان بين علم النحو واصوله كما نرى ذلك في حديثه عن تعريف الاعراب والمعاني المستفادة منه ووضعه وما الى ذلك من خلاف . (٤)

ومن غزارة مادته انه يحاول الاستشهاد باكثر عدد ممكن من الايات القرآنية واقتوال العرب واشعارهم للموضوع الواحد ثم يردف ذلك بالتفصيل والشرح والاعراب احياناً . (٥)

اما أسلوبه في عرض المادة العلمية فغالبا ما يقدم للموضع عرضاً يشوق القارى الى متابعة الموضوع ويذكر فائدة ذلك البحث احياناً كما نرى ذلك في بحث اشتقاق الاسماء مثلاً . او يذكر تقسيمات تكون سهلة الاستيعاب في الذهن كما في ذكره خواص الافعال من انها تكون في اوله كقد وفي آخره كناء الثانيث الساكنة او في جملته كتنقذه في الزمنة وغير ذلك . (٦)

(١) انظر صفحه : ٦٥ و ٦٧ و ٧٠ وما بعدها .

(٢) انظر صفحه : ٧٤٤

(٣) انظر الاشياء والنظائر للسيوطي : ١١/٢ - ١٤ .

(٤) انظر صفحه : ١٦٥ .

(٥) انظر مثلاً صفحه : ٩٢٠ .

(٦) انظر صفحه : ٧٧ .

(٧) انظر صفحه : ٨٩ - ٩٠ .

ثم يذكر ما في المسألة من خلاف بين العلماء والمذاهب ذاكرا دليل كل رأى مع تصريحه بصاحب الرأى واصحاب ذلك المذهب ، ثم انه غالبا ما يؤخر الدليل الذى فيه رد على غيره من الادلة وان كان المتقدم منها مرجوحا عنده .^(١) ويناقش الادلة احيانا كما يناقش الرد على الادلة وبالتالي يذكر ما يراه صحيحا ولا يستيضاح ذلك يحسن ان نرجع مثلا الى بحث العطف على محل اسم ان واخواتها . ثم انه قد يعترف احيانا بقوة الدليل وقوة التحليل ولو كان ذلك مخالفا لرأيه او لرأى الجمهور وقد يقدر اعتراضا ويقدر الرد عليه .

اما منهجه في ترتيب عرض الاستشهاد فهو يستشهد بالقراءات السبعية اولا فان لم يجد فبالعشرية والا فيستشهد بالشاذ منها ، ثم يستشهد بالحديث ثم باقوال الصحابة واقوال العرب المنثورة والمنظومة ، وغالبا ما يؤخر ذكر الشواهد التي تحمل اوجها اعرابية مختلفا فيها وساتحدث عن ذلك في بيان موقفه من السماع في الفصل الثالث.

ثم انه يختم الموضوع احيانا بذكر ما يتعلق به من مسائل منثورة ويطلق عليها اسم فرع او فروع او رياضة او مسائل .

وحدة الموضوع :

اتسم ابن فلاح بالاحاطة في الموضوع الواحد من جميع اطرافه والالمام بمسائله في مكان واحد ، فهو حين يبدأ الكلام في مسألة من المسائل يقسم كلامه الى ما احتست يستوفي فيها جميع ما يتعلق بالمسألة من احكام كما اسلفنا القول في ذلك . على العكس مما نجده عند غيره من النحاة فانهم في كثير من الاحيان يفرقون الكلام عن المسألة الواحدة في عدة مواضع وحسب المناسبة والا مثله على ذلك كثيرة واليك بعضها :

(١) انظر ذلك مثلا في صفحة : ١٩٢ - ٢٨٥ - ٢٩٠ - ٥٦٠ .

(٢) انظر من صفحة : ٩٥٥ .

(٣) انظر صفحة : ٨٩٩ و ١١٩٩ .

(١)

فهو حين يأتي الى الاسماء الستة يعقد لها فصلا بعنوان " فصل في الاحاد " ثم يذكرها مستوفيا جميع احكامها من الاضافة وعدوها ، وأصلها واعرابها وما فيها من لغات . وما لها من شواهد وما في بعضها من وجوه اعرابية او روايات مختلفة او قراءات متعددة . وما يرد على جميع ذلك من اعتراضات واسئلة وتعليقات واجابات وما للعلماء في ذلك من مذاهب واتجاهات .

بعض المؤلفات النحوية التي تحدثت عن الاسماء الستة تذكر الحديث عنها مجزأ في اكثر من موضع واحد ولناخذ الفصل للزمخشري مثلا فان الاسماء الستة تذكر فيه مرة في الكلام عن الاسماء المعربة من حيث إنها معربة اعرابا لفظيا بالحسروف اذا كانت مضافة (٢) ثم يُتْرَكُ الكلامُ عما يتعلق بها من احكام اخرى ليُذَكَّرَ في باب الاضافة في محث المضاف الى ما المتكلم (٣) .

ومثال آخر على ذلك :

ما نجده عند ابن فلاح في المغني في باب لا النافية للجنس فانه يستوفي الكلام عنها ويحصره في اربعة مباحث ، الاول في علة عطفها وبناء الاسم معها واعرابها والثاني في الفصل بينها وبين اسمها ودخولها على المعرفة وتكريرها ، والثالث في صفة اسمها والعطف عليه ، والرابع في العامل في خبرها وحذفه ودخول همزة الاستفهام عليها .

وعند مقارنة المغني بغيره في هذا الموضوع نجد البحث في احكام لا النافية للجنس يتكرر ويتجزأ حسب المقاسبة . فابن الحاجب في الكافية يذكرها في مباحث المرفوعات باعتبار خبرها موقعا لشابهته لخبر ان ثم يتكلم عن خبرها من حيث اعرابه

(١) انظر صفحته : ٢٦٢ وما بعدها .

(٢) انظر شرح الفصل لابن يعش : ١٠٥ .

(٣) انظر شرح الفصل لابن يعش : ٣٦ / ٣ .

(٤) انظر صفحة : ١٠١٢ وما بعدها .

وحذفه وما في ذلك عند اهل الحجاز وبني تميم . ثم يؤخر الحديث عن بقية احكامها
الى البحث في المنصوبات ، فيذكر اسمها وما فيه من احكام من تنكيره و اضافته وافراده
ثم يذكر دخول الجار عليها ووجه المشابهة بينها وبين ان وما يتعلق بها من الاحكام
الاخرى التي ذكرها ابن فلاح في موضع واحد كما تقدم .

وهكذا نجد الزمخشري في مفصله يفرق الكلام عن احكام لا النافية للجنس فسي
اكثر من موضع . (٣)

(١) انظر شرح الكافية للرضي : ١١١/١ .

(٢) " " " " : ٢٥٥/١ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعش : ١٠٥/١ و ١٠٠/٢ .

الاستطراد عند ابن فلاح في المعنى

على الرغم من ان ابن فلاح لم يكن في المعنى سرفا في كثرة التعليق أو الاطناب في الحديث عن المسألة الواحدة - فانه لم يسلم من الخروج عن الموضوع الذي هو بصدده خروجا بسيطا سواء كان لادنى مناسبة ، او لارتباط وثيق بما هو فيه ، ويتضح ذلك في امور اذكر نماذج منها فيما يلي :-

منها - ادخال علم المنطق في النحو -

إن ابن فلاح - على ما يبدو - ضليح في العلوم العقلية . ومنها علم المنطق الذي ظهر تأثره به في كتابه المعنى تأثرا واضحا ملموسا في تعليقاته واستدلالاته وتعريفاته . بل انه قد أدخل مباحث كاملة من علم المنطق في المسائل اللغوية - كما نجد ذلك في حديثه عن تعريف الاسم مثلا فهو - قبل ان يذكر حده - يشرع في بيان معنى الحد عند اهل المنطق وبيان انقسامه الى حد تام وناقص ورسم تمام وناقص ثم يفسر كل واحد من هذه الانواع .

ويمثل له تشيلا كاملا . ثم يذكر علل تسمية كل نوع منها ، ومعنى المطرد والمنعكس من الحدود ثم يرجع الى بيان حد الاسم الذي هو بصدده ذكره .

وهكذا نجد ابن فلاح يطرق بحث الدلالة بتفصيل كامل فيذكر تعريفها وانواعها وامثلتها كما فصل في بحث الحد . (٢)

ومن استطراده البحث في بعض مسائل علم الكلام نجد ذلك فيما نقله ابن فلاح عن ابن برهان من ان استعمال المتكلمين الذات في الله تعالى خطأ لانها مؤنثة ، ثم يعقب عليه بالرد وعدم تسليم ذلك . وهذا كله يأتي خلال الكلام عن احكام ذو التي

(١) انظر صفحة : ٤٨ .

(٢) انظر صفحته : ٤٥٨ .

(١)

بمعنى صاحب والتي تعد من الاسماء الستة .

والامثلة على استطراد ابن فلاح في المغني كثيرة فهو يذكر رأى الاصوليين

(٢)

والفقهاء احيانا اذا ما حصلت مناسبة لذلك .

ومثال على ذلك ما جاء في احتجاجة بحديث " زكاة الجنين زكاة أمه "

في بحث المبتدأ والخبر فقد ذكر ما في الحديث من احكام فقهية ومن اختلاف

بين الفقهاء في ذبح الجنين مُرْتَبَاً ذلك على الوجوه الاعرابية التي احتطها

الحديث . (٣)

(١) انظر صفحه : ٢٧٦ .

(٢) انظر مثلاً الصفحات : ١٠٢١ و ١٠٤٧ و ١١٦٨ .

(٣) المغني : ٧٣٠ .

- الحدود النحوية في مغني ابن فلاح :

في كتاب المغني ظاهرة بارزة تكاد تكون عنصرا مهما من عناصر تكوين هذا الكتاب وهي كثرة الحدود والتعاريف .
فقد أولع^{بها} ابن فلاح ولعا شديدا ~~بها~~ ^{بها} انه لم يدع بابا او مسألة من مسائل النحو الرئيسية الا وقدّم لها تعريفاً او تعريفين او اكثر احيانا ، متشبا في حده مع قواعد علم المنطق من ذكر الجنس والفصل او الفصول ، وقد يصل به الامر الى ان يخرج من الحدود النحوية الى حدود اخرى كما عتبع في تعريف الفاعل . ثم يذكر محترزات كل حد وما يدخل فيه وما يخرج عنه . ثم يميز بين الحدود - ان كانت اكثر من واحد - ويرجح احدها ويعقب بالرد او التضعيف على ما لا يختاره . وقد تركها دون ترجيح احيانا ، ولا اراني بحاجة الى الاكثار من الامثلة على ذلك لان الرجوع الى نص المغني في اول كل باب ، يوضح ذلك .

المصطلحات في المغني

استخدم ابن فلاح في كتابه المغني الفاظا ومصطلحات وقصد بها أمورا معينة ولا يمكن الحكم بانسه قد انفرد بها كلها بل انه في اكثرها كان مسبوقا اليها ، الا انه رجح استعمال بعضها على بعض . ثم انه استخدم اكثر من مصطلح لفرض واحد دون ترجيح لاحدها في الاستعمال ، وقد تنوعت هذه المصطلحات الى تاريخية وعلمية والعلمية تنوعت الى لغوية في المفردات والى نحوية في التراكيب والادوات والى غير ذلك من العلوم ، وقد عطلت لذلك فهرسا مع فهارس الكتاب وفيما يلي اذكر بعض ما يختص بعلم النحو من تلك المصطلحات :

(١) انظر المعني صفحة : ٤٤٤ فقد عرف الفاعل عند اهل اللغة وعند المتكلمين وعند الفلاسفة وعند النحويين .

١ - صناعة النحو :

عبر ابن فلاح بهذا المصطلح واراد به علم النحو، والتعبير بصناعة النحو مصطلح
لقدماء النحويين (١)

(٢)
٢ - النحوى، والبصرى، والكوفى :

عبر بهذه الالفاظ المنسوبة الى المفرد حين يذكر حكما خلافا بين مذاهب النحو
المعروفة، وقد يتبادر الى الذهن انه قصد نحويا معيناً او بصريا او كوفياً
مخصوصا لانه يذكر في مقابل هذه الالفاظ النحويين والبصريين والكوفيين . والواقع
انه قصد بالنحوى النحويين وبالبصرى والكوفى عموم اهل البصرة والكوفة . غير
انني لاحظت انه يعني في بعض المواضع بلفظ الكوفى الكسائي احيانا او ثعلب
احيانا اخرى .

(٣)
٣ - اهل المهرين

ذكر ابن فلاح هذا المصطلح وقصد بالمهرين البصرة والكوفة وأهلها البصريين
والكوفيين وقد استخدم هذا حين يريد ان يبين موقف المذهبين في الحكم النحوى
او القاعدة النحوية فان كان موقفهم التوافق قال : اتفق اهل المهرين وان كان
عكس ذلك قال : اختلف اهل المهرين .

(٤)
٤ - ارباب اللسان :

قصد ابن فلاح برباب اللسان اللغويين .

(٥)
٥ - المصدر :

(٦)
ارتضى ابن فلاح اطلاق الفعل على المصدر وهو استعمال جاء في كتاب سيوسية .

(١) المغني : ٤٤٤ - ٥٥٧ .

(٢) انظر المغني : ٣٨٤ - ٣٨٧ - ٤٥٠ - ٤٥٦ - ٦١٥ .

(٣) المغني : ٧٧ - ٨٢ - ١١٥ - ١٢٥ - ٢٥٤ .

(٤) المغني : ٤٤٠ .

(٥) المغني : ٤٤٠ .

٦ - الحدث والذات : (١)

عبر ابن فلاح بهاتين اللفظتين وقصد بالحدث الفعل وبالذات الاسم .

٧ - السِّنْخُ : (٢)

تكررت هذه الكلمة اكثر من مرة في المغني وهي بكسر السين المهملة وسكون النون بعدها خاء معجمة ومعناها في اللغة أصل كل شيء ، وقصد بها الاصول التي تتركب منها الكلمة ففي مثل زيد يقول : اليا من سِنْخِ الكلمة . في حين ان الكثير من العلماء استخدوا كلمة الاصل .

٨ - القاب الاعراب : (٣)

هذا مصطلح استعمله ابن فلاح كما استعمله غيره من النحاة امثال ابي علي الشلوبيني وابن عصفور والانباري . وقد عبر الاكثرون من العلماء بانواع الاعراب أو بوجوه الاعراب .

٩ - الرفعة والنسبة : (٤)

اطلق ابن فلاح الرفعة على الضمة والنسبة على الفتحة في بعض المواضع فقال :
((الرفعة في المفردات وفي الجمع المكسر وفي جمع المؤنث السالم والنسبة في المفردات وفي الجمع المكسر)) . في حين انه ذكرهما بالضمة والفتحة فسي اكثر من موضع .

١٠ - الرابط : (٥)

اراد بالرابط الحرف فانه يربط بين المعاني .

١١ - ضمير الشأن والقصة والمجهول :

ذكر ابن فلاح مصطلح كل من البصريين والكوفيين فالاولون يسمون الضمير المستتر في كان ضمير الشأن والقصة لان هذين اللفظين يعطيان معنى الفخامة والعظمة اللذين يدل عليهما ضمير الشأن والكوفيون يسمونه ضمير المجهول لعدم معرفة من يعود عليه . (٦)

(١) المغني : ٤٤ - ٤٦ - ٥٣

(٢) المغني : ٢٢٦ - ٢٩٢ - ٤٠٣ .

(٣) المغني : ١٨٩ .

(٤) المغني : ٢١٣ - ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٥) المغني : ٤٤ .

(٦) المغني : ٧٥٦ - ٧٥٧ .

١٢- الآحاد (١)

اطلق ابن فلاح كلمة الآحاد على الاسماء الستة وهو اطلاق اصطلاح عليه ليوحى بأن اعراب الاسماء الستة جماعة توطئة لاعراب التثنية والجمع بالحروف ليكون اعرابهما مألوفاً بوجوده في المفرد الذى استوفى اعراب بالحركات والحروف .

١٣- التثنية الصناعية والمثنى الصناعي (٢)

غير بذلك عما توفرت فيه شروط التثنية التي اقراها علماء النحو كالزبدان والقمران ليخرج به المفردين المتعاطفين مثلاً فانهما ليسا بمثنيين صناعيين

١٤- اسماً للجموع (٣)

اطلق ابن فلاح على جميع التكسير الجمع العام وعلى جمع المذكر السالم الجمع الخاص وعلى جمع المؤنث السالم الجمع المتوسط بين العام والخاص.

١٥- المفعول الذى لم يسم فاعله (٤)

هذا ما اطلقه ابن فلاح وغيره على الباب الذى يذكر فيه الفعل الذى تغير صيغته بضم اوله مطلقاً وبكسر ما قبل آخره في الماضي وفتح في المضارع في حين اطلق عليه بعضهم باب النائب عن الفاعل .

أما نفس الفعل فقد استعمل ابن فلاح فيه الاصطلاحين فقال الفعل المني للمجهول وقال الفعل المني للمفعول .

١٦- اعمال الفعلين (٥)

أطلقه على باب التنازع في العمل وهو اطلاق لبعض النحاة .

(١) المغني : ٢٦٢

(٢) المغني : ٢٤٦ - ٢٤٧

(٣) المغني : ٣٧٣

(٤) المغني : ٥١٥ - ٥٥٢

(٥) المغني : ٥٥٣

استعمل هذا الاصطلاح الذي يراد به الشبهة بالضاف مثل :
لا طالما جهلا عندك وهو مصطلح لقد ماء النحويين وبعض التأخرين : (١)

النقد عند ابن فلاح في المغني

قد يكون النقد - كما هو معلوم لدى الباحثين - دليلا واضحا على سعة الافق
والاطلاع وتكن الناقد من بيان وجه القوة أو الضعف في المسألة التي ينقدها
مع ايضاح وجه الحق والصواب فيها .

وابن فلاح من العلماء الذين تصدوا لهذه الناحية فهو يدقق في المسائل
ويحقق ويقيم لها البراهين والدلة ثم يرد على خلاف ما يتضح فيه وجه الصواب .
والناظر فيه كتابه المغني يجد ملثا بالتشعقيات والنقدات والتصحيحات بأشكال
مختلفة وأساليب متنوعة ، ولابن فلاح ثقة علمية عالية في نفسه فهو لا يتهيب من
ان يرد على شاهر الاعلام او يعقب على كبار العلماء بالتصحيح والتوجيه ، فقد
اثبت في المغني نقدات على سيبويه والكسائي والافخش والجرمي والمبرد وابن
كيسان وابي علي الفارسي والجرجاني والزمخشري وابن عيمش وابن العاجب
وغيرهم . واليك بعضا من ذلك بشكل موجز ويمكن الرجوع الى موضعها من
المغني .

١- بضعف رأى سيبويه :

يرى سيبويه في قولهم : " اكلوني البراغيث " ان الواو علامة للجمع
وهو حرف قياسا على الحاق علامة التأنيث وليس بفاعل . وذهب غيره
الى انها فاعلة والبراغيث بعدها بدل منها أو ان البراغيث مبتدأ
وما قبله خبر مقدم عليه .

(١) . المغني : ١٠١٤ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٥٣ - ١٠٥٦ .

وقد تعقب ابن فلاح رأى سيويه ونقده بأنه رأى ضعيف من ثلاثة أوجه
وَأَنَّ القول بحرفية الواو قول باطل ثم يختار المذهبين الآخرين (١)

٢- اعتراضه على مذهب سيويه والميرد والفارسي والسيرافي .
ذكر ابن فلاح في عامل الخير ستة أقوال أربعة منها لهؤلاء العلماء ثم
تعقبها بالاعتراض والابطال (٢)

٣- يخطئ رأيا للميرد

يرى الميرد في قولهم : ((إِنْ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا)) عَدَمَ زِيَادَةٍ كَانَ
وَأَنَّ زَيْدًا اسمٌ إِنَّ ومن أفضلهم خسر كان واسمها ضمير فيها والجملة خبرٌ إِنَّ .
ويرى سيويه والخليل أَنَّ كَانَ زائدة بين اسمٍ إِنَّ وخبرها . وقد قال ابن فلاح
في مذهب الميرد : وهذا خطأ لِأَنَّ خَبَرَ إِنَّ لا يتقدم على اسمها في غير
الظرف (٣)

٤- يقوى رأى الميرد ويضعف رأى سيويه :

قال الفَرَزْدَق :

فَكَيْفَ إِذَا سَرَّتْ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِئْرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

يرى سيويه أَنَّ كان في البيت زائدة بين الصفة والموصوف لأن الشاعر وصف
الجيران بالكرم مطلقا لا في ما مضى .
ومذهب الميرد إلى أَنَّ كان غير زائدة ، وهذا أقوى من مذهب سيويه عند ابن
فلاح كما نص على ذلك ؛ لأن الحكم بزيادتها مع وجود اسمها وخبرها
ضعيف ثم عَقَّبَ على تعليل سيويه بِأَنَّ كَانَ جَاءَتْ تَدُلُّ على الدوام وليس على
المضي كقوله تعالى : وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا (٤)

(١) انظر تفصل هذه المسألة في المغني : ٤٦٣ - ٤٦٤

(٢) انظر ذلك في المغني : ٥٨٩ - ٥٩٤

(٣) المغني : ٧٧٣

(٤) المغني : ٧٧٣ - ٧٧٤

٥- يبطل مذهب الكسائي والفراء .

في باب التنازع في العمل يرى الفراء أَنَّ الفاعل يرتفع بالفعلين ، ويرى الكسائي جواز رفعه بالفعل الثاني على حذف فاعل الاول .
ثم يأتي ابن فلاح لِيُقَرَّرَ أَنَّ كِلَا المذهبين باطلٌ ثم يوضح وَجْهَ البطْلان ويرجعُ ما ذهب اليه البصريون من أَنَّ الأوَّلَ رفعه بالفعل الثاني مع جواز اعماء الاول (١) .

٦- تعقيب على أبي على الفارسي :

ذكر ابن فلاح ان الظرف يتعلق بمحذوف في مواضع وَيَقْدَرُ المحذوف بالالفاظ العامة كَسَتَرُ وحاصلُ وكائِنُ وَيَحْدَفُ اختصارا ولا يجوز اظهاره لِأَنَّ الظرف نائب عنه فلم يُجْمَعْ بينهما وقال ابو على : «عَامِلُ هَذَا الظرفِ شريعةٌ منسوخةٌ قال ابن فلاح في قول أبي عليٍّ هذا : ((وفي كلامه نظروا لأن المنسوخ كان مشروعاً ثم ترك العمل به وعامل الظرف لم يَنْطَقْ بِهِ أَبَدًا)) (٢)

٧- يصح النقل للجرجاني وابن الحاجب

ذكر ابن فلاح أنه اذا دخلت اِنَّ على الاسم الموصول او النكرة الموصوفة ففي دخول الفاء على غيرها خلافٌ ثم نقل عن عبد القاهر الجرجاني عن الاخفش أنها تدخل وعن سيبويه أنها لا تدخل وقد تبع ابن الحاجب الجرجاني في هذا النقل .

ونقل العبدى وابو البقاء العُكْبَرِيُّ وابنُ يعمر مَذْهَبَهُمَا على العكس قال ابن فلاح : ((وهذا النقلُ أَصَحُّ لِأَنَّ الاخفش يقول بزيادة الفاء وسيبويه لا يقول بزيادتها)) (٣)

(١) السفني : ٥٥٥ - ٥٥٧

(٢) السفني : ٦٦٢

(٣) السفني : ٧٢٠

٨- يَرُدُّ عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ

يرى ابنُ فلاح انه لا يمكن الجمع بين البتداء والخبر بتعريف واحد
لاختلاف حقيقتهما وقد ذكر مؤأخذات على الزمخشري في الفصل لجمعهما
بتعريف واحد (١)

٩- يصح النقل لابن الحاجب :

ذكر ابنُ فلاح أَنَّ ابنَ الْحَاجِبِ نقل عن سيبويه أَنَّ للاسماء الستة
اعرابين تقدرياً بالحركات ولفظياً بالحروف قال ابنُ فلاح : ((وهذا
الذي نقل ابنُ الْحَاجِبِ عن سيبويه باطلٌ لَوْجْهَيْنِ ... الخ)) (٢)

١٠- ينقد رأى ابن الحاجب

يرى ابن الحاجب ان العامل في إِذَا معنى المفاجأة في قولهم :
خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ بِالباب والمفاجأةُ عاملٌ لَا يَظْهَرُ فاستغنوا عن اظهاره
بِقُوهِ ما فيها من الدلالة عليه ان لا يصح ان يعمل فيها خرجت لفصل الفاء
بينه وبين معموله .

يقول ابنُ فلاح ناقداً ابنَ الْحَاجِبِ : ((وَغَفَلَ عَنْ أَنَّهَا تتعلق بمحذوف
على تقدير الخبرية أو بموجود على ان يكون الخبر غيرها)) (٣)

١١- يرد على ابن كيسان :

يرى ابنُ كيسان أَنَّ الصِّفَاتِ التي لم تجرِ على الفعل يجوز جمعها
بالواو والنون ولا بأس بذلك عنده وقد رَدَّه ابنُ فلاح وحملَ الواردَ مِنْ
ذلك عَلَى الضَّرورة . (٤)

(١) المفني : ٥٧٩

(٢) المفني : ٢٨٨

(٣) المفني : ٦٩٥

(٤) المفني : ٣٩٠ - ٣٩١

المطلب الرابع - في مصادر المغني

مصادره في الاستشهاد

كانت مصادر ابن فلاح في ذلك متعددة ويأتي في مقدمتها كتابُ الله تعالى وأحاديثُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أقوالُ العرب وأشعارهم وامثالهم للاستدلال بها على ما ذكِرَ من احكام نحوية أو لغوية (١).

مصادره في المادة العلمية

وكانت مصادره في الاحكام النحوية أو الصرفية او اللغوية متنوعة وهي كما يلي :

١- العلماء وأآراؤهم .

جاء اعتناء العلماء وأآرائهم في كتاب المغني مصدرًا مهمًا للمادة العلمية التي ذكرها ابن فلاح ، وقد دأب في كتابه هذا على استقاء معلوماته وسائله وحججه من العلماء الذين سبقوه كثيرًا ، ومن المعاصرين له قليلًا . فكلما ذكِرَ مسألة لغوية أو صرفية أتبعها بحشد من الآراء مع نسبتها الى أصحابها ، إلا انه لم يصرح بمواطن هذه الآراء الا نادرًا ، ومن هنا نلاحظ ان المغني ضم بين دفتيه آراء كثيرة ذكرها ابن فلاح وقارن بينها وذكر حجج كل رأي ومذهب ثم الرّد على بعضها وترجيح البعض الآخر ، حتى إن القاري للكتاب يجسده نحوًا مقارنًا فيه بين الآراء والمذاهب النحوية ، وعلى هذا فان المغني اشتمل على ذكر عدد من العلماء المأخوذ بآرائهم . في مختلف العلوم ومعظمهم من علماء اللغة والأدب .

(١) سيأتي الكلام مفصلاً عن موقف العلماء عامة وموقف ابن فلاح خاصة من الاحتجاج في هذه المسوعات في الفصل الثالث عند الكلام عن السماع والقياس .

فقد اعتمد آراء أبي عمرو بن العلاء ت ١٥٤ هـ ، والخليل بن أحمد
 الفراهيدي ت ١٧٠ هـ ، وسيبويه ت ١٨٠ هـ ، ويونس بن حبيب البصري
 ت ١٨٢ هـ ، والكسائي ت ١٨٩ هـ ، وقطرب ت ٢٠٦ هـ ، والفراء ت ٢٠٧ هـ ،
 وأبي عبيدة معمر بن المثنى ت ٢٠٩ هـ ، وأبي الحسن الأخفش ت ٢١٥ هـ ،
 وأبي عبيد القاسم بن سلام ت ٢٢٤ هـ ، وأبي زيد الأنباري ت ٢٢٥ هـ ،
 وأبي عمر الجرمي ت ٢٢٥ هـ ، والنَّزَّارِي ت ٢٤٩ هـ ، والمازني ت ٢٤٩ هـ ،
 وأبي حاتم السجستاني ت ٢٥٥ هـ ، والمبرد ت ٢٨٦ هـ ، وشُعْلب ت ٢٩١ هـ ،
 وابن كيسان ت ٢٩٩ هـ ، وأبي اسحق الزجاج ت ٣١١ هـ ، وابن السراج
 ت ٣١٦ هـ ، وابن درستويه ت ٣٤٧ هـ ، وأبي سعيد السيرافي ت ٣٦٨ هـ ،
 وأبي علي الفارسي ت ٣٧٧ هـ ، والرماني ت ٣٨٤ هـ ، وابن جني ت ٣٩٢ هـ ،
 وابن بابشاذ ت ٤٦٩ هـ ، وعبد القاهر الجرجاني ت ٤٧١ هـ ، والزمخشري
 ت ٥٣٨ هـ ، وأبي البركات الأنباري ت ٥٧٧ هـ ، وأبي البقاء العكبري
 ت ٦١٦ هـ ، وابن معط ت ٦٢٨ هـ ، وابن يعيش ت ٦٤٣ هـ ، وابن الحاجب
 ت ٦٤٦ هـ . وغيرهم كثير من العلماء الذين اعتمد آرائهم من بلاغيين وأصوليين
 وفقهاء ورواة وقراء وشعراء يطول المقام بذكرهم .

٢ - بعض المؤلفات

أُسلِفنا القول بأن ابن فلاح كان يعتمد الرَّأيَ وصاحبه دون تصريح بمسوره
 ذلك الرَّأي وهذا هو الطابع الذي يغلب في كتابه المغني غير انه لم يُفْهِسَلْ
 استناد الآراء إلى بعض المؤلفات والتصريح بها .

فقد اُحال إلى كتاب سيبويه ، وشرحه للسيرافي ، والايضاح العُضْدي لأبي

علي الفارسي ، وَذَكَرَ السَّائِلَ الْبَغْدَادِيَّاتِ لَهُ أَيْضًا . وَصَحَّ بِالْمَفْصَلِ لِلزَّمْخَشَرِيِّ
وَمَدْيُونِ الْأَدَبِ لِلْفَارَابِيِّ وَغَيْرِهَا مِنْ الْمَوْلَفَاتِ .

٣- ومن مصادره المذاهب والطوائف :

فَقَدْ نَسَبَ إِلَى الْمَذَاهِبِ أَوِ الْمَدَارِسِ النَّحْوِيَّةِ ، وَنَسَبَ إِلَى الْجُمْهُورِ النَّحْوِيِّ
وَالِى أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، وَالِى أَهْلِ الْكُوفَةِ ، وَالِى الْمُحَقِّقِينَ وَالِى الْبَغْدَادِيِّينَ
هَذَا بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا يَنْسِبُهُ إِلَى طَوَائِفِ أُخْرَى كَالْمُفَسِّرِينَ وَالْمُتَكَلِّمِينَ وَالْقُرَّاءَ
وَالْأَصُولِيِّينَ وَالْفُقَهَاءَ وَالْفَلَّاسِفَةَ .

المطلب الخامس : قيمة المغني العلمية واعتماده لدى العلماء

أولا - قيمة العلمية

ان من يدرس المغني يجده كتابا لا يقل شأنًا عن غيره من المؤلفات في حقل الدراسات النحوية والصرفية . فقد تناول فيه ابن فلاح معظم مسائل النحو والصرف بأسلوب سهل وبارة واضحة ، مع ذكر المذاهب والآراء والاستشهاد بالآيات والأحاديث وأشعار العرب وأقوالهم وأمثالهم .

كل هذا حدا بالكثير من العلماء وطلاب العلم - على ما يبدو - ان يتناولوه بالدرس والتدريس حتى عمّ بينهم تداوله وشمل نفعه ، ويظهر اثر ذلك من تعدد نسخه المخطوطة المتفرقة في بلدان متعددة كالسعودية والعراق وتركيا وبرطانيا وما كتب على صفحاتها الاولى من تعليقات وإشارات يدل على تنقل الكتاب من شخص الى آخر ، كذا ما دون عليها من عبارات في مدح الكتاب ومؤلفه ابن فلاح من نشر وشعر كما بينّا طرفا من ذلك في المطلب الذى وصفنا فيه نسخ المغني المخطوطة .

ومن ذلك ما جاء على الورقة الاولى من نسخة المتحف البريطاني ونصه :
 ((قد توشح ناظرى وترشح خاطرى في هذا الكتاب المستطاب فوجدته كما قيل لا عيب فيه سوى انه يهوى المضلين طريق الصواب . الاقل الاحقر عباس سبط
 الشيخ جعفر قدس سره ونور ضريحه في صفر ٢٥ سنة (٩٣١ هـ))) ا هـ .

وفي الورقة الثانية هذا النص : ((أئمنُ الله يميني ، اني منذ ميزت يسارى من يميني ، ما رفعت يمنى في علم الاعراب / كتابا مثل هذا الكتاب ، المنضوب علما لصواب الصواب . ما لاحظت عيني بهذا الزمن في النحو تحريراً

لمغني اليميني نظرت فيه فَلَاحٌ لي من ابن فلاح ما نسيتُ به بلا حَلْفٍ أبا الفلاح
 أقسم بالله وآياتِهِ، وبَيْتِهِ العَالِي وما فيه أَنَّ ابن فلاح حَرِيٌّ بأن نكتب بالانوار مغنيهِ .
 رقمه الفقير الى بَرِّ ربه الْوُدِّ وِدِّ امامُ الحرمين أَبُو المحاسن محمد بن داود رزقه
 الله اليد الطولى في النَّحْوِ، ووقفه في الحق والباطل للاثبات والمَحْوِ .

وعلى الورقات الاولى من نسخة المغني المخطوطة في عطف افندى باستانبول

رقم ٢٦١٥ مايلى :

« وقد قلت بعد المطالعة له والانتفاع به :

جزاك الله يا منصور عَنَّا	جَزَاءً لَا يَكُونُ لَهُ نَظِيرُ
لَقَدْ أَغْنَيْتَ بِالْمَغْنِيِّ رَجَالًا	فَصَارُوا لِعَسِيرِهِ ...
كُنَّا بَا قَدْ حَوَى أَصْلًا وَفَرَعًا	وَفِي صَدَدِ الْوَجْهِ كَثِيرٌ « اهـ

ومن مظاهر اعتناء العلماء بالمغني تلك المخطوطة الصغيرة الموجودة

ضمن مجموعة خطية في مكتبة اسعد افندى في السليمانية باستانبول برقم ١٩٣٢

وهذه المخطوطة عبارة عن مجموعة من الفوائد النحوية والصرفية واللغوية التي

تَعُدُّ من الفرائب والنوادر منقولة باختصار من كتاب المغني لابن فلاح قال

مختصرها في البداية ما نصه : ((بسم الله الرحمن الرحيم . هذه فوائده

نقلتها من كتاب المغني في علم النحو من المجلد الاول مصنف الشيخ الامام

علامة الزمان حجة الاسلام شمس الائمة تقي المللة والدين ، ناصر الاسلام

والمسلمين منصور بن فلاح اليميني رضي الله عنه وجزاه عن طلبه العلم خيرا ..))

لوحة ١٦ .

وقال في آخر هذه الفوائد مايلى : ((آخِرُ الْمُنْقَطِعِ مِنَ الْمَجْلَدِ الثَّانِي

من كتاب المغني فيسر الله عسر مصنفه ورضي عنه وارضاه وجعل الخلد الاعلى مأواه

وارجو من الله تعالى ان احصل الكتاب ان شاء الله تعالى واتفق ذلك بسر الله تعالى في يوم الاربعاء وهو غرة الشهر المبارك ربيع الاول سنة خمس عشرة وسبعمائة والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد وآله الطاهرين ((ا هـ لوحة ٤٤ .

ثانيا - اعتماده لدى العلماء :

يبد وأن كتاب المغني ومؤلفه ابن فلاح كانا على قدر كبير من الشهرة بين العلماء وطلاب العلم. يظهر ذلك مما نجده في المصنفات النحوية التي نقل فيها مؤلفوها عن ابن فلاح ومغنيه ، سواء كانوا من المعاصرين له او من المتأخرين عنه وذلك لما اشتمل عليه الكتاب من المسائل الغريبة والتقسيمات المفيدة والتعليلات الكثيرة.

فمن العلماء الذي نقلوا عنهما الرضي في شرح الكافي :

ومعلوم لدى الجميع أن الشيخ رضي الدين الاسترأبادي المتوفي سنة ٦٨٦ هـ قد شرح كافية ابن الحاجب في النحو شرحا تغني شہرتہ واعتماد الباحثين عليه عن التعريف به ومميزاته ، وقد تعددت المصنفات والكتب التي اعتمدها الرضي مصدرا أخذ منها ونقل عنها ، ومن بينها كتاب المغني لابن فلاح . فقد وجدت الرضي ينقل عن المغني نصوصا كاملة صرح بذلك احيانا وسكت عن التصريح احيانا اخرى ، فهو يذكّر آراء ابن فلاح من بين الآراء التي يسوقها في المسائل النحوية من اعراب او حكم نحوي أو تأويل او ترجيح ، وغالبا ما يطلق عليه لقب : صاحب المغني .

ويبدولي - من خلال اطلاعي على شرح الرضي ومغني ابن فلاح والمقارنة الدقيقة بين الكتابين - أن الرضي استفاد كثيرا في شرحه هذا من ابن فلاح

ومن كتابه المغني .

وقد وجدت نصا خطيا على الورقة الاولى من كتاب المغني من النسخة المخطوطة في مكتبة فيض الله افندي باستانبول رقم ٢٠٢١ - صرح بنقل الرضي من ابن فلاح وفيما يلي نصه : ((وعلى هامش طبقات السيوطي بخط المرحوم الشيخ احمد المعجمي ^(١) ، ومن مؤلفاته شرح كافية ابن الحاجب في مجلدين ، والرضي ينقل عن المغني لابن فلاح)) ا هـ .

وفي نقل الرضي عن المغني دليل على قيمته العلمية ومكانة ابن فلاح بين العلماء لان الرضي معاصر لابن فلاح ، وقد قيل : ((المعاصرة حجاب)) ولا يمتدُّ المعاصرُ معاصرُهُ في الغالبِ الا اذا كان الماخوذُ عنه ذا ثقلٍ علمي وتقدم فكري وآراءٍ مستقلة معتبرة لها حظ من النظر والتقدير ، وان كنا نلاحظ من الرضي الاستغراب مما ينقله عن ابن فلاح أو الرد عليه احيانا . كما سنرى من النماذج التي سنذكرها .

واليك ما نقله الرضي عن مغني ابن فلاح في شرح الكافية :

- ١- في بحث الاسم المعرب وفي اعراب كَلَا وَكَلْنَا قال الرضي ^(٢) : ((وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يُثَبِّتُ الْأَلِفَ فِي كَلَا وَكَلْنَا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر ، ولا أدري ما صحته)) انتهى كلام الرضي ، واذا ما رجعنا الى مغني ابن فلاح نجد قد ذكر هذا الذي نقله عنه الرضي مع زيادة ايضاح وتفصيل . (٣)

(١) وهو احمد بن احمد بن محمد بن احمد بن ابراهيم المعجمي الشافعي الوفاي المصري الا زهري شهاب الدين فاضل من المشتغلين بالحديث توفي سنة

١٠١٤ هـ ، ترجم له في الاعلام للزركلي : ١ / ٩٢ .

(٢) شرح الكافية للرضي : ١ / ٣٢ .

(٣) المغني لابن فلاح : ٢٥٤

٢- وفي باب الموصول في بحث الاخبار بالذى لتمرين المتعلم وذلك بشروط ثلاثة فان تعذر شرط منها تعذر الاخبار ومن ذلك امتناع الاخبار في الاسم الذى أحد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضربت غلامه فانه مستحق لزيد لعود الضمير عليه ، وأما إن استغنى بضمير آخر جاز الاخبار وإن رجوع الضمير الى المبتدأ كما في زيد ضاربه أخوه ومنع من ذلك الاندلسي هذا مخلص ما ذكره الرضي في المسألة ثم قال مانعه : ((وقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن أحد الضميرين لأن عودهما على المبتدأ سابق على استحقاق الموصول لهما ويتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد)) اهـ ثم يقول الرضي معقبا على كلام ابن فلاح هذا : ((وليس ايضا بشيء إذ لا يلزم بقاء ما عاد عليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن تاء ضربت ونحوه)) اهـ (١)

وبالرجوع الى مغني ابن فلاح نجد نقل الرضي عنه صحيحا مع تصرف يسير في نص عبارة ابن فلاح . (٢)

٣- وفي باب اسماء الفعل تحدث الرضي عما جاء من اسماء الافعال بمعنى الخبر وهو هيهات وشتان ثم ذكر الوجوه الجائزة في تاء هيهات ثم قال الرضي : ((وقد يقال : أيهان بهمزة ونون مفتوحتين ، وقال صاحب المغني : بنون مكسورة)) اهـ (٣)

وهكذا نجد ابن فلاح في المغني يذكر في هيهات عشر لغات ثم يقول : ((التاسعة أيهان بنون مكسورة مع الهمة)) اهـ (٤)

(١) انظر شرح الكافية للرضي : ٤٨/٢ .

(٢) انظر المغني لابن فلاح لوحه رقم ٣٣٨ من نسخة عاطف افندي المخطوطة .

(٣) شرح الكافية للرضي : ٢ / ٧٣ .

(٤) المغني لابن فلاح لوحه : ٣٥٢ من نسخة عاطف افندي المخطوطة .

٤ - وفي الظروف والاختلاف في اضافتها الى ظاهر الجملة ^{أَوَّلِي} الى المصدر الذي تضمنته الجملة قال الرضي : ((قال صاحب المغني : يتعرف الظرف المضاف الى الجمل فيصح ان يقال : جئتكَ يومَ قَدَمَ زيدَ الحارَّ او الباردَ على ان يكون صفة ليوم . قلت : ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية او المبتدأ في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كبير قدم ، ان المعنى يوم قدم امير)) اهـ (١)

وهذا ما ذكره ابن فلاح في المغني بمعناه . (٢)

٥ - في باب الظروف تكلم الرضي عن مذ ومنذ فذكر أنَّ بعض النحاة يرى أنَّ أصل مذ منذ فخففت بحذف النون استئلا بما لو سمي بمذوصف على منيذ وجميع على اماناذ ثم قال : ((ومنع منه صاحب المغني في الموضعين وقال : قولهم منيذ وامناذ غير منقول عن العرب)) . (٣)

٦ - وفي باب أفعال التفضيل ذكر الرضي أنَّه يتعدى الى أول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام ويبقى ثانيهما منصوبا ثم قال الرضي : ((وقال صاحب المغني لا يجوز حذف أحد المفعولين دون الآخر في باب علمت فالأولى ان يقال : هو أشد منك علماً زيدا منطلقاً او علماً بأن زيدا منطلقاً)) اهـ (٤)

٧ - وما نقله الرضي عن مغني ابن فلاح ما جاء في بحث حروف الجر والكلام عن حتى الجارة حيث قال : ((والتزم صاحب المغني التحقير والتعظيم فيما بعد حتى (٥) الجارة ايضاً)) اهـ . ثم عقب على ابن فلاح بقوله : ((وليس بشيء . . . الخ)) اهـ وبالمقارنة نجد ان ما ذكره الرضي عن مغني ابن فلاح صحيح وسليم . (٦)

(١) انظر شرح الكافية للرضي : ١٠٥/٢ .

(٢) انظر مغني ابن فلاح صفحه : ٧٤ .

(٣) شرح الكافية للرضي : ١١٢/٢ .

(٤) شرح الكافية للرضي : ٢٢٠/٢ .

(٥) شرح الكافية للرضي : ٢٢٦/٢ .

(٦) انظر مغني ابن فلاح لوحه : ٢١٢ من نسخة عاطف افندي المخطوطة .

٨ - وفي باب حروف الجر تكلم الرضي عن معنى رَبٍّ واستعمالها وعن الخلاف في كونها حرفاً أو اسماً ، ثم رَدَّ على البصريين القائلين: هي حرف جَرِّ بانه يُشْكَلُ في مثل رَبِّ رجل كريم اكرمتُ فَإِنَّ حرف الجر ما يفضي به الفعل إلى المفعول واكرمت يتعدى بنفسه ، ثم نقل عن ابن فلاح اجابةً على هذا الاشكال فقال : ((قال صاحب المغني : إِنَّمَا ذلك لانه يضعف الفعل المتأخر من المفعول عن العمل فيعمد بحرف الجر كقوله تعالى : ^(١) إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رَبٍّ)) اهـ (٢)

٩ - وفي باب العطف ذكر الرضي احكام العطف بيل ثم قال : ((ونقل صاحب المغني عن الكوفيين انهم لا يجيزون العطف بيل بعد الايجاب . والظاهر أَنَّهُ وَهْمٌ من الناقل فانهم يجيزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملاً على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا)) اهـ (٣)

(٤) هذا وقد صرح ابن فلاح في المغني بنفس ما نقله عنه الرضي في شرح الكافية .

ومن العلماء الذين نقلوا عن المغني لابن فلاح الأمام السيوطي :

فان الامام جلال الدين السيوطي ت (٩١٦) هـ قد اكرر النقل عن ابن فلاح

في مصنفاته ، وتردد فيها اسمه واسم المغني مرارا .

والظاهر ان السيوطي كان ذا اطلاع واسع على شخصية ابن فلاح ومصنفاته فقد ترجم له في البغية ^(٥) ، وصرح بانه ذكره في جمع الجوامع ، وانه ترجم له في الطبقات الكبرى ونقل فيها كثيراً من فوائده . والطبقات الكبرى للسيوطي كتاب ضخم كبير في طبقات العلماء النحويين واللغويين غير ان عوادى الزمن اصابته فاصبح مفقودا ، لم يصل الينا

(١) سورة يوسف آية : ٤٣ .

(٢) شرح الكافية للرضي : ٣٣٠ / ٢ .

(٣) شرح الكافية للرضي : ٣٢٨ / ٢ .

(٤) المغني لابن فلاح لوحه : ٣١٠ من النسخة المخطوطة في عطف افندي .

(٥) انظر بغية الوعاة للسيوطي : ٣٠٢ / ٢ .

الا اسمه ، ويذكر ان هناك قطعة مخطوطة يشتبه انها من الطبقات المذكورة .
ومن المعروف ان مؤلفات السيوطي كثيرة متنوعة في فنون مختلفة وعلوم متعددة ومنها
مصنفاته اللغوية التي نقل في قسم منها عن ابن فلاح ، وبرزها كتابان : الاول -
جمع الجوامع بشرحه جمع الهوامع وكلاهما للسيوطي .

(١)
فقد نقل فيه عن مغني ابن فلاح في اكثر من موضع اذكر امثلة منها :

١- ذكر السيوطي ان الكلم اسم جنس للكلمة على الصحيح كتمر وتمرّة ، لا جمع كثرة
وَلَا قَلَّةٌ خلافاً لزاعمي ذلك ، بدليل تذكيره في قوله : ((اَلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ
الطَّيِّبُ)) (٢) ، وانه لم يتغير فيه نظم واحد ثم قال : ((ذكر ذلك ابن الصائغ
في شرح الالفية ، وابن فلاح في مغنيه)) اهـ (٣)

اما ابن فلاح فقد قال في المغني : ((واما الكلم فالصحيح انه اسم جنس
واحد كـ كلمة وليس بجمع تكسير لعدم تغير نظم الواحد فيه . . الخ)) (٤)

٢- في الكلام عن حركة النون اذا كانت بعد الف التثنية في الفعل المضارع
قال السيوطي : ((وَقَدْ تَفَتَحَ بَعْدَ الْاَلِفِ اَيْضاً قَرِئُ « اَتَعَدَّائِنِي اَنْ اُخْرَجَ »
بفتح النون ، وقد تضم معها أيضاً ذكره ابن فلاح في مغنيه واستدل بما قرئ
شاذاً ((طَعَامُ تُرْزَقَانَهُ)) بضم النون اهـ ، وهذا ما ذكره ابن فلاح
في المغني بنصه في نفس الموضوع . (٦)

٣- وفي بحث الاعراب المقدّر ذكر الاسم المقصور فقال : ((الرابع الاسم المقصور
وسياتي في بابهِ لتعذر تحريك الالف ، فان كان غير منصرف قدر في حالة الجر

(١) انظر الهمع للسيوطي ٤ / ١٢ - ٥١ - ٥٢ .

(٢) سورة فاطر آية : ١٠ .

(٣) انظر الهمع للسيوطي : ١٢ / ١ .

(٤) المغني لابن فلاح لوحه : ٢ من المخطوطة في عاطف افندي .

(٥) انظر همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي : ٥١ / ١ .

(٦) انظر المغني لابن فلاح صفحه : ٣٦٨ .

الفتحة على بابه ، وقال ابن فلاح اليمني : تُقدَّر الكسرة لأنها إنما امتنعت في غير

(١) المنصرف للشقل ولا شقل مع التقدير)) ا هـ . وهذا كلام ذكره ابن فلاح في المغني . (٤)

والكتاب الثاني - الاشياء والنظائر في النحو :

فقد نقل السيوطي فيه عن مغني ابن فلاح عديدا من المسائل في مواضيع

مختلفة وصلت الى اربعين موضوعا وسأله وأرى أنَّ المقام لا يتسع لذكرها ، لأنها

في الغالب نصوص طويلة نقلت بأكملها من مغني ابن فلاح واكتفي بالإشارة إلى

عناوين المسائل مع الاحالة في الهامش الى رقم الجزء والصفحة وهي كما يلي (٣) :

١- اجتماع الامثال ، ٢ - فصل ما يناظر ما نحن فيه « لاختلاف في زمن المضارع ».

٣- في حقيقة الاعراب ٤ - في وجه نقل الاعراب من اللغة الى اصطلاح النحويين

٥- البديل والجمع بين العوض والمعوض ، ٦ - في التأليف ، ٧- في التعادل ومنها

كسر نون التثنية وفتح نون الجمع ، ٨ - ومن التعادل ضم حرف المضارعة في الرباعي

وفتحها في مضارع الثلاثي ، ٩ - قاعدة لا يجتمع العوض والمعوض عنه ، وسمعت الفاظا

مجموعة جمع تصحيح جبرا لها لما دخلها من الوهن بحذف لام اوتاء تأنيث او ادغام

قالوا : سنة وسنون . . . الخ . ١٠ - التغليب والعرب تغلب الاقرب على الابعد

١١ - التغيير يأنس بالتغيير ومنه اتبعت حركة السنادى لحركة الصفة اذا كانت ابناً بين

علمين ١٢ - ومن ذلك اختص العلم بالترخيم ، ١٣ - في التقاص ومنه قلب الهمزة

في نحو صحراء واوا في الجمع بالالف والتاء ، ١٤ - الحمل على ماله نظير اولى من

الحمل على ما ليس له نظير ومنه صفة اسم لا الهني يجوز فتحه وهي فتحة بناء .

(١) انظر الهمع للسيوطي : ٥٣ / ١

(٢) انظر المغني لابن فلاح صفحه : ٢٤٢ .

(٣) ٢٢ / ١ (٢) - ٤٩ / ١ - (٣) - ٧٢ / ١ - (٤) - ٧٥ / ١ - (٥) - ٩١ / ١
 (٦) - ٩٢ / ١ - (٧) - ١٠٦ / ١ - (٨) - ١٠٧ / ١ - (٩) - ١٢٦ / ١ - (١٠) -
 ١٣٣ / ١ (١١) - ١٣٤ / ١ - (١٢) - ١٣٤ / ١ - (١٣) - ١٣٥ / ١ - (١٤) - ١٧٦ / ١
 =

- ١٥- الحمل على الأكثر اولى من الحمل على الأقل ومنه لام ذى يمعنى صاحب ياء على الاصح ، ١٦- حمل الشيء على نقيضة ومنه الحاق العرب عَدِمْتُ وفَقَدْتُ بأفعال القلوب
- ١٧- الضمائر ترد الاشياء الى اصولها وقد اختلف كلا وكلتا مع الضم عند البصريين
- ١٨- وبني المضارع مع ضمير جمع المؤنث على السكون لان اصل الافعال البناء على السكون ، ١٩- طرد الباب وقد سكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل به نحو ضربت فرارا من اجتماع اربع حركات لوازم، ثم طرد الباب في ما لم يجتمع فيه اربع حركات نحو دحرجت ٢٠- في العامل ومنه عامل المفعول بانه معنى المفعولية نظمه ابن فلاح في المغني عن خلف الاحمر ، ٢١- المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره بَأَنَّ والفعل
- ٢٢- الفرع احط رتبة من الاصل ومنه حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره مع امكان دخول النصب فيه لثلا يكون الفرع اوسع مجالا من الاصل . ٢٣- الفرق عللوا به احكاما كثيرة ومنه جمع أَفْعَلْ فَعَلَى جمع تصحيح فرقا بينه وبين أَفْعَلْ فَعَلَاءَ ، ٢٤- كثرة الاستعمال اعتُمدت في كثير من ابواب العربية ومنه اشتراط النداء للاسم المعظم لكثرة استعمال النداء وفي الحذف تخفيف . ٢٥- اللبس محذور ومنه ضم حرف المضارعة في الرباعي دون غيره خيفة التباس الرباعي بزيادة الهمزة بالثلاثي نحو ضرب يضرب واكرم يكرم لان الهمزة تزول مع حرف المضارعة ، ٢٦- ومنه امتناع حذف حرف النداء من اسم الاشارة عند البصريين لثلا تلتبس الاشارة المقترنة بقصد النداء بالاشارة العارية عن قصد النداء ، ٢٧- ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به ومنه افصح اللغتين للعرب في حذف الترخيم ان يكون المحذوف مرادا .

١٥- ١٨٣/١ - ١٦- ١٩١/١ - ١٧- ٢٢١/١ - ١٨- ٢٤٢/١ - ١٩- ٢٢٨/١

٢٠- ٢٣٩/١ - ٢١- ٢٤٦/١ - ٢٢- ٢٥٥/١ - ٢٣- ٢٦١/١ - ٢٤- ٢٦٩/١

٢٥- ٢٧٢/١ - ٢٦- ٢٧٣/١ - ٢٧- ٢٧٥/١ .

- ٢٨ - ومنه حذف خبر لا كثيراً عند أهل العِجَازِ للعلم به وهو في حكم المنطوق بهه ،
 ٢٩ - في باب الاسم وعلامته ومنها ألف النندية والترخيم وكونه مضراً أو علماً أو مفرداً
 منكراً أو تمييزاً أو منصوباً حالاً ، ٣٠ - عدة الحروف وقد أوصلها ابن فلاح الى سبعين
 حرفاً بطرح المشترك ، ٣١ - تقسيم ابن فلاح للحروف ٣٢ - ليس في الاسماء
 المعربة اسم آخره وأو قبلها ضمة ، ٣٣ - باب المصدر وأن الفعل لا ينصب مصدرين
 ولا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان لعدم اقتضائه ذلك ٣٤ - الاصل في حروف القسم
 الباء وذكر فائدة عن ابن فلاح وهي تعلق حروف الجر بالفعل يأتي لسبعة معان
 ٣٥ - حذف حرف النداء مع كل منادى الا في خمسة مواضع ، ٣٦ - باب الترخيم
 أكثر الاسماء ترخيماً ثلاثة اشياء حارث ومالك وهامر ، ٣٧ - مانصبته الحرب في الاختصاص
 اربعة اشياء وهي معشروآل وأهل وبنو ، ٣٨ - يا النسب تجعل الجاهل في حكم
 المشتق حتى يحمل الضمير ، ٣٩ - باب الترخيم لا يجوز ترخيم الجملة عند الجمهور
 وجوزه بعضهم بحذف الثاني قياساً على النسب فانه يجوز بحذف الثاني وذكر عن ابن
 فلاح الفرق في ذلك ، ٤٠ - واخيراً نقل عن الكافي لابن فلاح في آخر الجزء الرابع
 من الاشياء والنظائر .

١١/٢ - ٣٠ ٥/٢ - ٤٩

٢٧٨/١ - ٢٨

٩٩/٢ = ٣٥ ٨٢/٢ = ٣٤ ٧٠/٢ = ٣٣ ٢٨/٢ = ٣٢ ١٤/٢ = ٣١

٣٦ - ١٠٠/٢ ٣٧ - ١٠١/٢ ٣٨ - ١٢٨/٢ ٣٩ - ٢٣٦/٢ ٤٠ - ١٥/٤

العلامة يس العليسي وشيخه عبد الله الدنوشري

ومن العلماء الذين نقلوا عن ابن فلاح الشيخ العلامة يس بن زين الدين العليسي
الحصبي ت ١٠٦١ هـ في حاشيته على التصريح للشيخ خالد الزهري ، وما يذكره
عن ابن فلاح غالبا ما يكون نقلًا عن شيخه عبد الله بن عبد الرحمن بن علي الدنوشري
الشافعي المصري ت ١٠٢٥ هـ الذي كان كثير النقل عن الكافي لابن فلاح وقد ذكرت
قسما منه في الحديث عن كتاب الكافي .

وما نقله الشيخ يس في حاشيته ما جاء في فصل ابدال الياء من الالف والواو
وعند قول عمرو بن كلثوم : ((مَتَى كُنَّا لِأَمِّكَ مَقْتَوِينَ)) جاء النص التالي : ((وقال
ابن فلاح في مبحث جمع المذكر السالم : وَمَقْتَوِينَ اسم فاعل من القتو وهو الخدمة
وقياسه مَقْتَوِينَ بضم الميم لان فعله اقوى يقتوى ووزن اقوى افعلى واصله اقوتو وليس
هو افععل من قوى)) ا هـ (٣)

(٤) وهذا النص موجود بتمامه في مغني ابن فلاح .

(١) انظر ترجمته في الاعلام للزركلي : ١٣٠/٨ .

(٢) انظر ترجمته في الاعلام للزركلي : ٩٧/٨ .

(٣) حاشية يس على التصريح : ٣٧٧/٢ .

(٤) المغني : ٣٩٣ .

العلامة الصَّبانُ

(١) ومنهم الشيخ محمد بن علي الصبان ت ١٢٠٦ هـ الذي نقل في حاشيته على شرح الالفية للاشموني نصوصا عن ابن فلاح في مغنييه .

ومن ذلك ما جاء في اعراب الاسم المقصور الذي تقدر فيه جميع الحركات قال

الصبان : ((يستثنى من تقدير الكسرة حال الجر ما لا ينصرف حال الجر فانه

(٢) انما يقدر فيه الفتحة خلافا لابن فلاح معللا بانه لا ثقل مع التقدير كما قال سم)) ١ هـ

وهذا ما صرح به ابن فلاح في المغني . (٣)

(١) انظر ترجمته في الاعلام للزركلي : ٢٩٧/٦

(٢) حاشية الصبان على الاشموني : ١٠٠/١

(٣) المغني : ٢٤٢ .

المطلب السادس - مآخذ علي ابن فلاح في المغني

على الرغم من أن ابن فلاح كان فاحص النظر عميق التفكير دقيقاً في نقله قوياً في أدلته وبراهينه فكم له من نقداً ^{على} غيره سواء كان ذلك في تضعيف دليل أو إبطال مذهب أو تصحيح نقل - على الرغم من كل ذلك فإنَّ أحدًا من المخلوقين لا يسموا على النقد إلا من عصه الله وإن الكمال لله وحده . وإن ابن فلاح وقع في أمورٍ تتبعته فيها خلال تحقيق نص المغني واشبعت الكلام عنها كل في موضعه من التعليق على النص المحقق وهي أمور وهم فيها ابن فلاح إما بسبب تعميم حكم وادعاء الإجماع عليه أو بنقل رأي أو مذهب والصواب خلافه أو بعدم تحرير لمنشأ الخلاف بين المذاهب المختلفة في المسألة ، وفيما يلي أمثلة من ذلك :

١ - ادعائه الإجماع :

ادعى ابن فلاح الإجماع تبعاً لابن الحاجب على أن ليت ولعل وكان إذا دخلت على الاسم الموصوف أو النكرة الموصوفة فلا تدخل الفاء في الخبر لأنها مانعة من دخول الفاء ، والمؤاخذه على ابن فلاح في هذا من وجهين : الوجه الأول - أنه لا داعي لتخصيص هذه الثلاثة من الحروف بل إن كل ناسخ للابتداء كذلك سوى أن المكسورة والمفتوحة كما نص عليه الرضي .

والوجه الثاني - أن ادعاءه الإجماع غير دقيق فقد صح ابن عقيل في شرح التمهيد تبعاً لابن مالك بجواز دخول الفاء في أخبار هذه الثلاثة على الأصح . (١)

٢ - أخطأ في النقل عن سيوييه :

ذكر ابن فلاح في عامل الخبر ستة أقوال ونسب أحدها إلى سيوييه وهو أن

الابتداء رافع له كالمبتدأ لانه يقتضيهما فالابتداء عامل في المبتدأ والخبر عند
سيبويه .

وبعد الرجوع الى كتاب سيبويه ومصادره أخرى اتضح أنَّ هذه النسبة من ابن فلاح
الى سيبويه خاطئة والصواب ان سيبويه صرح بان الخبر مرفوع بالمبتدأ لا بالابتداء
وهو مذهب جمهور البصريين ايضا ، اما ما ذكره ابن فلاح فهو قول لبعض النحويين
كالاخفش والرماني والصيمري والزمخشري والجزولي . (١)

٣ - أخطأ في النقل عن المبرد :

اتفق النحاة على ان ذو ملازمة للاضافة والاصل في ذلك ان تضاف الى اسم جنس
ظاهر، وقد تضاف الى العلم . اما اضافتها الى المضر فقير جائز الا في الشعر
وهناك من أجاز ذلك مطلقا .

وهنا ينقل ابن فلاح عن المبرد القول بجواز اضافتها الى المضر . والصواب
ان هذا النقل عن المبرد غير دقيق لأنَّ المبرد صرح في المقتضب بعدم جواز
ذلك وقد دوت نص عبارته في هامش تحقيق المغني قراجه . ولعلها رواية
أخرى عن المبرد . (٢)

٤ - ما نسبته الى المبرد سهوا :

ذكر ابن فلاح ان قوما منعوا الجمع بين فاعل نعم الظاهر وبين التمييز لارتفاع
دلالة التفسير ومن هؤلاء المانعين المبرد .

قلت : إنَّ الجمع بينهما ممنوع عند سيبويه والسيرافي وابن السراج وجمهور
البصريين وجوز المبرد وابو علي ورجحه ابن مالك هذا ما تناقلته المصادر ومثل
له المبرد في المقتضب وما نقله ابن فلاح اما ان يكون سهوا منه أو أنه فهم من

(١) المغني : ٥٨٩

(٢) المغني : ٢٧٧ - المقتضب للمبرد : ٢٣٤/١ - ٢٣٩ - ١٢٠/٣ - ١٨٥ .

عبارة المبرد منع ذلك أولعلها رواية أخرى عنه . (١)

٥ - اخطأ في التصحيح :

ذكر ابن فلاح ان بعض المتأخرين نقلوا عن سيويه القول بان موضع أنَّ الجرُّ بعد حذف حرف الجر منها . وعن الخليل ان موضعها النصب ثم قال ابن فلاح في هذا النقل : ((وليس بجيد)) وصرح بان مذهب سيويه على نصب موضعها وان مذهب الخليل على جره . وقد تبع الرضِّيُّ ابن فلاح في هذا وكان ابن مالك قد نصَّ في التسهيل على ان موضعها الجر على مذهب الخليل والكسائي وابن مالك هذا تبع ابن العَلَّج في هذه النسبة .

قلت : ان ابن العَلَّج وابن مالك وابن فلاح والرضِّيُّ قد سهوا فيما نسبوا الى الخليل وسيويه فانه بعد الرجوع الى نص سيويه وجدناه يصرح بان الخليل يقول بنصب موضعها وهذا ما ذكره المبرد ايضا عنه ورد على القائلين بان موضعها الجرُّ .

اما مذهب سيويه فانه يجوز الوجهان كما يفهم ذلك من نصه فانه ذكر الجر مرة

وقواء وذكر النصب مرة اخرى وقواء . (٢)

٦ - نقل غريب عن ابي علي الفارسي :

ذكر ابن فلاح ان العلماء اختلفوا في وصف فاعل نعم ونس ونقل جوازه عن ابي علي الفارسي محتجا بقوله تعالى : ((ونس الرغد المرفود)) (٣) ونقل عن ابن السراج منع ذلك .

وهذا النقل عن ابي علي الفارسي غريب من ابن فلاح فان المصادر تكاد تجمع على ان ابا علي منع من وصف فاعلها تبعا لابن السراج وان أول من قال بجواز ذلك هو ابن جني في اعراب الحماسة وتبعه الرضي وغيره .

(١) المغني ١١٧٣ - المقتضب للمبرد : ١٥٠ / ٢ .

(٢) المغني : ٩٤٣ - ٩٤٤ .

(٣) سورة هود آية : ٩٩ .

وقد ذكر البغدادى في الخزانة ان ابا علي نقل المنع عن ابن السراج وأقره في التذكرة .
هذا وقد وقع السيوطي في وهم أشد من هذا حيث نسب المنع الى الجمهور والتجويز
الى ابن السراج والفارسي . (١)

٧ - اطلاق النقل عن ابن السراج

ذكر ابن فلاح في بحث بيان فوائد الحروف وانواعها أنَّ منها حروفا زائدة ثم نقل عن
ابن السراج بانه زعم انه لا زائد في كلام العرب وبعد رجوعي الى أصول النحو لابن
السراج ظهر انه لا ينفي الزائد مطلقاً وانما هو ينفي كون الشيء زائداً وهو يعمل
او يؤدى معنى من المعاني . فالزائد عند ابن السراج ما لا يعمل ولا معنى له . (٢)

٨ - لم يحرر منشأ الخلاف بدقة في اعراب المضارع :

ذكر ابن فلاح ان اعراب المضارع استحسن ولو لم يعرب لجاز عند البصريين ووجب
عند الكوفيين .

والذى اراه ان ابن فلاح لم يحرر منشأ الخلاف بين المذهبين فالجميع متفقون على
اعراب الفعل المضارع سواء كان استحساناً أو وجوباً وانما الخلاف دأربينهم في
علّة اعرابه . (٣)

٩ - اغفاله بعض الاقسام :

ذكر ابن فلاح انواع الاعراب والقاب من رفع ونصب وجر غير أنَّه اغفل ذكر الجزم وهذا
يحتمل أمرين :

احدهما - انه لم يعتبر الجزم لقبا للاعراب لانه سكون لا تغير فيه وهو مذهب الكوفيين .
والثاني - انه يعني القاب اعراب الاسم ولاجزم فيه . (٤)

(١) المغني : ١١٦٩

(٢) المغني : ١٥١

(٣) المغني : ١١٥

(٤) المغني : ١٨٩

المطلب السابع - في نسخ المغني المخطوطة :

استمرت جهودى في البحث والمتابعة مدةً تزيد على سنتين يقصد الاطلاع على نسخ المغني المخطوطة ، فقد فتشت الفهارس التي تُعنى بذكر المخطوطات الموجودة في اكر مكتبات العالم ، العربية منها والاجنبية ، وقمت بالسفر والمتابعة المباشرة في كُـلِّ من تركيا وبرطانيا والمغرب ومصر والعراق واكثر المكتبات الموجودة في السعودية .

وكانت نتيجة هذه المتابعة مايلي :-

- ١ - لم أجد نسخةً كاملةً تضم كتاب المغني من اوله الى آخره الا نسخةً واحدةً فقط وهي في تركيا باستانبول بمكتبة عاطف افندى ، وقد رمزت لها في التحقيق بحرف " ت "
- ٢ - عثرت على خمس نسخ أخرى للمغني ناقصة غير كاملة ، فمنها ما كان النقص فيها من اول كتاب المغني ومن آخره كنسخة برطانيا ونسخة جامعة الرياض ومنها ما كان النقص فيها من الاول فقط كنسخة متحف توبكابي سراى بتركيا ، ومنها ما كان النقص فيها من الاخر فقط كنسخة العراق ونسخة مكتبة فيض الله افندى بتركيا .
- ٣ - عند اجراء مقارنة بين هذه القطع المتفرقة لكتاب المغني وجدت بعضها يكمل البعض ومن مجموعها يصبح كتاب المغني كاملاً .
- ٤ - وجدت من النسخ ما هو منسوخ في حياة المؤلف ومنها ما هو منسوخ في زمن قريب من المؤلف ، ومنها ما هو حديث النسخ ما يدل على التسلسل الزمني لنسخ الكتاب وتداوله .
- ٥ - واطلعت على مخطوطة صغيرة ضمن مجموعة في مكتبة اسعد افندى في السلمانية باستانبول برقم ١٩٣٢ وتبدأ هذه المخطوطة في المجموعة من لوحة رقم ١٧ - أ وتنتهي في لوحة ٤٥ - أ ، وهي فوائد نقلها ناسخ هذه المجموعة من كتاب المغني .

صرح بذلك الناسخ في اول المخطوطة ، كما صرح هو ايضا في آخر هذه الفوائد
المنقولة من المغني بانه انتهى من اختيارها في غرة ربيع الاول سنة خمس عشرة
وسبعمائة (٧١٥ هـ) .

وبعد هذا العرض الموجز عن النسخ المخطوطة لكتاب المغني لابن فلاح
اليمني فاني اقدم شرحا مفصلا فيما يلي عن كل نسخة بما يزيل عنها الغموض
ويترجم لها بصورة كافية .

١ - النسخة المخطوطة الاولى ، ورمزها " م "

مكانها : المكتبة الوطنية في المتحف البريطاني بلندن تحت رقم (٧٦٩٥) وقد
حصلت على مكرو فليم لها وقت بتكبيره على الورق ، كما توجد نسخة
اخرى من الفليم في مركز البحث العلمي في جامعة ام القـرى
بمكة المكرمة .

اوصافها :

اولا - اوراقها وسطورها :

بلغت هذه النسخة المخطوطة ٢٦٧ مائتين وسبع وستين لوحة اي ورقة
وكل ورقة تتكون من صفحتين " أ " و " ب " .
وتحتوى كل صفحة على ٢٥ خمسة وعشرين سطرا كل سطر يتكون من ١٣
ثلاث عشرة كلمة تقريبا .

ثانيا - تاريخ نسخها وكاتبها ، وخطها :

نص الناسخ في آخر المخطوطة الى انه قد وقع الفراغ من نسخها في يوم
الخميس حادى عشر صفر سنة السابـع وسبعين وستمائة .

والناسخ كما ذكره بقوله : ((على يد العبد الضعيف عبد السلام

بن عبد السميع غفر الله له ولوالديه ولصاحبه ولجميع المسلمين ١ هـ)) .
وخطها نسخ قديم مقروء يكثر فيه اهمال الحروف من التنقيط .

ثالثا - بدايتها ونهايتها :

تبدأ هذه النسخة من منتصف البحث الرابع من بحوث الكلام عن الاسم من قوله :

((من وضعهما لان الاخبار عن اللفظ دون المدلول ، وانما تحصل المناقاة اذا

اُخبر عن اللفظ باعتبار مدلوله ... الخ)) .

وهذا يبلغ السقط من أول هذه النسخة سبع لوحات تقريبا .

وتنتهي هذه النسخة بنهاية باب موانع الصرف وبه ينتهي - كما ذكر الناسخ -

الجزء الاول من كتاب المغني ويتلوه في الجزء الثاني باب التواضع .

رابعا - ملاحظات في هذه النسخة :

أ - ما في هذه النسخة يمثل اكثر من نصف كتاب المغني .

ب - لم اعثر على بقية الكتاب من هذه النسخة .

ج - وقد حصل في هذه النسخة سقط بلغ - في بعض الاماكن - ورقة تقريبا

كما حصل خطأ في ترتيب بعض صفحات النسخة وقد اشرت الى كل ذلك

في هامش التحقيق عند مواضعها . (١)

د - وقد اعتمدت على هذه النسخة في تحقيق ما تضمنته من مواضع للمغني

لا مرين :

احدهما - انها اقدم نسخ المغني كتابة فقد رأينا انها نسخت سنة ٦٧٧ هـ وكان

ذلك في حياة المؤلف قبل موته بسنة فانه توفي سنة ٦٨٠ هـ .

ثانيهما - انها اكمل النسخ من حيث عباراتها وسلامة الفاظها ومطابقتها لقواعد

الخط العربي وقواعد العربية .

(١) انظر الاشارة الى النقص الذي بدأ من صفحة ٨٧ تعليق "٨" وينتهي في صفحة

٩٧ تعليق "٩" اما الخطأ في ترتيب بعض الصفحات فانظر في اللوحات

٣٧ الى لوحة ٤٨ من النسخة .

٢ - النسخة المخطوطة الثانية ، ورمزها " ت "

مكانها - مكتبة عاطف أفندي باستانبول في تركيا ، ورقمها (٢٦١٥) .
وقد قمت بالسفر والاطلاع على هذه النسخة ، وتصويرها على المكرو فيلم ،
وتكبيرها على الورق واودعت نسخة منه في مركز البحث العلمي بمكة المكرمة

أوصافها :

اولا - اوراقها وسطورها :

عدد اوراق هذه النسخة (٤٩٨) اربعمائة وثمانية وتسعون ورقة وكل
ورقة تتكون من صفحتين " أ " و " ب " .
وفي كل صفحة ٢٩ تسعة وعشرون سطرا يضم كل سطر ما يقرب من اربع
عشرة كلمة .

ثانيا - تاريخ نسخها ، وكاتبها ، وخطها :

لم أجد على هذه النسخة تاريخا لنسخها الا انه يمكن القول بانها نسخت
قبل القرن الثاني عشر هجري حيث نجد عليها ختما باسم الحاج مصطفى
عاطف افندي ينص على وقف هذه النسخة ويحمل تاريخ سنة (١١٥١) هجرية
ويبدو ان عاطف افندي آخر من تملك هذه النسخة لان هناك تطيقات على
الورقة الاولى وضع لبعضها تواريخ مضموسة وهي بالضرورة سابقة تاريخ
عاطف افندي .

اما نسخها فيبدو انه قام بنسخها اكثر من شخص لان الخط فيها من
لوحة ١٨٠ - ب يختلف عنه من اولها الى لوحة ١٨٠ - أ .

وقد كتب على الورقة الاولى دعاء للحاج عمر بن موسى بن اغاجل التركمانسي
المعروف بابن قلق وتحت هذا الدعاء كتب مايلي : ((كتبه الفقير امين
الدين برطويكي برحليل)) ويذكر معه ثلاثة اسماء آخر بعضها مضموس كله

وبعضها مضموس جزؤه ويحتمل ان يكون هؤلاء الاربعة هم كتاب هذه النسخة .
والخط نسخي مقروء مشكول في بعض الاحيان .

ثالثا - بدايتها ونهايتها :

تبدأ هذه النسخة المخطوطة لكتاب المغني من أول الكتاب بهذا النص :
((بسم الله الرحمن الرحيم - غفرانك اللهم - قال الشيخ الامام علامة الزمان
حجة الاسلام شمس الائمة تقي الملة والحق والدين ناصر الاسلام والمسلمين منصور
بن فلاح اليمني ادام الله بقاءه واسبغ عليه نعماء ورضي عنه وعن والديه وعن جميع
المسلمين - : الحمد لله حق حمد نعمته والصلاة على نبي رحمة وعلى صحبه وعترته
وبعد : الخ)) .

كما تنتهي النسخة بانتهاء الكتاب ونصه كما يلي :-

((واما ابدال حروف المد واللين من الحروف المضاعفة كقوله (يقضي البازي إذا
البازي كسر) فلا يحمل على الضرورة لوروده في التنزيل ، قال الله تعالى : ((وقد
خاب من دساها)) وقال تعالى : ((ثم ذهب الى اهله يتمطى)) أصله
يتمطمط في احد الوجهين ، والله اعلم

قال المصنف لهذا الكتاب : وفرغ من تصنيفه وجمعه منصور بن فلاح بن محمد بن
سليمان اليمني عفا الله عنه في المحرم احد شهور سنة اثنتين وسبعين وستمائة
هجرية ، والحمد لله وحده)) اهـ .

رابعا - ملاحظات في هذه النسخة :

١ - النسخة تضم بين دفتيها كتاب المغني كاملا سوى ما كان من سقط
قليل اشرت اليه بهامش التحقيق في مواضعه ، وقد وُضِعَ في اولها فهرسة
لعناوين ابواب الكتاب .

ب - لم أجد في هذه النسخة ما يدل على تقسيم الكتاب الى اجزاء وانما ذكرت فيها ابواب الكتاب ومباحثه متصلة دون فصل او تجزئة .

ج - وفي هذه النسخة بعض التعليقات على الحاشية مع بعض التصويبات لبعض الاخطاء الموجودة في النص بخطوط مختلفة مما يدل على انها مقروءة اكثر من مرة وقد أُشير الى بعض هذه القراءات على الورقة الاولى منها .

د - وهذه النسخة قريبة الى حد ما من نسخة بريطانيا المتقدم ذكرها ولا يمكن الجزم بانها منقولة عنها . ولذلك اعتمدت هذه النسخة ثانية بعد نسخة بريطانيا .

٣ - النسخة المخطوطة الثالثة ، ورمزها " ف "

مكانها : مكتبة شيخ الاسلام السيد فيض الله افندي باستانبول في تركيا ورقمها (٢٠٢١) وقد وفقني الله للسفر الى استانبول فاطلعت على هذه النسخة المخطوطة وصورتها على المكروفيلم ، وقد قام مركز البحث العلمي بمكة المكرمة بتكبير الفلم على الورق ، كما اودعت نسخة من الفلم في المركز .

اوصافها :

اولا - اوراقها وسطورها :

اوراق هذه النسخة بلغت (٢٨٥) مائتين وخمسة وثمانين ورقة كل ورقة مكونة من صفحتين "أ" و "ب" وفي كل صفحة (٢٧) سبعة وعشرون سطرا وكل سطر اشتمل على (١٤) اربع عشرة كلمة تقريبا .

ثانيا - تاريخ نسخها ، وكاتبها ، وخطها :

لم يدون في هذه النسخة المخطوطة تاريخ نسخها ولا اسم كاتبها الا انه يمكن القول بانها نسخت قبل القرن الثاني عشر الهجري وذلك لانه قد وضع على الورقة الاولى ختم هذا نصه :

((وقف شيخ الاسلام السيد فيض الله افندى غفر الله له ولوالديه بشرط ان لا يخرج

من المدرسة التي انشأها بقسطنطينية سنة ١١١٢ هجرية)) .

وخطها نسخ مقروء دقيق الحروف .

ثالثا - بدايتها ونهايتها :

تبدأ هذه النسخة من أول كتاب المغني وفيما يلي نص البداية :

((بسم الله الرحمن الرحيم ، عونك اللهم ، قال الشيخ الامام علامة الزمان حجة الاسلام

شمس الائمة تقي الملة والحق والدين الخ)) وهي بداية مشابهة لنسخة

عاطف افندى المتقدم ذكرها .

وتنتهي هذه النسخة في آخر باب التوايع في آخر بحث من بحوث العطف

وهو بحثُ وَإِلِّثْمَانِيَّةٍ . بمعنى ان النسخة تقف عند بداية باب الهنيات واليك نص

النهاية فيها :

((واما الآية الرابعة فتحتمل وجهين : احدهما - انه جيء بها اشعارا بتمام

القصة وانقطاع الحكاية عنهم . والثاني - انه جيء بها اشعارا بصحة قول من قاله

ولذلك اتبعه بقوله : ((ما يعلمهم الا قليل ، واتبع القولين الاولين بقوله :)) رجما

بالغيب)) وحذفها من الجملتين الاوليين حسن لان الجملة صفة للنكرة والاجود في

الجملة اذا وقعت صفة عدم الواو بخلاف الجملة الحالية على ما تقدم في الحال .

ولله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب والحمد لله رب العالمين وصلواته على خير خلقه

محمد وآله اجمعين ، تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب .)) اهـ

رابعا - ملاحظات في نسخة فيض الله :

أ - قد يتبادر الى ذهن القارئ ان هذه النسخة تحتوى على كتاب المغني

كله وذلك من خلال نص النهاية المذكور آنفا حيث لم ترد اشارة الى ان

للكتاب بقية ، وواقع الامر ان هذه النسخة غير كاملة وانها تشكل اكثر من نصف الكتاب واكثر مما اشتملت عليه نسخة بريطانيا التي تنتهي مع بداية باب التوابيع كما تقدم .

ب - يغلب على ظني ان هذه النسخة مأخوذة عن نسخة عاطف افندي لشدة تشابه النسختين . ولذلك جعلتها النسخة الثالثة في التحقيق .

ج - لم يحصل في هذه النسخة ايضا تجزئة لكتاب المغني ، ان لم نجد ما يشير الى انها تعد الجزء الاول من الكتاب .

د - كما لم تخل هذه النسخة من السقط الذي نبهت اليه في هامش التحقيق .

٤ - النسخة المخطوطة الرابعة ، ورمزها "ع"

مكانها : المجمع العلمي العراقي في بغداد وهي مصورة فيه بالميكروفيلم تحت رقم ٤٣٤ علوم اللغة واصل المخطوطة في مكتبة السيد الكاشاني الخاصة في كربلاء وقد قمت بتصوير هذه النسخة على الورق في بغداد .

اوصافها :

اولا - اوراقها وسطورها :

بلغت هذه النسخة (١٠٥) مائة وخمس ورقات ، كل ورقة تضم صفحتين "أ" و "ب" . وكل صفحة تشتمل على (٢٧) سبعة وعشرين سطرا ويحتوي السطر على (٢٤) اربع وعشرين كلمة تقريبا .

ثانيا - تاريخ نسخها ، وكاتبها ، وخطها :

لم يذكر كاتب هذه النسخة اسمه ولا تاريخ نسخها ، وكل ما يمكن القول فيه هو ان نسخها متأخر عن النسخ التي سبق ذكرها ، ويتضح ذلك من أسلوب الخط .

اما خطها فهو نسخ واضح وجيد مقروء .

ثالثا - بدايتها ونهايتها :

تبدأ هذه النسخة من اول كتاب المغني بالنص التالي : ((وبه نستعين بسم الله الرحمن الرحيم ، قال الشيخ الامام السعيد العلامة افضل المتأخرين حجة الاسلام مقتدى الاثمة تقي الملة والحق والدين منصور بن فلاح اليميني رضي الله عنه وارضاه وجعل الخلد الاعلى مأواه - : الحمد لله حق حمد نعمته . . . الخ)) اهـ

ونهاية هذه النسخة تكون بانتهاء باب التمييز ، واليك نص النهاية : ((الخامس ان الحال تقدم على عاملها المتصرف عند البصريين ، وليس كذلك التمييز عند الاكبريين واما العامل الضعيف فيشتركان فيه وان كان في التمييز اغلب ، تم الجزء الاول من اجزاء كتاب المغني ويتلوه الجزء الثاني باب المستثنى م)) اهـ.

رابعا - ملاحظات في هذه النسخة :

أ - القدر الذي بين يدي من هذه النسخة يمثل اكثر من اربع الكتاب وقد ذكر الاستاذ ميخائيل عواد في كتابه الذي فهرس فيه

قسما من مخطوطات المجمع العلمي العراقي - ان هذه النسخة تتكون من اربعة اجزاء في مكتبة الكاشاني الخاصة في كربلاء قام المجمع بتصوير الجزء الاول منها .

وقد سافرت الى كل من كربلاء والنجف لمتابعة بقية الاجزاء وللاطلاع عليها فلم افلح بشيء لان مكتبة الكاشاني - كما يبدو - لم يبق لها وجود بعد وفاته وقد سمعت ان ورثته قاموا بنقلها الى ايران منذ اكثر من نصف قرن والله اعلم بالصواب.

ب - ونرى ان كاتب هذه النسخة يصرح بان هذا القدر من كتاب المغني يشكل الجزء الاول وهو تصريح مختلف عما نصت عليه نسخة بريطانيا المتقدم ذكرها فهذه النسخة تجزئ كتاب المغني الى اربعة اجزاء ونسخة بريطانيا تجزؤه جزئين مما يدل على ان التجزئة ليست منقولة عن المؤلف وانما هي من صنيع النساخ .

ج - وفي هذه النسخة أخطاءٌ متنوعةٌ منها الإملائية ومنها اللغوية ولم تبخل أيضا من سقط فيها وقد نبهت على جميع ذلك في هامش التحقيق .

ويبدو لي أن كاتب هذه النسخة إما أن يكون غير عالم وإما أن يكون غير عربي وذلك لما فيها من أخطاءٍ وتأنيث للمذكر وتذكير للمؤنث .

د - وقد تكون هذه النسخة مأخوذة عن نسخة (ي) التي ذكرها ، فإنها تضم الجزء الثالث والرابع من الكتاب .

هـ - النسخة المخطوطة الخامسة ، ورمزها " ي "

مكانها : مكتبة متحف توكاكي سراي باستانبول في تركيا تحت رقم (٢٢٥٥) صرف ونحو ، وهي منقولة من جامع أحمد الثالث ، وقد يسير الله تعالى لي فسي سفرى إلى تركيا تصويرها على الميكروفيلم ثم تكبيرها على الورق .

أوصافها :

أولا - أوراقها وسطورها :

أوراق هذه النسخة (٢٠٧) مائتان وسبع ورقات تتضمن كل ورقة صفحتين " أ " و " ب " وكل صفحة تضم (٢٧) سبعة وعشرين سطرا ، والسطر يحتوى على (٢٠) عشرين كلمة تقريبا .

ثانيا - تاريخ نسخها ، وكاتبها ، وخطها :

كتب على اللوحة الأولى من هذه النسخة بعد ذكر عنوان الكتاب واسم مؤلفه مايلي :
((من كتب محمود بن محمد الساكناني سنة ٧٣٢ هـ اثنين وثلاثين وسبعمائة))
وبعد هذا كتب النص التالي : ((خط حسن جلبي محشي المطول رحمه الله
من كتب العبد الذليل حسن بن محمد شاه القيارى)) .

ونوع الخط فيها نسخ مقروء مشكول في الغالب .

ثالثا - بدايتها ونهايتها :

تبدأ هذه النسخة من اول باب المبنيات وهي بداية للجزء الثالث كما ذكر الناسخ واليك نص البداية : ((بسم الله الرحمن الرحيم عونك اللهم ، باب المبنيات وينحصر مقصوده في مقدمة وسبعة ابواب الخ)) اهـ وينتهي الجزء الثالث من هذه النسخة في الورقة (١١٠) العاشرة بعد المائة في نهاية مباحث باب معرفة الخط واليك نص النهاية : ((وجمع ذلك ان يكون من فوق الحرف ما خلا التنوين فانه تابع للحركة . والله اعلم بالصواب تم المجلد الثالث من كتاب المغني في النحو ، والحمد لله حق حمده وصلى الله على خيرته من خليفته رسوله سيدنا محمد النبي وآله الطيبين الطاهرين)) اهـ

ثم يبدأ المجلد الرابع من اول باب الحروف من الورقة ١١١ الحادية عشرة بعد المائة ، ونص البداية هو : ((بسم الله الرحمن الرحيم وه العون والقوة باب الحروف التي تنصب بعدها الافعال المستقبلية وهي تسعة احرف . . الخ وينتهي الجزء الرابع بنهاية هذه النسخة وذلك نهاية كتاب المغني ونصه هو : ((فلا يحمل على الضرورة لوروده في التنزيل قال الله تعالى : ((وقد خاب من دساها)) وقال تعالى : ((ثم ذهب الى اهله يتمطى)) اصله يتمطط في احد الوجهين ، والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ، هذا آخر كتاب المغني في النحو تصنيف الشيخ الامام العلامة منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان اليمني تغمد الله تعالى برحمته واسكنه بحبوبة جنته بمحمد وآله وصحابتة .

وفرغ من تصنيفه وجمعه أسير الذنوب والا وزار المحدثه بالليل والنهار منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان اليمني عفا الله عنه وعن والديه وعن جميع

المسلمين تقبله الله تعالى ونفع الخلق به ولا اخلى جامعهم من ثواب تعبه انه مولى
الخيرات ومنه تطلب الحسنات وكان ذلك في المحرم احدى شهور سنة اثنتين
وسبعين وستائة من الهجرة النبوية صلوات الله على صاحبها وسلامه وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما كثيرا .))

رابعا - ملاحظات في هذه النسخة :

أ - تشتمل هذه النسخة نصف كتاب المغني الاخير تقريبا مجزئة الى جزئين
الثالث والرابع في مجلد واحد ولم اعثر على الجزئين الاول والثاني من هذه
النسخة وهما يمثلان النصف الاول لكتاب المغني .

ب - وهذه النسخة قريبة من زمن المؤلف وهي تأتي بالدرجة الثانية في القدم
بعد نسخة برطانيا ، فقد رأينا انها دخلت في مكتبة محمود بن محمد الساكناني
سنة ٧٣٢ هـ وان المؤلف توفي سنة ٦٨٠ هـ فهي مكتوبة خلال نصف قرن بعد
وفاة المؤلف .

٦- النسخة المخطوطة السادسة ، ورمزها " ض "

مكانها : جامعة الرياض سابقا " الملك سعود " حاليا في عمادة شؤون المكتبات
قسم المخطوطات تحت رقم (٤١٩٦) رقم الفن : (٨٨٦) وترتيب
الكتاب في الفن رقم (١) .

وقد صورت على الميكروفليم في نفس المكتبة وقام مركز البحث بمكة المكرمة
بكتبيتها لي على الورق الحساس .

اوصافها :

اولا - الاوراق والسطور:

عدد اوراقها (٢٨٢) مئتان وسبع وثمانون ورقة وكل ورقة مكونة من
صفحتين (أ و ب) وفي الصفحة الواحدة (٢٤) اربعة وعشرون سطرا
يضم السطر (١٢) اثنتي عشرة كلمة تقريبا .

ثانيا - تاريخ نسخها ، ومكانها ، وخطها

اما تاريخ النسخ فقير مدون في هذه النسخة ، والمرجح انه كان خلال
القرن السابع هجري واما الناسخ فقد كتب في آخر النسخة ثم طمس
وكتب فوقه بخط مغاير احمد بن موسى بن سيد محمد البخاري .
والخط نسخ جيد مقروء مشكول .

ثالثا - بداية هذه النسخة ونهايتها :

بداية هذه النسخة بالنص التالي : ((بسم الله الرحمن الرحيم - رب يسر
واعن ، باب الاسماء المتضمنة معنى الفعل لتعلقها به من جهة مشاركتها
في الاشتقاق . . . الخ ونهايتها كانت بنهاية البحث الاول من حساب
معرفة الخط ونصه كما يلي : ((فلذلك يكتب الزنا اذا قصر باليا ، والشقا
اذا قصر بالالف بدليل الشقوة وان كانت الف . . تحت الشرح لمستن

الشافية من يد العبد الضعيف المحتاج الى رحمة الله تعالى احمد بن موسى بن
سيد محمد البخارى رحمة الله عليهم البارى غفر الله له ولوالديه ((١ هـ

رابعا - الملاحظات من هذه النسخة :

أ - ان مجموع ما هذه النسخة يمثل الثلث من كتاب المغني ، ويتضح
لنا من نص البداية المتقدم ذكره ان الناسخ جزء المغني ايضا واعتبر باب الاسماء
المتضمنة معنى الفعل بداية لهذا الجزء .
كما يبدو لي ان الناسخ اراد ان يجعل هذا الجزء النصف الثاني للكتاب ولكنه
لم يكمل نسخ الكتاب يتضح هذا من نص النهاية الذى نجده متورا ونجد بعد نص
الكتاب كلمة " تمت الشرح لمتن الشافية . . . الخ " وهي بخط مغاير لخط
النسخة ولا يخفى ما في هذه الكلمة من خطأ فليس الكتاب شرحا لشيء ، فضلا عن
الشافية .

ب - والنسخة هذه - على ما فيها من نقص - قيمة لقدما وحسن خطها

وضبطها بالشكل .

[illegible]

رضا رفيع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

卷之五

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

100

فلذلك عطف عليها استقامتها في الواجب التي كانت في حرفة المواد ومن
 ابرأب جهم اشياء كثيرة عليها لم يروى على ارضهم ولا في حرفة
 انهم عند الوصول اليها ينفذون فيها من غير خوف على ابرأبها من غيب
 بسبب كون رب الله في الشئ والاصح ان يكون فان اصحاب هذا الموضع
 بسبب كون ربهم على ابرأبها من غيب الموضع من غير خوف لهم على ان يظروا
 كونه في شئ فكانت في شئ اذا عاينوها شئ صاعدا على ابرأبها واستمر
 معيت لم يبرأب به ذلك ولا في الواجب من غيب في ابرأبها من غيب في ابرأبها
 بخام انهم في ابرأبها من غيب في ابرأبها من غيب في ابرأبها من غيب في ابرأبها
 قالوا ذلك انهم في ابرأبها من غيب في ابرأبها من غيب في ابرأبها من غيب في ابرأبها
 بالغيث وحده في ابرأبها من غيب في ابرأبها من غيب في ابرأبها من غيب في ابرأبها
 اكلت اذا رقت من عدم ابرأبها من غيب في ابرأبها من غيب في ابرأبها من غيب في ابرأبها

قالوا انهم في ابرأبها من غيب

والرب ابرأبها من غيب

ولهم ربهم في ابرأبها من غيب في ابرأبها من غيب في ابرأبها من غيب في ابرأبها

والله اعلم

من غيب في ابرأبها من غيب

الله اعلم



الفصل الثالث

آراء ابن فلاح ومذهبه النحوى

وفيه بحثان :

المبحث الاول - آراؤه ، وترجيحاته

المبحث الثانى - مذهبه النحوى

المبحث الأول

آراؤه - وترجيحاته

كلمة :

وجدت ابن فلاح بعد رحلتي معه في كتابه المغني فارس ميدان

لا يقهر ورجل علم أمين ، ذا فكر متين ونظر بعيد .

وقد تجلّت شخصيته في كتابه هذا حين دَوّن آراؤه التي انفرد بها وسنّ
ترجيحاته في الآراء المسبوق بها فليس ابن فلاح بالناقل لما قيل فحسب
بل هو الناقد البصير والحُرُّ في التفكير لا يتهيب أن يردّ على أشهر مسألة
لا يراها أو على علم بارز من الأعلام إذا كان يخالفه ولا يرى رأيه وذلك بما لدليل
والبراهين (١) .

ومن هنا كان لزماً عليّ وأنا أدُرُس كتابه المغني أن أُبرز معالم
افكاره التي انفرد بها والتي ارتضاها بالتصحيح أو الترجيح الى جانب
ما رفضه بالرد والانكار والتضعيف ، وذلك في سبعة مطالب ذاكرا نفسي
اول المطلب آراؤه التي انفرد بها ولم أجد من قال بها قبله ثم اذكر
ترجيحاته لما سبق به من آراء . وهي :

المطلب الاول - السماع والقياس وموقف ابن فلاح منها .

المطلب الثاني - موقفه من العلّة .

المطلب الثالث - موقفه من العامل .

المطلب الرابع - آراؤه وترجيحاته في الاعراب .

(١) انظر ما ذكرناه في عدم تعصبه في البحث الثاني صفحة ١٩٨

وانظر مثلاً مخالفته لسيوييه في ٩٦٣ - ٩٦٤ ومخالفته للاخفش ٩٢٨ -

٩٢٩ ومخالفته للكسائي والفراء : ٩١٥ - ٩١٧ .

المطلب الخامس - آراؤه وترجيحاته في الأبنية

المطلب السادس - آراؤه وترجيحاته في الأدوات .

المطلب السابع - آراؤه وترجيحاته في التراكيب .

وَأَنَّهُ هُنَا إِلَى أَنَّ مَا أَذْكُرُهُ مِنْ نَمَاجٍ وَأَمْثَلَةٍ فِي هَذِهِ الْمَطَالِبِ

انما هو مجرد بيان موجز لها يوضح الفكرة دون الاطالة في الكلام عنها ،

لأن الكلام عنها جاء مفصلاً كُلُّهُ فِي مَوْضِعِهِ مِنَ الْمَغْنِيِّ وَسَأُحِيلُ الْقَارِءَ إِلَى

أَرْقَامِ الصَّفَحَاتِ فِي الْهَامِشِ لِيَرْجَعَ إِلَيْهَا بِالتَّفْصِيلِ .

المطلب الاول

السمع والقياس وموقف ابن فلاح منهماكلمة في السمع والقياس :

شاع على السنة النحاة وانتشر في كتبهم كلمتا " السمع والقياس " وهما وان كانتا كلمتين الا انهما تمثلان مبدأين مهمين في مجال الدراسات النحوية ، فعليهما يقوم تقعيد قواعده وبهما يتحدد اتجاه النحوى ومذهبه .

وقضية السمع والقياس النحوى قضية مترامية الأطراف لا يلم بها بحث مستقل أو بحثان فضلا عن موجز ضم عديدا من المواضيع فقد تكلم فيهما العلماء كلاما طويلا . ويكفيني في هذه المجالة أن أسجل بايجاز ما المقصود من السمع والقياس ؟ وما هي الاتجاهات التي سلكها العلماء حيال هذين المبدأين ومن ثم أتعرّف ~~ل~~ اتجاه ابن فلاح وموقفه منهما من خلال آراءه التي سطرها في كتابه المغنسي فأقول :

(١)

إن المقصود بالسمع : ما ورد من الكلام العربي الذى يحتج به نشرا ونظما .

(٢)

وان المقصود بالقياس : حمل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه .

وللعلماء فيهما اتجاهان :

- ١ . اتجاه البصريين : فانهم تشددوا في العدد المسموع الذى تُبنى عليه القواعد ويصح القياس عليه ولا بد من كثرة مسموعة عندهم .
- ٢ . اتجاه الكوفيين : فانهم ذهبوا الى جواز بناء القاعدة على المسموع الواحد والقياس عليه دون نظر الى قلة أو كثرة . (٣)

(١) انظر اللغة والنحويين القديم والحديث : ٤٢

(٢) الاقتراح للسيوطي : ٩٤

(٣) اللغة بين القديم والحديث : ٥٠ - ٥١

ويدخل في السماع ثلاثة أنواع من المسموع وهي :

- ١- القرآن الكريم وما فيه من القراءات .
- ٢- الحديث النبوي بشروطه التي اعتمدها العلماء .
- ٣- كلام العرب المنشور والمنظوم .

أما القرآن الكريم :-

فانه ما لاشك فيه أَنَّه أوثق مصدر تناقلته الاجيال بعيداً عن التحريف ومبرراً من تغير النقلة وعبث الوضعين وهو أعلى ما يحتج به للقواعد لانه كلام الله الذي نزل محفوظاً يحمل من الفصاحة اعلاها ومن البلاغة منتهاها لذا كان مبعث اجماع الامة وعلمائها على صحة الاحتجاج به للقواعد النحوية .

وأما القراءات القرآنية :

فهي ذات وجوه متعددة ، لان منها القراءات المتواقرة ومنها القراءات الاحادية ومنها القراءات الشاذة . وقد كانت القراءات بانواعها منطلق خلاف بين النحاة في صحة الاحتجاج بها للقواعد النحوية .

فمن العلماء من أخذ ببعض هذه القراءات مستشهداً بها لاثبات قاعدة نحوية أو صرفية وتَحَفُّظ في قبول بعضها الاخر منها . مما دعا هؤلاء النحاة الى ان يحكموا على بعض القراءات المعتبرة بالشذوذ او الضعف او يتوجهوا اليها بالتأويل والتقدير لتسلم لهم القواعد التي بنوا عليها مذهبهم ، ويمثل هذا الاتجاه في معظم نحاة البصرة وبعض من تابعهم . (١)

وهناك فريق من العلماء اخذوا بوجوه القراءات كلها محتجين بها للقواعد النحوية

(١) انظر: سيبويه والقرآن للانصاري : ٦-٧ القرآن واثره في الدراسات القرآنية : ١٢٤

(١)

دون تفريق بين المتواتر منها وبين غيره ويتمثل هذا الاتجاه في معظم نحاة الكوفة
هذا ملخص الاتجاهات نحو كتاب الله الكريم والقراآت التي تناقلها العلماء
في بعض آياته والامثلة على اتجاه الفريقين كثيرة ليس المقام صالحا لذكرها .
وَأَمَّا الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ :-

فهو الثاني بعد كلام الله تعالى في فصاحته وبلاغته ، لانه صادر من رسول
الله صلى الله عليه وسلم الذي ارسله الله من أبلغ قبائل العرب واحسنهم بياناً
فهو افصح من نطق بالضاد ، وكلامه في اعلى مراتب الفصاحة والبلاغة بعد كتاب
الله ، وبناءً على هذا كان من الواجب ان يأتى الحديث النبوى في المرتبة الثانية
بعد كلام الله في صحة الاحتجاج به لقواعد النحو والصرف . غير ان الذى حدث
كان على العكس من هذا فقد وجدنا احتجاج النحاة الأوليين به قليلا جدا . وما
ذكروه في مصنفاتهم لا يتجاوز العشرات .

وقد بقي الامر هكذا حتى جاء بعض المتأخرين من النحاة امثال ابن مالك
فاكثروا من الاحتجاج بالحديث النبوى واعتمدوه اعتمادا كليا في تصحيح القواعد
النحوية مالم يدخله طعن في الرواية من وَضَعٍ او كَذِبٍ على رسول الله صلى الله
عليه وسلم . (٢)

وقد كان الاحتجاج بالحديث مدعاة للاختلاف بين العلماء واصبح قضية
شغلت الباحثين منذ القرن السابع الهجرى ، ولعل اشهر من اثار القضية وطرحها
على بساط البحث والنقاش هو ابو الحسن بن الضائع ت ٦٨٦ هـ وتلميذه

(١) انظر المصادر السابقة

(٢) انظر مقدمة كتاب موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتور

(١)
 أبو حيان ت ٧٤٥ هـ وبقي الأمر دار بحث لدى العلماء ، فكتبوا فيه فصولا ومباحث
 وصنفوا فيه كتباً ذاكرين فيها أنواع الحديث وموقف العلماء من الاحتجاج بها من
 المتقدمين والمتأخرين ودليل كل فريق وما إلى ذلك من المسائل المتعلقة بهذه
 القضية ، وقد توصلت الدكتور خديجة الحديثي في كتابها موقف النحاة —
 الاحتجاج بالحديث الشريف إلى أن مذاهب النحاة المتأخرين في الاحتجاج

(٢)

بالحديث تنوعت إلى ثلاثة مذاهب وهي :

- المذهب الأول - المانعون مطلقاً كابن الضائع ت ٦٨٦ هـ وأبي حيان ت ٧٤٥ هـ .
- المذهب الثاني - المجوزون مطلقاً وعلى رأسهم ابن مالك ت ٦٧٢ هـ .
- المذهب الثالث - المتوسطون بين المانعين مطلقاً والمجوزين مطلقاً فجازوا الاحتجاج
 بالحديث الذي عني فيه بنقل الفاظه وسلامة سنده وصحة متنه . وسأذكر فيما بعد
 موقف ابن فلاح من هذه المذاهب .

وأما كلام العرب شعراً ونثراً :

فالمراد به الكلام العربي في عصور الاحتجاج .

وقد ظلت هذه العصور موضوع بحثٍ ومناقشة دار بين العلماء فمنهم من يذهب إلى
 أن الاحتجاج لا يكون إلا في كلام العصر الجاهلي والإسلامي الأول ومنهم من قسم
 الشعراء إلى طبقات احتج ببعضها ورفض الاحتجاج ببعضها الآخر . (٣)

حتى أصدر فيها مجمع اللغة العربية في القاهرة قراراً جاء فيه : إنَّ العرب الذين
يوثق بعربيَّتِهِمْ ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني
الهجري ، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع الهجري . (٤)

(١) المصدر السابق : ١٥ - ١٦

(٢) انظره في صفح ٢٠ - ٢٥ .

(٣) خزانة الأدب للبغدادى : ٣/١ ، المولد بعد الإسلام لحلي خليل : ١٩٨ .

(٤) مجلة المجمع : ٢٠٢/١ ، اللغة والنحويين القديم والحديث : ٢٤

ثم بعد هذا العرض الموجز لقضية السماع والقياس انتقل الى الحديث عن موقف ابن فلاح منهما وذلك في مسألتين الاولى في السماع والثانية في القياس .

المسألة الاولى - موقفه من السماع

اولا - موقفه من القرآن الكريم :

لم يخالف ابنُ فَلَاحٍ غَيْرُهُ من النحاة الذين سبقوه في كثرة الاحتجاج بآيات القرآن الكريم وفي الاعتداد بها واعتمادها مصدراً أولياً في الاحتجاج بهـا والاستشهاد بها وهذا أمر لا يختلف فيه اثنان ، فان اجماع الامة قائم على ان كلام الله أفصح الكلام وأبلغه على الاطلاق ، وأحفظه من التغيير والتبديل . لذا نجد ابنَ فلاح قد ذكر حشداً ضخماً من الايات القرآنية حتى إِنَّهُ لم يكد يترك سورة من سور القرآن الا واستشهد ولو بآية منها على أقل تقدير، موافقا في اختياره لغة التنزيل جاعلا اللغات الاخرى في المرتبة الثانية . كما اختار الحاق نون الوقاية (١) في ليتني وعدم الحاقها في لعلي ، وكما صرح بان اللغة الفصيحة في نون المشني كسرهما وفي نون الجمع فتحها ونقل لغتان أُخْرَيَانِ عَدَّهما في المرتبة الثانية . (٢)

ثانيا - موقفه من القراءات القرآنية :

ان لابن فلاح موقفا متميزا من القراءات فهو يوافق البصريين من زاوية ويوافق الكوفيين من زاوية أخرى ، اما موافقته للكوفيين فانه يتلقى جميع القراءات بالقبول حتَّى القراءات الشاذة منها فلم يُبْطِلْ قراءَةً ولم يطعنَ فيها ، ثم إِنَّهُ يزادُ تمسكا بها اذا كانت قراءَةً سبعة .

اما موافقته للبصريين فلانه لا يحتج لقاعدة نحوية بالقراءات التي تخالف ما تعارف عليه النحاة من القواعد التي وضعوها بناءً على ما استقر عندهم من قراءاتٍ أُخْرَى مُؤَيَّدَةٍ بكلام العرب ولو كانت تلك القراءات سبعة فهو يخالف الكوفيين

(١) المغني : ٩١٨

(٢) المغني : ٣٦٤ - ٣٦٦

من هذه الناحية ولأجل أن لا يرفُصَ القراءَةُ ولا يَطْعَنَ فيها يتلَّسُّلُها التَّأْوِيلُ حتَّى يَخْرُجَها عن ظاهرها الذي يخالفُ صريحَ القاعدةِ .

إِذَا " فموقف ابن فلاح قبولُ القراءَاتِ عموماً فما وافقَ منها قواعدَ النَّحْوِ فمَسْوُومُ المطلوبِ في تأييدِ كلامِ العربِ وإثباتِ القاعدةِ ، وما خالفَ منها ظاهرَ القاعدةِ النحويةِ تلُمُّسُها الحَلَّ بالتَّأْوِيلِ والتقدير حتَّى تكونَ موافقةً لتلك القاعدةِ ، والامثلة على ذلك كثيرة وقد عملت فهرساً خاصاً بالقراءَاتِ الواردة عند ابن فلاح في مغنيهِ وفيما يلي أمثلة منها .

١ - مثال قبوله القراءَةُ السبعية الموافقة للقاعدة النحوية :

قوله تعالى : « لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ » (١)

قرأ حمزة وحفص بنص " البر " وقرأ الباقون بالرفع وقد استشهد ابن فلاح بقراءَةُ النصب على جواز تقديم خبر ليس على اسمها اتفاقاً . (٢)

٢ - مثال قبوله القراءَةُ السبعية وغيرها مَوْجِباً كُلَّ قراءَةٍ بِتوجيه .

قوله تعالى : " فَلَا رَفْثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ " (٣) .

قرأ أكثر السبعة بفتح الثلاثة على أنها أسماءٌ لا النافية للجنس وفي الحج خبرها . وقرأ ابن كثير أبو عمرو برفع الثلاثة على أن لا غير عاملة .

(٤)

وقرأ يزيد بن القعقاع ومجاهد برفع الاثنين على الغاء لا ويفتح الجدل على أعمالها .

٣ - مثال اخذه بالقراءَةُ السبعية مع اخضاعها للتأويل .

(٥)

قوله تعالى : " أَمَّا يَلْفَنُ عِنْدَكَ الْكَبَرُ أَحَدُهُمَا أَوْ كَلَاهُمَا " قرأ حمزة والكسائي

بألف كلاهما ، والقراءَةُ حجة للسيراني القائل بأن أصلَ الف كلا يا ، ولأن

ابن فلاح يذهب مذهب سيويهِ القائل بأن أصله الواو ويؤول هذه القراءَةُ بأن

(١) سورة البقرة آية : ١٧٧

(٢) المغني : ٨٢٢

(٣) سورة البقرة : ١٩٧

(٤) انظر المغني : ١٠٣٧ - ١٠٥٨

(٥) سورة الاسراء آية : ٢٣

بل انه زاد على من سبقه من العلماء المجوزين للاحتجاج به مطلقا كالسهيلي (٥٨١) هـ وابن خُروف (٦٠٩) هـ وابن يعيش (٦٤٣) هـ وابن الحاجب (٦٤٦) هـ - زاد على هؤلاء الاحتجاج بكلام الصحابة وَعَدَّه فِي الْقُوَّةِ بِمَثَابَةِ الْحَدِيثِ . ثم انه استشهد باحاديث لم يشاركه أحدٌ من سبقه في الاستشهاد بها فيما عَلِمْتُ والراجع الى كتابه المغني يجد ذلك واضحا ، واليك بعض الامثلة على الاحتجاج بالاحاديث وأقوال الصحابة رضي الله عنهم .

١- من الصيغ الملحقة بجمع المذكر بالواو والنون صيغة " أُبَيِّنُونَ " .
ودليل ذلك قوله عليه السلام لَا غُلْمَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ : أُبَيِّنِي لَا تَرْمُوا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ
حتى تطلع الشمس . (١)

٢- كل ما تصرف من افعال النواسخ - كان واخواتها - يعمل عليها من مضارع أو أمر او نهي او اسم فاعل وحكمة حكمها أو استعمل ابن فلاح على مجيئ الأمر من كان بقوله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك : " كُنْ أَبَا خَيْشَمَةَ " . (٢)

٣- اذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث جازاً اثبات تاء التأنيث في الفعل وحذفها .
وفي الحديث قوله عليه الصلاة والسلام " حرمت عليكم الخمر " (٣)

ومن الاحتجاج بأقوال الصحابة

١- يجوز وقوع المبتدأ نكرة اذا أفادت معنى العموم .

ومنه قول عمر رضي الله عنه " تَعَرَّ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ " (٤)

٢- تستعمل الاسماء الستة بالواو مطلقا وحينئذ يكون الاعراب مقدرا على حرف العلة
ومنه ما كتبه الامام علي في بعض الشروط : " كَتَبَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ " (٥)

(١) المغني : ٣٩٦

(٢) المغني : ٧٩٠

(٣) المغني : ٤٧٨

(٤) المغني : ٥٩٦

(٥) المغني : ٣٠٠

٣ - وإذا جعلت النون حرف إعراب لزم قبلها الياء قياساً على غسلين وبلغين ومنه

قول عائشة رضي الله عنها للامام علي يوم الجمل : " بلغت من البلغيين ^(١) "

٤ - تأتي إنَّ المشددة بمعنى نعم

ومنه قول عبد الله بن الزبير للاعرابي الذي قال له لعن الله ناقه حملتني اليك

فقال ابن الزبير: إنَّ وراكبها أي : نعم وراكبها . ^(٢)

رابعاً - موقفه من كلام العرب المنشور والمنظوم :

أ - القبائل العربية

ذكر ابن فلاح في مقدمة المغني ان السبب الباعث الى وضع علم النحو هو

فساد لغة بعض القبائل العربية بسبب مجاورتهم غيرهم من غير العرب ثم عُدَّ

تلك القبائل وسجاورهم . ^(٣)

وحين نمضي مع ابن فلاح وهو يحتج بنقواعد النحوية نجده قد اكثر من

الاستشهاد باقوال العرب مصرحاً بلغات بعض القبائل التي لم تفسد لغتها

ولم تختلط بغيرها من الاعاجم حتى بقيت لغتها عربية خالصة كلغة بالحارث

بن كعب ، ولغة بني تميم ، ولغة اهل الحجاز بما فيهم قريش ، ولغة بني

سليم ، ولغة هذيل وغيرهم .

وقد وجدته يذكر كلام المولدين في الرد على السرد الذي جوز اضافة " ذو "

- بمعنى صاحب - الى المضمر ، فان ابن فلاح ساق امثلة اضيفت فيها

" ذو " الى المضمر ليوجهها بالتأويل فقال : " ومن كلام المولدين اللهم صل

على محمد وذويه وحكى عن العرب : فلان عزيز في ذويه " اهـ . ^(٤) وكان

قد ساق قبل ذلك امثلة اخرى . فذكره لهذا انص بين اقوال العرب وتأويله

(١) المغني : ٣٠٨

(٢) المغني : ٨٨٢

(٣) المغني : ١٠ - ١٢

(٤) المغني : ٢٧٩

يَدُلُّ عَلَى اعتداده بكلام طائفةٍ من المولدين الذين ذهب جمهور العلماء إلى عدم الاحتجاج بكلامهم .

ويُعدُّ ابنُ فلاح من المكثرين في الاحتجاج بأقوال العرب حكماً وأمثالا كما هو واضح في كتابه المغني وبهذا يكون مسيراً للبعريين في أنه لا ينبغي قاعدةً إلا على ما كثر سماعه، غير أنه يتجاوزهم في احترام القليل المسموع وتوجيهه بما يوافق القاعدة في أغلب الأحيان دون الحكم عليه بالشذوذ أو الضعف .

ب - الشعر والشعراء

أكثر ابن فلاح من الاستشهاد بشعر الشعراء المتقدمين من جاهليين وإسلاميين (١) من اتفق على صحة الاحتجاج بشعرهم ثم يحضي مستشهداً بشعر الشعراء المختلف في صحة الاحتجاج بشعرهم كالأخطل وجريز والغزذقي .

كما أنه تجاوز هذه الطبقة إلى شعراء القرن الثالث والرابع الهجريين فقد استشهد بشعر أبي تمام (ت ٢٣١ هـ) وشعر أبي الطيب المتنبي (ت ٣٥٤ هـ) . (٢) (٣)

قد يحكم على بعض المسموعات بالشذوذ أو الضعف :

على الرغم من أن ابن فلاح كان متجهاً إلى احترام المسموع وعدم الطعن فيه محاولاً تأويل القليل منه الذي يخالف الكثير المسموع على الرغم من كل ذلك فإنه حكم في مسائل محدودة على بعض ما سُمع نادراً بالشذوذ أو الضعف واليك أمثلة عن ذلك :
أ - من القواعد أن اللام تُردُّ في تشبيه الاسم الذي حُذِفَ لامُه ، فلا فصح أن يقال :

(١) الخزانة للبيدادي : ٤ / ١ .

(٢) المغني : ٦٠٨ - ٦١٣ .

(٣) المغني : ٨٤٤ - ١٢١٧ .

أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ وَحَمَوَانِ قِيَّاسًا عَلَى عَوْدِهِ فِي الْإِضَافَةِ نَحْوَ أَبِيكَ وَأَخُوكَ وَقَدْ حَكَّمَ ابْنُ فَلَاحٍ عَلَى اللَّغَةِ الَّتِي لَا تُرَدُّ اللَّامُ وَتَقُولُ : أَبَانِ وَأَخَانِ وَحَمَانِ - بِأَنَّهَا لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ. (١)

ب - وَمِنْ ذَلِكَ مَا شَاعَ مِنْ أَنَّ سَوَاءً مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تُثْنَى لِأَنَّ مَعْنَاهَا يَدُلُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ ، وَقَدْ رَوَى أَبُو زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ تَثْنِيَّتَهَا عَلَى سَوَا آنَ وَجَمَعَهَا عَلَى أَسْوَاءَ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ : كَيْسَ الرِّجَالُ وَإِنْ قِيَّسُوا بِأَسْوَاءَ ، غَيْرَ أَنَّ ابْنَ فَلَاحٍ حَكَّمَ عَلَى مَا حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ بِأَنَّهُ شَذُّ . (٢)

(١) المفني : ٣٢٣

(٢) المفني : ٣١٥

المسألة الثانية - موقفه من القياس

اسلغت القول في تعريف القياس وبيان اتجاه البصريين والكوفيين فيه .
 اما موقف ابن فلاح منه فقد وجدته لا يختلف عما اتجه اليه البصريون من تشددهم
 في العدد المسموع الذي يسمح القياس عليه وان المقيس ينهني ان يطابق
 المقيس عليه ليتناسب القياس مع السماع ، الا انه لا يهمل القليل من المسموع
 بل يتأوله بما يجعله مقاسا على الكثير المسموع . وفيما يلي بعض النماذج التي
 تبين اتجاه ابن فلاح في القياس .

١ - قياسه على الكثير دون القليل :

مثال ذلك :

وردت الفاظ مقصورة شناه تشنيه تخالف قاعدة تشنيه المقصور مثل مَذْرُوان
 بقلب الـف المقصور الزائد على ثلاثة أحرفٍ وأوا والقياس مَذْرِيان بقلبها
 ياء فَمَذْرُوان لا يقاس عليه وهو شأن عند ابن فلاح . (١)

ومن ذلك :

وردت الفاظ مجموعة على صيغ مثل صيغة جمع المذكر السالم مثل سِنِينَ وقُلِينِ
 وُبرِين وكُرِين وقد قال عنها ابن فلاح : ((وهذا يتوقف على السماع
 لا مجال للقياس فيه وعلته جمعه استحسانية لا وجوبية بدليل أنهم لم يقولوا
 في دَمٍ دَمُون ولا في شَمْسٍ شَمْسُون)) . (٢)

٢ - اشتراط في القياس مناسبة المقيس للمسموع :

قالت العرب : ((أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة)) .

(١) المغني : ٣٢٩

(٢) المغني : ٤٠١ - ٤٠٢

قال ابن فلاح : ((ويقاسُ عليه قَعَدَ كَأَنَّهُ سُلْطَانٌ دُونَ غَيْرِهِ فَلَا يُقَالُ : قَعَدَ كَاتِباً

(١)

لعدم مناسبته للمسموع)) .

٣ - يَرُدُّ الْقِيَاسُ إِذَا خَالَفَ الْمَسْمُوعَ

يرى ابن فلاح انه اذا ادى قياس الى خلاف ما سُمِعَ تُرِكَ ذلك القياس التزاماً

بما سُمِعَ ومن ذلك ما اذا أُدِّيَ القياسُ الى وقوع ياءٍ قبلها ضمة قُبِيت الضمة كسورة

والتحق بالمنقوص مثال ذلك : أَطِيبِيْ جَمْعَ طَبِي كَأَفْلَسَ جَمْعَ فَلَس. فالباء في الجمع

مضمومة هذا هو القياس لكنه ادى الى وقوع ياء قبلها ضمة وذلك يخالف المسموع لهذا

يترك هذا القياس بقلب الضمة كسرة والحاق أَطْبَ بالمنقوص وهكذا أُدْلُو بضم السلام

جمع دَلُو فقد ادى قياس جمعه الى وقوع واو قبلها ضمة ولم يسمع ذلك/ في الاسماء المستعارة^{إلا}

لذا يترك هذا القياس بقلب الضمة كسرة والحاق الكلمة بالمنقوص . (٢)

ومن امثله دفعه القياس بالنص المسموع :

ما يراه من أن اللغة الفصيحة تشبیه العضو الذي في الجسم منه شيء واحد بلفظ

الجمع لورودها في التنزيل قال تعالى : ((فَقَدْ صَفَتْ قَلُوبُكُمْ)) (٣) ، أما اتيانه

بلفظ التثنية فهي لغة وافقت القياس إلا أنها لغة ثانية غير فصيحة . (٤)

ومن ذلك قياس الكوفيين^{في} تجويزهم ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء في الاسم المقصور

اذا جمع على الاسم المنقوص ، وقد دفع ابن فلاح قياسهم هذا بقوله تعالى : ((وانتم

الاعلون)) (٥) فانه قد جاء ما قبل الواو مفتوحا ليدل على الالف المحذوفة . (٦)

(١) المغني : ٧٥٠

(٢) المغني : ٢٢٧

(٣) سورة التحريم آية : ٤

(٤) المغني : ٣٣٧ - ٣٣٩ .

(٥) سورة آل عمران آية : ١٣٩ .

(٦) المغني : ٣٨٤

٤ - يقدم القياس على السماع النادر

مثال ذلك : أَنَّ كِلَا وَكِلْتَا يُضَافَانِ إِلَى التثنية الصنَاعِيَّةِ الْمَعْهُودَةِ وَمَا وَرَدَ مِنْ إِضَافَتِهِمَا

إِلَى مُفْرَدٍ فَمَحْمُولٌ عَلَى ضَرُورَةِ الشَّهْرِ وَلَا يَجُوزُ فِيهِ اخْتِيَارُ الْكَلَامِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

كَلَا السِّيفِ وَالسَّاقِ الَّذِي ضَرَبَتْ بِهِ × × × عَلَى دَهْشِ الْقَامِ يَا بَشْنَ صَاحِبِهِ

فإنه أضاف كِلَا إلى السيف وهو اسم مفرد (١) .

٥ - إذا لم يرد سماعٌ في المسألة فإن القياس هو الدليل الذي يحتج به ابن فلاح وهي ظاهرة تكثر في كتابه المغني .

كما ذكر أَنَّ الْمَحذُوفَ مِنْ مَقُولٍ عَيْنُ الْكَلِمَةِ عِنْدَ الْإِخْفَافِ وَوَأُو الْمَفْعُولِ عِنْدَ سَمِّيُوهُ لِأَنَّهُ الزَّائِدُ . إِلَّا أَنَّ ابْنَ فَلَاحٍ يَرَى أَنَّ الْقِيَاسَ مَعَ مَذْهَبِ الْإِخْفَافِ لَأَنَّ عَيْنَ الْكَلِمَةِ يُعَدُّ مِنْ أَصُولِ الْكَلِمَةِ فَهِيَ مَطْلُوبَةٌ وَإِنْ كَانَتْ مَحذُوفَةً وَأَمَّا وَأُو الْمَفْعُولِ فَإنه زَائِدٌ قَدْ لَا يَدُلُّ دَلِيلٌ عَلَى حَذْفِهِ . (٢)

٦ - إِذَا قَلَّ الِاسْتِعْمَالُ قَوِيَ الْبَيَاسُ وَإِذَا كَثُرَ الِاسْتِعْمَالُ شَدَّ الْقِيَاسُ

فقد نقل ابن فلاح في تشية خُصِيَّةٍ وَالْيَةِ لَفَتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا - حَذْفُ التَّاءِ وَهِيَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا وَشَاذَةٌ قِيَاسًا .

ثَانِيَتُهُمَا - اثْبَاتُ التَّاءِ وَهِيَ الْقِيَاسُ . (٣)

وَفِي كِلَا وَكِلْتَا الْمُضَافَتَيْنِ إِلَى مُضْمَرٍ نَقَلَ فِي أَعْرَابِهِمَا لَفَتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا - هِيَ الْأَقْلُّ اسْتِعْمَالًا وَالْأَقْوَى قِيَاسًا ثَبُوتُ الْآلِفِ مُطْلَقًا مَعَ تَقْدِيرِ الْأَعْرَابِ .

ثَانِيَتُهُمَا - هِيَ الْكَثِيرَةُ اسْتِعْمَالًا الْمَخَالَفَةُ لِلْقِيَاسِ قَلْبُ الْفَهْمِ فِي حَالِ النِّصْبِ وَالْجَمْرِ . (٤)

(١) المغني : ٢٤٦

(٢) المغني : ٢٢٦

(٣) المغني : ٣٢١

(٤) المغني : ٢٥٣ - ٢٥٤

خلاصة موقف ابن فلاح من السماع والقياس :

بعد هذا العرض المفصل ظهر أنه قد وسَّع دائرة الاستشهاد وانطلق به إلى ناحية فسيحة متحرراً من القيود التي وقف عندها كثير من المتقدمين. ويتلخص اتجاهه في النقاط التالية :

- ١- احترام المسموع احتراماً مطلقاً .
- ٢- تقديم كلام الله في الاحتجاج على غير تقديم مطلقاً .
- ٣- أخذه بالقراآت القرآنية موجَّهاً منها ما خالف القواعد .
- ٤- صحة الاستشهاد بالحديث النبوي وأقوال الصحابة .
- ٥- احتجابه بأقوال العرب الشعرية والنثرية تتجاوزا في ذلك إلى كلام بعض المولدين وبعض شعراء القرن الثالث والرابع .
- ٦- قد يحمل المسموع النادر على الضرورة أو الشذوذ أو الضعف .
- ٧- أخذه بالقياس على الكثير المسموع دون القليل .
- ٨- دفعه القياس إذا كان يخالف المسموع المعتمد وبخاصة إذا كان من كتاب الله تعالى .
- ٩- تقديمه القياس على السماع النادر .
- ١٠- اعتماده القياس دليلاً يحتج به إذا انعدم السماع .

المطلب الثاني

العلّة عند ابن فـلاح

قضية العلة لها اتصال وثيق بالقياس ، وهي قضية لازمة النحو منذ نشأته واحتلت حيزاً في الدراسات النحوية فشغلت الباحثين المتقدمين والمتأخرين ، ولست بصدد الحديث عن موضوع التعليل فلذلك مباحثه التي أفردت له وذكر فيها نشأة العلة وأول من علل النحو ومن ألف فيه عبر عديد من القرون ومناهج العلماء في التعليل واقسام العلة وما الى ذلك من أمور متعلقة بها . (١)

وتكفي الإشارة هنا الى ان العلة كانت عند سيويه ومن عاصره مستمدة من روح اللغة بعيدة عن الداليل الفلسفي وكانت مقتصرة على العلل الاوائل مزوجة مسع مسائل النحو دون تمييز لها على انها علل مستقلة ولذلك أمثلة كثيرة في كتاب سيويه ثم تلت هذه الطبقة طبقة أخرى أفردت للعلّة كتباً خاصة فألف قطرب ت ٢٠٦ هـ كتاب العلل في النحو ومن بعده الطازي ت ٣٤٨ هـ الف علل النحو ثم استمر البحث في العلة متزايداً حتى دخل القرن الرابع الهجري الذي خضعت فيه العلة لتأثير العلوم العقائدية من منطق وفلسفة وتناورت العلة الى ان كانت النزعة المنطقية تغلب عليها ، ثم تعدت العلل الاوائل الى الثانوي والثالث وما يليها ولعل أبرز من ألف في هذا القرن ووصل كتابه الينا هو ابو القاسم الزجاجي

(١) انظر مثلاً مقدمه الايضاح في علل النحو للزجاجي وانظر ترجمة عبد الله بن ابي اسحاق الحضرمي في نزهاء الالهام : ٢٣ وانظر كتاب النحو العربي - العليسة النحوية للدكتور مازن السهارك وانظر اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن : ١٤٣ - ١٩٦ .

(٢) كقوله : ((ليس في الاسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين)) انظر الكتاب : ١٤/١ وكقوله في رفع المشق ونصبه : ((تكون في الرفع الفا ولم تكن واوا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ... الخ)) الكتاب ١٧/١ .

ت ٣٥٨ هـ في كتابه الايضاح في علل النحو وهكذا اخذت العلة طريقها في النمو خلال القرون المتأخرة فانتشرت في المصنفات النحوية وتنافس من خلالها النحاة المتأخرون .

ثم يأتي ابن فلاح ويظالعنا في مقدمة كتابه المغني بالنص التالي : ((واعتمدت فيه على العلل القوية)) ، واذا ما تصفحنا الكتاب وجدناه مليئاً بالتعليلات حتى لم يكدر يترك قضية الا واتي لها بتعليل او تعليلين لما يرى فيها من قوة توصوله الى الحكم في المسألة . وقد طرح ابن فلاح العلة باساليب متعددة وفيما يلي نماذج منها :

١ - ذكر الكلام وخصه بابحاث خمسة : حقيقته ، وحدّه ، وهل هو مخصوص بالمفيد أم لا ؟ ولم يختص بالمفيد؟ وهل هو مصدر أم اسم مصدر ؟ ثم يتكلم عن كل بحث بالتفصيل ، وحين يصل الى البحث الرابع وهو : ((لم يختص الكلام بالمفيد ؟)) يقول : ((واما البحث الرابع فانما اختص بالمفيد لاربعة اوجه)) ا هـ ثم يشرع في عدّها علة علة . (٢)

٢ - ونضي مع ابن فلاح الى لون آخر من ألوان التعليل في ذكر الخواص التي يعرف بها الاسم ، فانه بعد ان يذكر لها تعريفاً عاماً ويعدد لها تعداداً مختصراً يقول : ((ولنذكر امثلتها بعلمها اما حروف الجر نحو :)) من زيد الى عمرو فانما كانت من الخواص لوجهين : احدهما . . .)) الى آخره وهكذا يضي في ذكر كل خاصه ومثالها وعلة كونها من خواص الاسم .

٣ - وفي تقسيم الاسم المعرب الى مفرد ومثنى ومجموع يقول : ((والمفرد الاصل لسبقه ولاعرابه بالحركات التي هي اصل في الاعراب)) ا هـ فتراه يذكر التعليل مباشراً للحكم دون تقسيم او عدد كما مر من الامثلة السابقة .

(١) المغني : ٢

(٢) انظر المغني صفحه : ٢٨

(٣) انظر المغني صفحه : ٦١ وما بعدها .

(٤) انظر المغني صفحه : ٢١٧ وما بعدها وانظر : ٢١٩

٤ - ومن انواع العلل عند ابن فلاح انه يذكر الاسباب التي ادت بالنحويين الى تقديم

الكلام في بعض ابواب النحو على بعض كما ذكر علة من يقدم الكلام عن باب الاعراب

على باب المعرب ثم يذكر ايضا علة المخالفين لهذا الترتيب . (١)

٥ - ثم نجد ابن فلاح يذكر بحوثا كاملة قائمة على ذكر الاسباب والعلل ففسي ذات

الموضوع المتقدم يعقد بحثا يقول فيه : ((والبحث الثاني في السبب الموجب

للاعراب)) . (٢)

٦ - واذا كان هناك اكثر من قول في حكم معين وصَحَّ أحدُ تلك الاقوال فانه يعمل

ما يصححه مقارنا احيانا بحكم آخر .

فنجده مثلا - يصحح ان الالف والتاء علامة الجمع والتأنيث معا في جمع التأنيث

ثم يعمل ذلك بزيادتهما معا للدلالة عليهما فاشتركا فيهما . . . الخ ثم يذكر

الاقوال الاخرى في الالف والتاء ثم يرجع فيعمل ما صححه مقارنا بحكم آخر فيقول :

((فان قيل : تفريعا على الاصح - لم كان لهذا الجمع حرفان ولجمع المذكر حرف

واحد . ولم اختاروا الالف والتاء لهذا الجمع ، قلنا لان ههنا معنيين فرعيين

الجمع والتأنيث . . . الخ . (٣)

٧ - وَيُعَدُّ الْعِلَّةُ احيانا أمرا قاطعا فيذكرها بطرق الحصر كما يقول في اسباب

اعراب جمع المؤنث السالم بالحركات ما نصه : ((وانما اعراب بالحركات دون الحروف

لانه اشبه جمع التكسير لكونه لمن يثقل ولما لا يثقل فاعرب كاعرابه)) ا هـ (٤)

والمفني ملبي * بمثل هذه التعليقات باساليب متنوعة واشكال مختلفة لذا اكتفى

بما ذكرته من امثلة لان من يرجع الى نص المفني يجد فيه ذلك واضحا جليا .

(١) انظر المفني صفحة : ١٦٣

(٢) انظر المفني صفحة : ١٦٩

(٣) المفني صفحة : ٤١٧ - ٤١٨

(٤) المفني صفحة : ٤١٨

المالب الثالث

موقفه من العامل

قضية العامل النحوى قضية تحسب من قضايا النحو المهمة البارزة ومشكلة من مشاكله التي ثار حولها الجدل والنقاش منذ ان ثار ابن مضاء الاندلسي المتوفى سنة ٥١٢ هـ على النحاة وخالفهم في أمور منها قضية العامل في كتابه الرد على النحاة وحتى عصرنا الحاضر .

وليس المقام هنا صالحا لبسط البحث في قضية العامل فان ذلك يقتضي اكثر من بحث في اكثر من مجلد لانها فكرة ولدت في القرن السادس الهجرى - هذا ان لم نأخذ بالمذهب القائل بان ابن مضاء مسبوق الى ذلك - ثم نت الفكرة وترعرعت في احضان تسعة قرون من الزمن ما بين مثبت لها او جاحد وجودها وحسبى ان أُشير بصورة موجزة مبسطة الى منشأ الخلاف في قضية العامل لأُثبت موقف ابن فلاح من هذه القضية .

فأقول : لقد ثبت عند جميع النحاة ان الحركات الاعرابية أثرٌ لمؤثر أوجدها في آخر الكلمة وهذا أمر متفق عليه ولا خلاف فيه ، وانما نشأ الخلاف بين النحاة فسي تحديد ذلك المؤثر الموجد لهذه الحركات ، فذهب ابن مضاء ومن تابعه الى انه المتكلم الذى يتصرف في الكلمات ويضع الحركات كما يرى ويشاء ، وذهب الكثرة الغالبة من العلماء الى ان المؤثر هو غير المتكلم وانه عاملٌ لفظي او غير لفظي يجلب الاثر في آخر الكلمة بناءً على اختلاف التعبيرات ووجوه الكلام فرفع آخر الكلمة او نصبه او جرّه او جزمه بعامل لفظي ظاهر او مقدر او معنوي ثم إن العامل عندهم يكون قوياً او اضعافاً كالفعل مثلاً وضعيفاً كالحروف المشبهة بالفعل مثلاً .

وبعد هذا العرض الموجز انتقل الى ابن فلاح لاجد عنده القول بالعامل واثبات التأثير لغير المتكلم أجد ذلك فكرة مستحكمة ناضجة لديه فما من باب من ابواب النحو التي تأخذ طابعا معينا في الاعراب الا واثبت أن للعامل أثراً في جلب ذلك الاعراب

وبهذا يؤثر ابن فلاح تمسكه بفكرة العامل على القول بالفائيه واسناد التأثير الى المتكلم وفيما يلي بعض الامثلة على ذلك :

١- صنف ابن فلاح الحروف الى مجموعات بحسب وضعها وفوائدها ومن ذلك الحروف العاملة وعرفها بانها كل حرف اختص بشيء ولم يتنزل منزلة الجزء منه ، ثم يقسم الحرف العامل الى بسيط كالباء والى مركب ثنائي كين والى ثلاثي كعلل والى رباعي كحتى والى خماسي مثل لكين . (١)

٢- ومن مظاهر اعتداده بالعامل حكمه على الافعال الخمسة بانها معربة وسبب اعرابها ان العامل يؤثر فيها باقطاع آخرها مع بعض العوامل وثبوتيه مع بعض ثم يثبت ان الجازم هو الذى يحذف الاخير كما ان الناصب هو الذى يحذف النون . (٢)

٣ - ثم ان ابن فلاح قسم العامل الى مفعول به والى مقد ر ثم نص على انه هو المؤثر في المعرب اسماً او فعلاً ، وان الرفع ناب عن ضمة حدثت بعامل وان النصب نساب عن فتحة حدثت بعامل وان الجر ناب عن كسرة حدثت بعامل . (٣)

٤ - وقد اثبت ابن فلاح وجود العامل المعنوى ومن ذلك استدلاله على اشتراك الرفع والنصب في الاسماء والافعال باشتراك العامل المؤثر فيهما وهو ان عامل المضارع المرفوع معنوى عند البصريين بوقوعه موقع الاسم وعامل المبتدأ معنوى وهو الابتداء . (٤)

٥ - ثم انه اعتمد العامل اصلاً في التركيب وركنا مهما يتقوم به المعنى المقتضى للاعراب كما نص على ذلك في بيان رافع الفاعل . (٥)

وهكذا يمضي ابن فلاح مثبتاً فكرة العامل مينا دوره الايجابي في فهم المعنى وسلامة التراكيب ، ومقرراً تقسيمه الى لفظي ومقدر والى معنوى والى قوى وضعيف . (٦)

- | | | | |
|--------------------|-----------|--------------|-------------------------|
| (١) انظار المعنى | ١٥٢ | (٥) المعنى | ٢٥٤ |
| (٢) المعنى | ١٢٦ - ١٢٧ | (٦) المعنى | ٤٥٤ |
| (٣) | ١٧٢ | (٧) المعنى | ١٠٥٧ - ١٠٣٥ - ٥٨٢ - ٣٠٥ |
| (٤) | ١١١ | | |

المالب الرابع

آراؤه وترجيحاته في الاعراب

اولا - آراؤه

تعريف المعرب

اختار ابن فلاح حَدًّا للمعرب لم أره لغيره من النحاة وهو :

ان المعرب ذو التركيب الجُمْلِيّ الذي لم يشبهه العنسي .

ثم انه بيّن سبب اختياره لهذا الحد بانه يتعرض لذكر سبب الاعراب وهو التركيب

فان المعرب لا يستحق الاعراب الا بالتركيب . وقد يكون هذا الحد قريبا من حَدِّ

ابن الحاجب في الكافية . (١)

تقدير الكسرة على الف المقصور المتنوع من الصرف

مذهب الجمهور أنَّ الحركات الثلاث تُقدَّرُ في الاسم المقصور اذا كان ما ينصرفُ فان

كان ما لا ينصرفُ فتقدر الضمة أو الفتحة ^{في المرفوع} امالةً في النصب ونائبةً عن الكسرة في الجر

وهو قوًى عند ابن فلاح قياسا على حالة الظهور مثل حبلى .

ولكنه يرى انه يمكن تقدير الكسرة ، لان حمل الجر على النصب يظهر في الملفوظ

لثلا يلتبس بالمبنيات أو بالاضافة الى ياء المتكلم وأما المقدّر فلا حاجة الى الحمل فيه

لعدم العلة المقتضية للحمل . وقد يكون هذا ما انفرد به ابن فلاح ونقله عنه

السيوطي في الهمع والشيخ يسر العلمي والصبان . (٢)

اعراب كلا وكلتا مضافتين الى المضموم بالالف مطلقا

يرى ابن فلاح ان كلا وكلتا اذا اضيفتا الى مضموم مثل جاء الرجلان كلاهما والبرأتان

كلاهما ففي اعرابهما لغتان .

(١) المغني : ١٧٥ ، شرح الكافية للرضي : ١٦ / ١

(٢) المغني : ٢٤٢ - الهمع للسيوطي : ٥٣ / ١ ، حاشية يس : ٨٩ / ١

حاشية الصبان : ١٠٠ / ١

أحدهما - ثبوت الالف مطلقا وتقدير الاعراب . وهذه اللغة قليلة في الاستعمال قوية في القياس لان المقصور لا يتغير باضافته الى المضمر ، وهذا مما انفرد به ابن فلاح ونقله عنه الرضي . (١)

والثانية - قلب الالف ياء في الجر والنصب وهي اللغة الكثيرة في الاستعمال المخالفة للقياس كما يقول ابن فلاح . (٢)

ثانيا - ترجيحاته

الاعراب توقيفي ام لا ؟

يرى ابن فلاح ان السَّعَرَبَ هي التي وضعت الاعراب في المعرب على وفق اغراضها وليس الاعراب توقيفيا في المعرب . في حين يرى فريق من العلماء ان الاعراب توقيفي ليس للمعرب تصرف فيه . (٣)

الاعراب وأثره

يذهب ابن فلاح الى ان السبب الموجب للاعراب هو كثرة المعاني المختلفة المتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والاضافة فَوْضَعُ الاعراب لزاله اللبس .

بدليل : ما احسن زيدا فَإِنَّ نَصَبَ زَيْدٍ وفتح نون احسن يدل على التعجب ورفع نون احسن وجر زيدا يدل على الاستفهام ، وفتح نون احسن ورفع زيدا يدل على نفسي الاحسان . ثم يسوق قصة أبي الاسود الدؤلي دليلا على ذلك ثم يرد على من يكتفي بالتقديم والتأخير لبيان المعاني .

فانها

ويرى ابن فلاح ان الاعراب يدل على المعنى العارض في المسمى وهو بيان كالصفة/بيان لموصوفها . وَأَنَّ الْأَعْرَابَ يَبِينُ مَعْنَى الْكَلِمَةِ كَمَا يَبِينُ الْإِنْسَانُ عَمَّا فِي نَفْسِهِ ، وَانْ يَزِيلُ فَسَادَهَا وَإِنْ التَّكَلَّمَ بِهِ تَكَلَّمَ بِالْعَرَبِيَّةِ . (٥)

(١) شرح الكافية للرضي : ٣٢ / ١

(٢) المغني : ٢٥٣ - ٢٥٤

(٣) المغني : ١٦٨ - ١٦٥

(٤) المغني : ١٦٩ - ١٧١

(٥) المغني : ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٥ - ١٨٦

ويؤكد ابنُ فلاح ان اختلاف المعاني يكون بالاعراب الذي يظهر من خلال الرفع والنصب ويسوق على ذلك امثلة منها - قَطَعَ الْقَبِجُ الطَّرِيقُ - اذا نصبت القبيج كان القطع هلاكاً ، واذا رفعته ونصبت الطريق كان القطع سرعة السير .

ومنها - قَتَلَ أَرْضًا خَائِرُهَا وَقَتَلَتْ أَرْضٌ جَاهِلُهَا - اذا نصبت الارض كان القتل معرفة وخَبَرًا واذا رفعت الارض كان القتل هلاكاً .
ومنها - أَفْسَدَ زَيْدٌ الْمَالَ ، وَأَفْسَدَ زَيْدًا الْمَالَ (١) .

اثر الاعراب في توجيه المعنى

يرى ان علمه اعراب الاسم والفعل ازالة اللبس ويسوق مثلاً على ذلك من الافعال بقوله ((مَا بِاللَّهِ حَاجَةٌ فَيُظْلَمَكَ)) فَيُعَقَلُ مِنْ نصب يظلمك نفى الظلم ومن رفعه اثبات الظلم وكذا قولك : لا يرحم الله زيدا فرفع يرحم يدل على الخبر وجزمه يدل على الدعاء . . الخ (٢)

يرجح رأياً فقهياً من خلال ترجيحه اعراباً

جاء في الحديث : ((زَكَاةُ الْجَنِينِ زَكَاةُ أُمِّهِ)) فيجوز اعرابها بان زكاة الاولى مبتدأ والثانية خبر وذلك برفعهما . ويروى بنصب زكاة الثانية وهذه الرواية تقوى عند ابن فلاح مذهب ابي حنيفة في ان زكاة الام لا تغيد حل الجنين لان تقدير النصب : زكاة الجنين زكاة مثل زكاة امه . فحذف المصدر الموصوف والصفة واقيم المضاف اليه مقام الصفة فانتصب والناصب له زكاة وخبر المبتدأ محذوف . (٣)

(١) المغني : ٥١٣

(٢) المغني : ١١٧

(٣) المغني : ٧٣٠

الاعرابُ هو الحركاتُ

هذا ما صححه ابن فلاح وحكم عليه بأنه هو الحق وهو مذهب ابن سيبويه وجماعة مخالفيه بذلك من ذهب الى ان الاعراب معنى وهو الاختلاف ثم أقام الحجة على ذلك . (١)

الأصلُ في علاماتِ الاعرابِ الحركاتُ دون الحروف

هذا هو مذهب البصريين الذي اخذ به ابن فلاح واقام الدليل عليه فيكون الاعراب بالحروف فرعاً عن الاعراب بالحركات .

ونذهب الكوفيون الى ان الاعراب يكون بالحرف اصلاً كما هو بالحركة كذلك . (٢)

القاب الاعراب والبناء

تبع ابن فلاح سيبويه في التفرقة بين القاب الاعراب والبناء وهو مذهب البصريين . اما الكوفيون فلم يفرقوا في ذلك بل اطلقوا القاب كل نوع على الآخر فقالوا رفع وضم ونصب وفتح وجر وكسر وحزم وسكون . (٣)

أصلُ الافعالِ البناءُ وأصلُ الاسماءِ الاعرابُ .

هذا ما يراه ابن فلاح موافقةً للبصريين أما الكوفيون فيرون ان البناء أصل في الافعال والاسماء على السواء ويرى بعض المتأخرين ان الاعراب أصل في الافعال فرع في الاسماء . (٤)

رأيه في اعراب الاسماء الستة

في اعراب الاسماء الستة اقوال ثمانية وأوصلها السيوطي الى اثني عشر قولاً وقد ارتضى ابن فلاح في اعرابها قول سيبويه ان الحروف الموجودة حروف اعراب والاعراب عليها مقدراً واقام الحجة على ذلك من ثلاثة أوجه .

(١) المغني : ١١٥ - ١٨٣ - ١٩٢ - ٣٥٤ - ٣٧٣ .

(٢) المغني : ٢٠٨ - ٢١٥ - ٣٤٤ .

(٣) المغني : ١٨٩ - ١٩١ - ١٩٣ .

(٤) المغني : ١١٠ - ٢٠٥ .

ثم أبطل مذهب الكوفيين وقول الاخفش والزياري ، وضعف رأي الربيعي ، وأبطل قول المازني ، كما أبطل قول الجرمي ، ثم ضعف قول أبي علي الفارسي ومن تبعه من المتأخرين . وكلما أبطل قولاً وضعفه أقام على ذلك الآية والتوجيه . (١)

اعراب الامله الخمسة " الافعال الخمسة "

يقرر ابن فلاح ان الامله الخمسة معربه وليس لها حرف اعراب وهذا مذهب ابي علي الفارسي ، ويرى انها معربه لان العامل يؤثر فيها باقطاع آخرها مع بعض العنوا مل وثبوتها مع بعض . واما حكمه بانه ليس لها حرف اعراب فبالاستقراء وقد فصل ذلك في موضعه .

وهذا خلاف ما عليه جمهور العلماء من انها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها وقيل : ان اعرابها بالالف والنواو والياء كالاسماء الستة وقيل : انها معربه بحركات مقدرة على ما قيل هذه الاحرف الثلاثة والنون دليل عليها . (٢)

يقدر الاعراب مطلقا على المقصور الذي دخلته اللام .

مثاله : هذه العصا ورأيت العصا واخذت بالعصا هذا ما يراه ابن فلاح موافقة للجمهور ومنع قوم تقدير الاعراب في هذه الحالة على الف . (٣)

اعراب المضاف الى ياء المتكلم

حكى عن قوم في المضاف الى ياء المتكلم مثل غلامي - أنه لا معرب ولا مبني لعدم ظهور الاعراب فيه مع انتفاء سبب البناء .
ونذهب قوم الى انه مبني .
والصحيح عند ابن فلاح انه معرب تقديرا .

ثم رد علي من يقول بان الكسرة التي قبل ياء المتكلم في حالة الجر من تأثير العامل . (٤)

(١) المغني : ٢٨٦ - ٢٩٣

(٢) المغني : ١٢٦ - ١٢٨

(٣) المغني : ٢٤٠

(٤) المغني : ١٧٧ - ١٧٨ - ٢٦١ ، نتائج الفكر للعصيلي : ٢٤٣ - ٢٤٤

اعراب المسمى بجمع المؤنث السالم

إذا سمي بجمع المؤنث السالم ففيه ثلاثة أقوال :

أحدها - حكاية الجمع بكسر في موضع النصب والجبر ويرفع في موضع الرفع مع التنوين وهذا أصح عند ابن فلاح بدليل عرفات فإنه مكسور التاء مع التنوين وهو عَلمٌ مُسَمَّى به .

القول الثاني - حذف التنوين وفتح آخره في موضع الجر والنصب .

ورده ابن فلاح بأن صاحب هذا القول يعد التنوين للصرف فلذلك حذفه وعامله معاملة طلحة ولم يعتمد بالالف .

(١)

القول الثالث - للمبرد والزجاج - أنه يكسر بلا تنوين .

اعراب التثنية والجمع

ذهب ابن فلاح إلى أن التثنية والجمع معربان لاختلاف العوامل عليهما ويرى أبو إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع ودليله : أنها تضمنت حرف العطف فبنيت قياساً على خمسة عشر .

ويرد ابن فلاح على هذا القياس بالفارق في أن الاسم المتضمن لحرف العطف موجود وهو الثاني في خمسة عشر ، وأما التثنية فالاسم الثاني ليس بموجود بل على طريق التقدير فمحل البناء معدوم فافترقا . (٢)

حروف التثنية والجمع حروف اعراب

ذهب ابن فلاح إلى ما ذهب إليه سيويه وأكثر البصريين من أن حروف التثنية والجمع حروف اعراب الكلمة ويعربا بحركات مقدرة على هذه الحروف كالمقصور . وعلى هذا فتكون الألف والواو والياء بمنزلة الدال من زيد .

(١) المغني : ٤٣٧ - ٤٣٩

(٢) المغني : ٣٠٥

وقد رَدَّ على ما يَرُدُّ على هذا المذهب من اعتراض .

ثم ذكر أقوالاً أخرى للاخفش والمهرود والمازني والكوفيين وقنارب والزَّيَّادِي والجري ثم
فَنَدَّ هذه الاقوال بالرد والاعتراض . (١)

موضع الجطة بعد حتى

يرى ابن فلاح ان الجطة الواقعة بعد حتى لا موضع لها من الاعراب وهذا خلاف
ما عليه الزجاج وابن درستويه اللذان ذهبوا الى ان محل الجطة بعدها الجر . (٢)

موضع خبر عسى

يشترط في عسى ان يكون خبرها مضارعاً مقروناً بأن وهو في موضع نصب . نحو عسى
زيد أن يقوم .

وحكى عن الكوفيين أنَّ موضعَ أنَّ والفعلُ الرُّفْعُ بدلاً من اسمها .

قال ابن فلاح : وهذا ضعيف لثلاثة أوجه :

- ١ - انه في معنى المفعول .
- ٢ - انه جاء بغير أنَّ والفعلُ لا يُبدَلُ من الاسم .
- ٣ - انه جاء منصوباً على الاصل نحو : إني عسيت صائماً . (٣)

حكم اسم لا اذا كان نكرة مفردة

اتفق الجميع على ان اسم لا يكون معرباً اذا كان نكرة مضافاً أو موطولاً واختلفوا في كمال اذا
كان نكرة مفردة .

فذهب الاخفش والمهرود والمازني والفارسي وجماعة الى انه مبني .

وذهب الزجاج والسيرافي والرماني والكوفيون الى انه معرب .

واما سيويوه فقله محتمل للآمرين .

(١) المفني : ٣٤٩ - ٣٥٥

(٢) المفني : ٦٤٦

(٣) المفني : ١١٣٤

ثم ذكر حجة القائلين بالبناء من ثلاثة أوجه وأورد مع كل وجه ما يرد عليه من اعتراض
ثم أجاب عنه - وبعد ذلك ذكر حجة القائلين بالأعراب من ثلاثة أوجه ثم أجاب عنها
واحداً بعد الآخر بالابطال والنقض وبهذا يكون ابن فلاح موافقاً لمذهب القائلين
بالبناء وجمهورهم من البصريين وقد علل البناء بعد ذلك . (١)

اسم لا اذا كان جمع مؤنث سالماً

ذهب الجمهور الى ان نحولاً بناتك ولا اخواتك . يبنى على الكسر من غير تنوين
وهو الاجود عند ابن فلاح لان الكسرة حركة نصبه .

ونذهب بعضهم الى بنائه على الكسر مع التنوين وحكى عن بعضهم انه يبنى على الفتح
من غير تنوين وهو مذهب المازني والفراسي واختاره ابن مالك . (٢)

من اعراباته

قولهم : تسمع بالمعيدي خير من تراه .

اعرب ابن فلاح الفعل " تسمع " على وجهين :

احدهما - ان الفعل واقع موقع الاسم اى سَمَاعَكَ .

والثاني - انه ^{على} حذف أن والاصل : أن تسمع فلما حذف أن الناصبة ارتفع الفعل وهو
مذهب سيويه والمبرد .

اما الكوفيون فيرون ان الفعل منتصب بان المقدرة وليست عندهم بمحذوفة . (٣)

من اعراباته التي يخالف بها الاكثرين

قال الشاعر :

تَرَاهُ - وَقَدْ فَاتَ الرُّمَاءُ - كَأَنَّهُ : اِمَامَ الْكَلَابِ مُصْفِي الْخَدِّ اَصْلَمُ .

روى اكثر النحويين كلمه " مصفي " بالرفع على انه خبر كأن وبه قال ابن جني

(١) المغني : ١٠١٤ - ١٠١٨

(٢) المغني : ١٠٢٣ - ١٠٢٤

(٣) المني : ٧٢

والنصواب عند ابن فلاح انه منصوب على الحال لان المعنى عليه . فان الشاعر يُشَبَّه الثور
بالأصلم في حال اصفائه . (١)

شذوذان غير اعرابيين في " أكلوني البراغيث "

يرى ابن فلاح أنَّ ورودَ مثل هذا ليس شاذاً من الناحية الاعرابية وله فيه توجيهات؛
من جعل الواو فاعلاً والبراغيثُ بدلٌ منه أو جعل البراغيث مبتدأً مؤخرًا وأكلوني خبرٌ مقدَّمٌ .
ويرى أنَّ في هذا القول شذوذين لا تخصُّصُ الناحية الاعرابية وإنما هما من الناحية المعنوية
أحدهما - استعمال واو الجماعة لغير العقلاء .
وثانيهما - انه عبَّرَ عن قرص البراغيث بالأكل . وكأنَّ العربَ نزلت البراغيث منزلة العقلاء كما
أذنتهم . (٢)

إذا سمي بالجمع المذكر ففي اعرابه مذاهب

منها حكاية الجمع في الرفع بالواو تقول قرأ زيدون جالساً وفي النصب والجر بالياء تقول :
رأيت زَيْدِينَ نائماً ومررت بزيدين رَاكِئاً . مع فتح النون وقد جاء قول الشاعر :
ولها بالمطرون إذا أَكَلَ النملُ الذي جمعاً .

فالمطرون جاء مجروراً بالياء مع فتح النون وللعلماء فيه توجيهات منها توجيه ابن فلاح
الذي جزم فيه على انه ينهني ان يحمل قول الشاعر على هذا المذهب ^{للتقدم} لان النون مفتوحة
لا تصلح ان تكون حرف اعراب .

غير ان ابن فلاح صرح بان فيه شذوذاً واحداً على هذا المذهب وهو كونه محكياً بالواو
في حالة الجر . وهناك كلام آخر ذكرته في تعليقي على المغني . (٣)

(١) المغني : ٢٣٢

(٢) المغني : ٤٦٥

(٣) المغني : ٤١١ - ٤١٢

ومن توجيهاته الاعرابية التي يرد بها على بعض الكوفيين

اجاز بعض الكوفيين وقوع الجملة فاعلا ومنهم ثعلب والفراء محتجين بقوله تعالى " ثم بَدَا لهم من بعدما رأوا الايات ليسجننه حتى حين " فجملته ليسجننه " فاعل " بَدَا " وَرَدَّ ابنُ فلاح على هذا بتوجيهين :

١- ان الفاعل مصدر ليسجننه اى : بَدَا لهم السَّجْنُ .

٢- أو ان الفاعل مصدر بَدَا اى : بدالهم البَدَاءُ . (٢)

وعلى هذا فان ابن فلاح يخالف بعض الكوفيين ولا يُجيز وقوع الجملة فاعلا من غير تسمية .

وقال تعالى : ولن ينفعكم اليوم ان ظلمتم انكم في العذاب مشتركون " (٣)

يرى ابن فلاح في تعيين فاعل ينفعكم وجهين :

الاول - ان الفاعل قوله " انكم في العذاب مشتركون " اى : لن ينفعكم اشتراككم في العذاب .

الثاني - ان الفاعل ضمير مقدر يعود على معنى التمني المفهوم من الايات .

وقوله : " اَنكُمْ " تعليل اى : لانكم واليوم متعلق بالرفع .

وقد ذكر ابن فلاح اشكالا في اعراب اذ فانها لما مضى ولا يصح ابدالها من اليوم لاختلاف

الزمنين ثم صرف هذا الاشكال بتأولين ذكرهما في المفني بتفصيل . (٤)

ومن اعراباته

قوله تعالى " واسرُوا النّجوى الذين ظلموا " (٥)

ذكر ابن فلاح فيها سبعة أوجه :

١- ان الواو فاعل والذين بدل منه .

٢- ان الذين مبتدأ مؤخر واسرُوا خبر مقدم .

٣- ان الذين خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل : من هم فقيل هم الذين ظلموا .

(١) سورة يوسف آية : ٣٥

(٢) المفني : ٤٤٥ - ٤٤٦

(٣) سورة الزخرف آية : ٣٩

(٤) المفني : ٤٤٨ - ٤٤٩

(٥) سورة الانبياء آية : ٣

٤ - ان يكون الذين مبتدأ وخبره " هل هذا الابشر مثلكم " على تقدير الحكاية .

٥ - ان الذين في موضع جر صفة " للناس " او يدل منهم .

٦ - ان الذين بدل من الهاء والميم في " حسابهم " .

٧ - ان الذين منسوب باضمار " اعني " (١)

أَعَجَبَ زَيْدًا مَا كَرِهَ عَمْرُو

يرى ابن فلاح ان ما بمعنى الذي فاعلُ أعجب استدلالاً بقوله تعالى " ولقد جاءهم من الانبياء ما فيه مزدرج " (٢)

هذا اذا نصبت زيدا فان رفعته لم يحزان تكون ما فاعلاً لان ما لا يعقل لا يُعَجِبُ من يعقل .
ثم يحلل ابن فلاح مثل هذا الاسلوب بمعرفة خمسة اشياء ^{فيح} : فتواها ، وتقديرها ، وحلها وتركيبها ، وما يجوز تقديره فيها وتأخيرها وما لا يجوز . (٣)

" شَرُّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ "

ذكر ابن فلاح فيه اربعة أوجه :

أجودها عنده : ان (شَرُّ) فاعل في المعنى أى : ما أَهَرَّ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرُّ .

والثاني - انه مصدر مبتدأ ومعرفة المصدر ونكرته متقاربان .

والثالث - انه خير مبتدأ محذوف أى : هَذَا شَرُّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ .

والرابع - انه مبتدأ ودلالته على التعظيم قائم مقام الصفة أى شَرُّ عَظِيمٌ أَهَرَّ ذَا نَابٍ . (٤)

اعرابه " أَقَامَ الزيدان "

يرى ان المعرفة وهو " الزيدان " فاعل وهي بالمعنى مخبر عنها و " أقام " في تقدير

الفعل فهو فكرة مُخْبِرٌ بِهٍ في المعنى وانما حكم عليه بالمبتدأ لفظاً لا معنى . (٥)

(١) المغني : ٤٦٤ - ٤٦٥

(٢) سورة القمر آية : ٤

(٣) المغني : ٥٠٨ - ٥١٢

(٤) المغني : ٥٩٨ - ٥٩٩

(٥) المغني : ٦١٤

اعراب جملة جواب الشرط المقرونة بالفاء

يرى ابن فلاح

ان الجملة الاسمية او الامرية والنهيية اذا وقعت جوابا للشرط فموضع الفاء وحدها جزم ولا يكون موضع الجملة جزماً .

ويرى أن من قال : بان موضع الجملة جزم باطلاً (١)

ومن ذلك قوله تعالى : " مَنْ يُظْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ " (٢)

في قراءة من قرأ بجزم يذرهم عطفا على موضع الفاء .

ومن توجيهاته الاعرابية

يجوز حذف الضمير الرابط لجملة الخبر وهو اما حذف حَسَنٌ أو قبيح وقد ذكر ابن فلاح قول امرئ القيس :

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرِّكْبَتَيْنِ فَثَوْبٌ نَسِيتُ وَثَوْبٌ أَجْرُ

قال ابن فلاح : " فضعيف جداً لِأَنَّ نَصْبَهُ يَزِيلُ شَنْعَهُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ مِنْ غَيْرِ مَصْحَحٍ لِلْإِبْتِدَاءِ بِهِ " ، وقد نصبه الاخفش ، وتأويله ان تكون الجملة صفة والخبر محذوف (٣)

فابن فلاح يرى ان رفع ثوب يقتضي اعرابه مبتداء وهو نكرة وعلى هذا فيكون المعائد من جملة الخبر محذوف اي : نَسِيتُهُ وَأَجْرُهُ وَلَوْ نَصَبَ الثَّوْبَ لَتَخَلَّصَ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ من غير مجوز . وحينئذ يكون مفعولا مقداً للفعل وعليه الاخفش .

توجيهاته الاعرابية في قولهم " الليلة الهلال "

لا يجوز الاخبار بظرف الزمان عن الذات وما ورد من ذلك فهو مؤول ليس على ظاهره ومن ذلك قولهم : " الليلة الهلال " ذكر فيه ابن فلاح التوجيهات التالية :-

اولا - يجوز رفع الليلة على تقدير حذف مضاف خبر عنها اي : الليلة ليلة الهلال

(١) المغني : ٦٤٧

(٢) سورة الاعراف آية : ١٨٦

(٣) المغني : ٦٤١ - ٦٤٢

او على جعل الليلة الهلال مبتدأ وخبراً على الاتساع .

ثانيا - يجوز نصب الليلة ، وتحتل ثلاثة أوجه : -

أ - ان تكون خبراً عن معنى اى حدوث الهلال الليلة .

ب - ان يكون الهلال بمنزلة الاستهلال .

ج - ان الهلال نزل منزلة الاحداث كما كان يستتر ويظهر . (١)

محل الجملة المفسرة من الاعراب

يرى ابن فلاح ان الجملة المفسرة حكمها حكم ما تفسره ان كان لما تفسره محل

وان لم يكن له محل فحكمها حكمه .

ومعلوم ان الجمهور على خلاف في هذا فان الجملة المفسرة عندهم لا محل لها من الاعراب .

(٢)

وقد نقل ابن هشام عن ابي علي الشلوبيني انه خالف الجمهور وانها بحسب ما تفسره وعلى

هذا فيكون ابن فلاح قد اتفق مع ابي علي الشلوبيني في هذا المذهب . (٣)

ومن توجيهاته الاعرابية

يرى ابن فلاح ان متعلق الظرف لا يجوز اظهاره واما قوله تعالى " فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ " (٤)

فقد أوله بأن العامل في الظرف " رآه " لا " مستقراً " أو " أن " مستقراً " بمعنى الساكن

بعد الحركة لا بمعنى الكون وهو حال من ضمير المفعول .

(٥)

أو أنه يمتنع اظهاره اذا حذف لانه يصير اصلاً مرفوضاً واما اذا لم يحذف فانه لا يمتنع اظهاره .

ومن اعراباته التي خالف فيها ابا علي

قوله تعالى : عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خَصْرٌ . (٦)

اعربها ابو علي الفارسي بان عليهم خبر مقدم وهو في معنى الجمع وثياب هو المبتداء .

(١) المغني : ٦٥٤ - ٦٥٥

(٢) المغني لابن هشام : ٥٢٦

(٣) المغني : ٦٤٧

(٤) سورة النمل آية : ٤٠

(٥) المغني : ٦٦٢ - ٦٦٣

(٦) سورة الانسان آية : ٢١

قال ابنُ فلاح : وهو تعسف لاجابة اليه لصحة ارتفاع ثياب بعاليهم لاعتماده على الموصوف وهو ولدان مخلدون المتقدم في الآية السابقة . او اعتماده على ذى الحال على من قرأ عَالِيَهُمْ على الحال . (١)

ومن ترجيحاته في الاعراب

قوله تعالى : " سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم "

ذكر ابن فلاح في اعرابها ثلاثة اقوال :

أحسنها عنده أن " سواء " خبر مقدم والهمزة وام للتسوية .

والثاني لابي علي الفارسي : أن " سواء " مبتداء والجملة الخبر .

وقال عنه ابن فلاح : وهو ضعيف لعدم العائد منها .

والثالث أن " سواء " خبر أن وأأنذرتهم أم لم تنذرهم " فاعل سواء .

وقال عنه ابن فلاح ويضعف هذا القول أن " سواء " ليست من الصفات التي لها قسوة

رفع الظاهر . اما اذا وقع بعد اسم فالاجود رفعه بالابتداء وسواء الخبر . (٢)

ومن اعرابه

ما جاء في قوله تعالى : " أَوْ مَنْ يَنْشُرُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ " (٣)

يرى ابن فلاح أن " مَنْ " مبتدأ على الأرجح وتقدير الخبر كغيره .

وقيل : " مَنْ " في موضع نصب بتقدير : أجعلتم . (٤)

ومن اعرابه

قال الشاعر :

أَرْوَاحُ مَوْدَعٍ أَمْ يُكْوَرُ أَنْتَ فَانْظُرِي لَأَيِّ حَالٍ تَصِيرُ

قال ابن فلاح : " فاجود ما قيل فيه : أن يكون " أنت " مبتدأ على حذف المضاف

(١) المصنف : ٦٨٠ - ٦٨١

(٢) المصنف : ٦٨١ - ٦٨٣

(٣) سورة الزخرف آية : ١٨

(٤) المصنف : ٦٨٩

من الخبر اى : صاحب رواح مودعُ أنت .

وقيل : رواح خبرُ أنت على الاتساع .

وقيل : رواح خبر مبتداء محذوف وأنت خبره محذوف اى : أهذا رواح وأنت هالك .

وقيل : انت مرتفع بفعل يفسره انظر اى : انظر أنت . (١)

ومن اعرابه

زيد قائم أخوه

يرى ابن فلاح أنَّ الأجود في هذا المثال ارتفاع الاخ بقاءم وقائم الخبر، ويجوز ان يكون خبرا مقدما للاخ ولا يجوز عنده ان يكون " قائم " مبتدأ ثانياً وأخوه مرتفع به سد مسد الخبر . ثم يعمل ذلك . (٢)

ومن اعرابه

قال العرب : " جاء البرق قيزين "

يرى فريق من النحاة ان " قيزين " حال من البر وجاء فعل ماضٍ والبر فاعله .

ويرى ابن فلاح ان الأجود في جاء ان تكون بمعنى صار وما بعدها اسمها وخبرها . (٣)

ومن ترجيحاته

قوله تعالى : " كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون " (٤)

وللعلماء في اعراب هذه الآية اكثر من وجه ذكرها ابن فلاح الا انه يرى ان أجود ما قيل

فيها : ان " يهجعون " خبر كان وما زائدة وقليلاً معمول له وقد اختار هذا الاعراب

ابو جعفر النحاس ومكي .

وقد ضعف ابن فلاح الوجه الأخرى التي قيلت في اعراب الآية . (٥)

(٤) سورة الذاريات آية : ١٧

(٥) المغني : ٧٥٣

(١) المغني : ٦٦٢ - ٦٩٣

(٢) المغني : ٧٣٨

(٣) المغني : ٧٤٩

ومن توجيهاته الاعرابية

قال الشاعر :

إِذَا مَا الْعَرُءُ كَانَ أَبَوْهُ عَيْسَىٰ فَحَسْبُكَ مَا يُرِيدُ مِنَ الْفَخَارِ

يرى ابن فلاح في اعراب عيسى وجهين :

احدهما - جواز نسيبه على انه خبر كان وابوه اسمها

(١)

والثاني - رفعه ليكون خبر ابوه والجملة من المبتدأ وخبره خبر كان واسمها ضمير يعود على المرء

يبطل اعرابا تبعاً لابن جني ويخالفه في الاختيار

قال الشاعر :

وَلَيْسَتْ خُرَّاسَانُ الَّتِي كَانَ خَالِدٌ بِهَا أَسَدٌ إِذْ كَانَ سَيْفًا أَمِيرَهَا

قيل فيه : ان خالد اسم كان الاولى وسيفاً خبرها . وأسد أميرها مبتدأ وخبر والجملة خبر

كان الثانية واسمها ضمير الشأن . كأنه قال : وليست خراسان بالبلدة التي كان خالد بها سيفاً

إذ كان أسد أميرها .

وقد أبطل ابن فلاح هذا التوجيه وكان قد سبقه الى ابداً الى ابن جني لانه يفضي الى تقديم

أحد جزئي الجملة المفسرة لضمير الشأن عليه " وهو أسد " ولانه يؤدي الى تقديم المضاف اليه

وهو اسد على المضاف وهو ان .

وجوز ابن جني ان تكون كان الثانية زائدة فيصير : إذ أسد أميرها وفي هذا يجوز تقديم أسد

على ان لانها ظرف يتسع بها .

(٢)

ويرى ابن فلاح ان الاجود أن يكون سيفاً خبر كان الثانية وجملة بها أسد خبر الاولى .

ومن اعراباته

قوله تعالى : " اولم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بني اسرائيل " (٣)

قرأ ابن عامر تكمن بالتاء ورفع آية .

(١) المفني : ٧٦٠

(٢) المفني : ٧٦٠ - ٧٦١

(٣) سورة الشعراء آية : ١٩٧

وللعلماء في هذه القراءة توجيهات يرى ابن فلاح أنَّ أجودها ان تكون كان تامةً
 وآيةً فاعلمها وان يعلمه بدلٌ من آيةٍ أو تكون خبر مبتدأٍ محذوفٍ .
 وجوز بعضهم ان تكون ناقصةً واسمها إما ضميرُ الشأن أو آيةٌ وخبرها إما لهم وان
 يعلمه بدلٌ أو أن يعلمه هو الخبرُ . ثم بين ابن فلاح وجه اختياره كونها تامةً . (١)

اعراب أصبح على انها ناقصة

قال الشاعر :

عَدُوَّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ

يرى ابن فلاح أنَّ أصبح ناقصةٌ واسمها ضميرُ الشأن ، ومشغول خبر مبتدأٍ محذوف : أي
 العدو ومشغول والجملة خبر كان .

ويرى ابو علي الفارسي ان أصبح زائدةٌ وان مشغول خبر عدو المذكور . (٢)

قولهم : " الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ "

يجوز في مثل هذا التركيب أربعة أوجه :

- ١- نصب الاول على انه خبر كان ورفع الثاني على انه خبر مبتدأٍ محذوف على قياس حذف
 المبتدأ بعد فاء الجزاء اي : ان كان عمله خيراً فجزاؤه خيرٌ .
- ٢- رفع الاول ونصب الثاني .
- ٣- رفعهما
- ٤- نصبهما .

والاول اقواها واوقفها للقياس عند ابن فلاح واما الثاني فاضعفها عنده . والاخيران
 متوسطان عنده . وقد أقام الدليل على قُوَّةِ ما قواه وَضَعُفَ ما ضعفه بتفصيلٍ كاملٍ . (٣)

(١) المغني : ٧٦٢ - ٧٦٤

(٢) المغني : ٧٧٥

(٣) المغني : ٨٣٥ - ٨٣٩

ومن اعراباته التي خالف بها الجمهور

قال الشاعر :

الا ليت شعري هل إلى أم مَعْمَرٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عنها فلا صَبْرًا

استشهد به سيويوه وغيره على ان الصبر منصوب عند اهل الحجاز على انه مفعول به وُرْفَعُهُ بنو تميم على انه مبتداء اي فأما الصبرُ فلا صبرٌ واكثرهم متفقون على ان لاناوية للجنس وصبراً اسمها وخبرها محذوف اي : لا صبرٌ لي ويرى بعضهم ان لا لمجرد النفي وصبراً مفعول مطلق وكلهم يرونه " صَبْرًا " بالنصب .

أما ابن فلاح فانه أعرب لا شبهة بليس " وصبرٌ " بالرفع اسمها وخبرها محذوف وهذا غريب منه لم أر من ذكره إلا ابن الشجرى نقلا عن بعضهم وقد رماهم بالجهل على ان رواية البيت وقصيدته بالراء المفتوحة .

ومن توجيهاته الاعرابية

روى أبو زيد الجرّ بلعلّ في قوله الشاعر :

فَقُلْتُ اذْءُخْ أُخْرَى وارفع الصوتُ مُعَلِّناً لَعَلَّ أَبِي السِّفَوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

وقد أوله ابن فلاح تبعاً لابي علي الفارسي بان لَعَلَّ مخففة اللام وفيها ضمير الشأن وَأَذْءُخْتُ لَمْهَا في لام الجرّ بعد فتحها مع المظهر حملاً على فتحها مع المضمر وَقَوَّيْ رَأْيَهُ هَذَا برواية بعضهم كسر اللام ويكون قريب مبتداء اي : جواب قريب ولابي السفوار خبره والجملة خبر لعل . (٢)

من اعراباته

قال الشاعر :

فلو كنت ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زِنْجِيًّا عَظِيمَ السَّافِرِ

يروي بنصب زنجي ورفعه

وقد وجه ابن فلاح اعراب الروايتين وَبَيَّنَّ أَحْسَنَهَا (٣)

(١) المظني : ٨٦١

(٢) المظني : ٨٨٠

(٣) المظني : ١١٤

١٠١. النصب فعلى حذف الخبر تقديره : رجلٌ لا يعرف قرابتي، ولا يرى تقديره بأنَّ
لأنه يودِّي إلى جعل الاسم نكرةً والخبر معرفةً .

وَأَمَّا الرفعُ فعلى حذف اسمها تقديره : وَلَكِنَّكَ زَنْجِيٌّ . ويرى ابنُ فلاحٍ أَنَّ هَذَا
الخيرَ حَسَنُ المعنى ضعيفُ الاعرابِ لِأَنَّ حذفَ الاسمِ لا يجوزُ في سعةِ الكلامِ كما
جاز حذفَ الخبرِ .

ومن أعراباته

قال يزيدُ بنُ الحكمِ الشَّعْبِيُّ :

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلَّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مَرْتَوًى

يرى أبو علي في الإيضاح أن اسمَ لَيْتَ ضميرُ الشانِ محذوفٌ وخيرُكَ كُلَّهُ اسمُ كانٍ وكفافًا خبرًا
وَشَرُّكَ يروى بالرفع والنصب

أما الرفعُ فبالعطف على اسم كان، وخبرُهُ مرتوٍ وكان حقه أن يقول مرتوياً . وأما النصب
فبالعطف على اسم ليت المحذوف ومرتوٍ خبر ليت العاملة في شرك .

قال ابنُ فلاحٍ : والصحيح ما قاله عبد القاهر أن كفافًا خبرُ كانٍ وخيرُكَ كُلَّهُ وشَرُّكَ
اسمها واسم ليت محذوف أي : لَيْتَهُ كَانَ خَيْرُكَ كُلَّهُ وَشَرُّكَ مَكْفُوفِينَ عَنِّي . ثم قال :
ويجوز أن يكونَ كَفَافًا اسمُ ليتٍ وخيرُكَ كُلَّهُ وَشَرُّكَ خبرُ كانٍ وفيها ضميرُ اسمها
والأولُ أَجْوَدُ عِنْدَهُ . (١)

قالوا : لا خيرَ بخيرٍ بعده النَّارُ ولا شرَّ بِشَرٍّ بعده الجَنَّةُ

فيه وجهان من الأعراب : (٢)

الاول - وهو الأجود عن ابن فلاح - أن بخيرٍ خبرٌ لا والباءُ بمعنى في والجملةُ
صفة للخبر .

(١) المغني : ٩٧٠ - ٩٧٢

(٢) المغني : ١٠٦٨ - ١٠٦٩

والثاني - ان تكون الجملة صفةً اسم لا ويخير خبرٌ مقدم على الصفة والباء زائدة لتأكيد النفي .
وهذا ضعيفٌ عند ابن فلاح لان الصفة من تَبَيَّنَ الموصوفِ وداخلةٌ معه في المحكوميه فكيف
يخبر عنه قبل اتمامه .

المطلب الخامس

آراؤه وترجيحاته في الابنية

اولا - آراؤه :

الالف والتاء في كلتا

يرى ابن فلاح ان التاء في كلتا بدل من لام الكلمة والالف لللاحق كيمزى إلا أنها لم تنون للزومها الاضافة وهو رأي لم أره منسوبا الى غير ابن فلاح ثم انه صرح بان رأيه هذا أقوى مما ذهب إليه سيويه من أن الالف للتأنيث والتاء بدل من لام الكلمة وأقوى من مذهب الجرمي في أن التاء للتأنيث والالف لام الكلمة. (١)

منيز وأماذ في منذ

صَقَّرَ النحاةُ منذ على منيز وجمعوها على أَمَاز واستدلوا بذلك على ان أصل مذ منذ . وقد رفض ابن فلاح هذا التصغير وهذا الجمع وقال : انه غير منقول عن العرب وقد يكون هذا مما انفرد به ابن فلاح . وان الرضي قد نقل هذا الرأي في شرح الكافية . (٢)

دلالة فعل التعجب على الانشاء

يرى ابن فلاح ان فَعَلَ التعجب يدل على انشاء التعجب قياسا على نعم وبئس مخالفا في ذلك القائلين بانه فعل ماض لفظا ومعنى ومنهم ابو علي الفارسي والقائلين بانه ماض في اللفظ وحال في المعنى ويكاد ابن فلاح ينفرد بهذا الرأي . (٣)

ضم نون المشي

ذكر ابن فلاح ان نون التثنية تضم وذلك لغة واستشهد بالقراء ة الشاذة في قوله تعالى : " طَعَامٌ تُرْزَقَانَهُ " ^(٤) بضم النون .

وهو مذهب لم أر من ذكره قبل ابن فلاح غير ان الرضي ذكره ولم ينسبه وقد نقل السيوطي في الهمع هذا عن ابن فلاح . (٥)

(١) المغني : ٢٥١ (٤) سورة يوسف آية : ٣٧

(٢) شرح الكافية للمرضي : ١١٧/٢ (٥) المغني : ٣٦٨ - شرح الكافية للمرضي : ١٧٣/٢

(٣) المغني : ١١٩٧ - ١١٩٨ الهمع للسيوطي : ٥١/١

أَيَّهَاتُ لُغَةٍ فِي هَيْهَاتَ

حكى ابنُ فلاح لغة في هيهات لم أجِدْ من ذكرها قبله وهي :
" أَيَّهَاتُ " بكسر النون مع الهمزة المفتوحة وقد نقل الرضي هذه اللغة
في شرح الكافية عن ابن فلاح في المغني . (١)

(١) المغني ورقة : ٣٥٢ من نسخة عاطف اخندي الخطية باستانبول

شرح الكافية للرضي : ٧٣/٢ .

أَصْلُ لَا مِرْدُو

الأصح عند ابن فلاح أنَّ لا م ((نُو)) ياء حملا على الأكثر فيما عینه
 واو وزنه ((فَعَلُّ)) بتحريك العين وهو مذهب سيويه خلافا لابي علي
 الفارسي الذي يرى ان أصله ((نَرَى)) بسكون العين (١).

المحذوف من مقول

ذكر ابن فلاح ان المحذوف من مقول عند الاخفش عين الكلمة أما عند
 سيويه فالمحذوف واو المفعول لانه الزائِد .
 الا ان القياس مع مذهب الاخفش - فيما يرى ابن فلاح - لان عين الكلمة
 تعدُّ من اصل الكلمة فهي مطلوبة وان كانت معدومة . أما واو المفعول فانه
 زائد قد لا يدل دليل على حذفه . (٢)

أَصْلُ أَلِفِ كَلَا وَكَلَّتَا

يرى سيويه أنَّ أصل الفهما واو
 ويرى السيرافي أنَّ أصله ياء بدليل امالتها في قِرَاءَةِ حَمْزَةِ وَالْكَسَائِيَّ وَأَنَّ التَّاءَ
 في كَلَّتِي بدلٌ من ياء كما في شَتَيْنِ وَقَدْ رَدَّ ابْنُ فُلَاحٍ عَلَى أَدِلَّةِ السِّرَافِيِّ مَا يَدُلُّ
 عَلَى مُوَافَقَتِهِ لِسِيَوِيهِ مِنْ أَنَّ أَصْلَ الْفَهْمَا وَاو (٣)

لفظ كلا وكلتا

اتفق البصريون والكوفيون على أنَّ كَلَا وَكَلَّتَا مشنان في المعنى واختلفوا في لفظهما .

(١) المغني : ٢٧٢

(٢) المغني : ٢٢٦

(٣) المغني : ٢٤٩ - ٢٥٠

فمذهب البصريين على انه مفرد مثل زوج

ومذهب الكوفيين على انه مثنى مثل رجلين

وقد ساق ابن فلاح أدلة البصريين ثم رَدَّ على ما يَرِدُّ على مذهبهم

من اعتراضات .

ثم ساق أدلة الكوفيين وعَبَّرَ عن مذهبهم بالزعم دون ان يدافع عنه او عن

ادلته . (١)

عود لام الاسماء الستة

يوافق ابن فلاح جمهور البصريين في أَنَّ الاسماء الستة محذوفة اللام اذا

اضيفت الى ياء المتكلم فان اللام لم تَعُدْ .

وقد خالف في ذلك ما ذهب اليه المبرد والكوفيون من ان اللام تَعُودُ .

ثم دافع عن رأى الجمهور بذكر حججهم والرد على ما يَرِدُّ عليها من اعتراضات

ثم رَدَّ على ما تمسك به المبرد . (٢)

الكِرم

يرى ابن فلاح أَنَّ الصحيح في ((الكِرم)) انه اسم جمع واحد ، ((كَلِمَةٌ))

مخالفا في ذلك من يقول بانه جمع تكسير كالفراس وابن جنى ، والجرجاني وغيرهم ،

ولا يخفى ما في هذا الرأى من موافقة للبصريين (٣)

دخول اللام على إِنْ اذا قُلِبَتْ هَمْزُهَا هَاءً

مثال ذلك : ((لِهِنَّكَ رَجُلٌ صِدْقٍ)) و ((لِهِنَّكَ لَرَجُلٌ صِدْقٍ))

وفيه مذاهب .

١- مذهب سيهويه : في اللام الواحدة انه للتأكيد دخل على إِنْ لما غُيِّرَتْ

همزتها هاءً . وفي اللامين كالمثال الثاني أَنَّ الأول جواب قسم والثاني

لتأكيد الخبر .

(١) المغني : ٢٥٤ - ٢٥٩

(٢) المغني : ٢٩٤ - ٣٠٠

(٣) المغني : ١٨

- ٢- مذهب أبي زيد والفارسي : ان اصل ((كَهَنَكَ)) لَا وَإِنَّكَ فحذفت همزة إَنَّ والفَ لاه فَبَقِيَ كَهَنَكَ .
- ٣- ويرى الزجاج أَنَّ الأَوَّلَى لَمْ التأكيد والثانية زائدة .
- قال ابن فلاح : ((ومذهب سيهويه أقوى لانه ليس فيه الا ابدال الهمزة)) وفي هذا توالي حَذْفَانِ بعد حذف سابق في لا و . (١)

دلالة الالفاظ على معان عرفية

يرى أَنَّ المرجع في صحة الاصطلاح إلى اللغة . هذا ان اعتبر الوضع اللغوي .

اما ان لم يعتبر أصل الوضع اللغوي فلا حرج في اختصاص أهل كل صناعة باصطلاح ولذلك سقى الاصوليون الكلمة كلاما خلاف ما عليه النحاة . (٢)

الكلام مصدر ام اسم مصدر ؟

ذهب بعض العلماء إلى أن الكلام مصدرٌ لِعَطْلِهِ عمل المصدر واتيانهُ مُؤَكِّدًا للفعل .

وذهب بعضهم : إلى انه اسم للمصدر وهو الحق عند ابن فلاح ثم يقيم الأدلة على ذلك . (٣)

الف المقصور تعود إلى أصلها في الثنية

يذهب ابن فلاح مذهب البصريين إلى ان الف المقصور الثلاثي تُرَدُّ إلى أصلها مطلقا في الثنية فيقال في رَبَّيَا رِيَّان وفي فِتَى فَتِيَّان ثم يبين علة ذلك . وهذا يخالف ما عليه الكوفيون من أن مكسور الفاء ومضمومها يثنى بالياء وان كان من ذوات الواو فيقال : رَبَّيَّان وَضِيحَان . (٤)

(١) المغني : ٢٢٢

(٢) المغني : ٣٤

(٣) المغني : ٣٩ - ٤١

(٤) المغني : ٣٢٧

تشنية وجمع سَوَاءٍ

يرى ابن فلاح ان من الاسماء ما لا يثنى وهو سَوَاءٌ لِأَنَّ معناه يدل

على التثنية .

وَحَكَّى أَبُو زَيْدٍ تَشْنِيَتَهُ عَلَى سَوَاءٍ أَنْ وَجَمَعَهُ ^{على} / أَسَوَاءٍ قَالَ الشَّاعِرُ :

لَيْسَ الرِّجَالُ وَأَنْ قِيسُوا بِأَسَوَاءٍ

وقد حكم ابن فلاح على ذلك بالشذوذ . (١)

في تشنية المقصور

وردت الفاظ مقصورة مثناة تشنية تخالف قاعدة تشنية المقصور حكيم

عليها ابن فلاح بانها شاذة عن القياس، منها مذروان والقياس مذيبيان لان الف المقصور زائدة على ثلاثة أحرف فتقلب ياء في التثنية قياسا . (٢)

في نون المثنى والمجموع

ذكر ابن فلاح في نون المثنى والمجموع ستة أقوال مفضلاً القول فيها وكان القول السادس منها لسيبويه الذي يرى أَنَّ النون بدل من الحركة والتثنية وقد ارتضاه ابن فلاح فأخذ يقيم عليه الأدلة ويورد ما عليه من اعتراضات ليؤكد عليها . بالاضافة الى انه قد أبطل بقية الاقوال الخمسة . (٣)

جمع أمين

ذكر ابن فلاح ان ((بنون)) جمع سالم خلافا لعبد القاهر فانه زعم انه ليس بسالم لسقوط الهمزة . (٤)

بنات وبنات وأخت وأخوات

رجح ابن فلاح ما عليه الجمهور من أن بنات وأخوات جمع تصحيح وان لم تسلم صيغة المفرد فيهما وذلك انها خرجا في الجمع على أصلهما وهو بِنَوَةٌ وَأُخُوَةٌ ولما حذفت لهما صيغتهما أقام الأدلة على ذلك وهذا خلاف ما عليه السيرافي فانه يرى انها مفردة وان التاء للتأنيث مثل قناة . (٥)

(١) المغني : ٣١٥

(٢) المغني : ٣٢٩

(٣) المغني : ٣٥٩ - ٣٦٣

(٤) المغني : ٣٩٢

(٥) المغني : ٤٣٣

تشية الوصول والاشارة والضائر

يرى ابن فلاح أنَّ هذه الكلمات صيغ مرتجلة للتشية كصيغ تشية الضائر على الاصح بدليل قيام علة البناء فيها . (١)

جمع بحث على ابحاث

استعمل ابن فلاح في جميع كتابه المعنى صيغة ((أبحاث)) والمعروف عند علماء الصرف ان الاسم الثلاثي الذي صحت عنده وكانت ساكنه يجمع على أَفْعُلٍ او فُعُولٍ نحو قَلَسٌ وَأَفْلَسٌ وَقُلُوسٌ وَفَرَحٌ وَأَفْرَحٌ وَفُرُوحٌ وأما جمعه على أفعال فشان وهكذا بَحَثٌ فأن القياس ان يجمع على أَبْحَثٍ أَوْ بَحُوثٍ وأما جمعه على أفعال فله توجيهان : الاول - انه شان لا يقاس عليه والثاني - ان الملاحظ فيه معنى الوصف .

والظاهر أنَّ ابن فلاح عبر بأبحاث آخذاً معنى الوصف في البحث فانه بمعنى المفعول كما يفهم من كلامه اول باب جمع التكسير . (٢)

جمع الصفات بالواو والنون

إذا كان الاسم المجموع من الصفات الجارية على أفعالها نحو ضارب فهو الذي يجمع بالواو والنون نحو : ضاربون ولا يجمع هذا الجمع ما لا يجرى على الفعل، هذا ما يراه ابن فلاح مخالفاً في ذلك ابن كيسان الذي لا يرى بأساً بجمع الصفات التي لم تجر على أفعالها بالواو والنون وردَّه ابن فلاح وحمل الوارد من ذلك على الضرورة . (٣)

(١) المعنى : ٣١٧ - ٣٦٢

(٢) شرح الالفية لابن عقيل : ٤٥٣/٢ - الهمع للسيوطي : ١٧٤/٢

(٣) المعنى : ٣٩٠ - ٣٩١

جمع المسمى بما فيه تاء التانيث

إذا سمي بما فيه تاء التانيث نحو طلحة لم يجر جمعاً بالواو والنون عند البصريين وأجازوه الكوفيون قياساً على ما فيه الف التانيث إلا أن ابن كيسان يفتح عين الكلمة والكوفيون يضمونها نحو طلحون وحمزون .
وقد أقام ابن فلاح الحجة لمذهب البصريين من السماع والقياس على أنه يجمع بالالف والتاء بالواو والنون ثم يجيب على الاعتراضات الواردة على حجاج البصريين . (١)

الفعل المعتل العين إذا اتصل به ضمير الفاعل

إذا جاء الفعل المعتل العين على وزن فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين في الماضي والمضارع واتصل به ضمير الفاعل الذي يسكن له لام الفعل فإنه يستوى لفظ الفعل المبني للفاعل وللمفعول مثاله هَابَ وَخَافَ وَمَا ع .
تقول في الفاعل يَفَعْتُ الْعَبْدُ وفي المفعول يَفَعْتُ يَاعْبُدُ .
ويرى ابن فلاح أن الأجود في مثل هذه الصيغ لغة الأشمام في المبني للمفعول فرقاً بينه وبين المبني للفاعل وهذه الصيغة من مسائل الألفاظ في علم النحو (٢)

الفعل ماضٍ وحالٌ ومستقبلٌ

هكذا قسم ابن فلاح الفعل، والظاهر أنه يوافق في ذلك الكوفيين في أن الفعل ماضٍ ومضارعٌ وأما الأمر عندهم فهو مقتطعٌ من المضارع . (٣)

دلالة الفعل على الحدث والزمان

ابن فلاح

يرى أن الفعل يدل بجوهر لفظه على الحدث ، أما دلالة على الزمن فبقرينة زائدة على جوهر اللفظ وهي حروف المضارعة وحركة عين الفعل في نحو ضَرَبَ فدلالته دلالة مطابقة .
ويرى على من يرى أن دلالة الفعل على الزمن دلالة تضمن لان مفهوم الزمان جزء من مفهوم لفظ الفعل . (٤)

(٤) المغني : ٥٤٠

(١) المغني : ٣٨٦-٣٨٨

(٢) المغني : ٥٢٧

(٣) المغني : ٩٥

زمنُ الفعلِ المضارع

رَجَّحَ ابْنُ فُلَاحٍ أَنَّ الْمَضَارِعَ حَقِيقَةٌ فِي الْحَالِ مَجَازٌ فِي الْإِسْتِقْبَالِ
وَأَقَامَ عَلَى ذَلِكَ الْإِدْلَةَ .

وهناك من يرى أنه على عكس ما رجحه ابن فلاح ومنهم من ذهب إلى
أنه مشترك بين الحال والاستقبال وقد رَدَّهُ هُم ابْنُ فُلَاحٍ (١) .

أَيُّ الْأَفْعَالِ أَصْلٌ ؟

اختلف العلماء في أصالة الأفعال .

فذهب ابن فلاح إلى أن الحقَّ أصالةُ المستقبل لأنه يصير حاضرا وماضيا
وهو مذهب الزجاج .

وذهب ابن السراج إلى أن الحاضر هو الأصل وذهب بعضهم إلى أن
الماضي هو الأصل .

وذهب أبو علي إلى أن كل واحد منهما أصل بنفسه . (٢)

لا يثنى الفعلُ

يوافق البصريين بأن الفعل لا يثنى وما جاء منه كقولهِ تعالى ((أَلْقِيَا فِي

جَهَنَّمَ)) وقول الشاعر ((قَفَانِيكَ .. الخ)) فالخطاب فيه لاثنتين وليس
المراد تكرار الفعل على أنه مثنى كما يرى البعض . (٣)

الأفعال التي لا تتصرف

يوافق ابن فلاح البصريين بأن الأفعال التي لا تتصرف أفعالٌ لدخول خصائص

الفعل عليها كعمست وليست ونعمت ويجب تقدير دلالتها على الزمن في أصل
الوضع .

في حين يرى الكوفيون أنها أسماءٌ أو حروف . (٤)

(١) المغني : ١٠٤

(٢) المغني : ١٠٨

(٣) المغني : ٦٨

(٤) المغني : ٥٧

صفة الفعل المجهول

عَلَّ بعضُ العلماءِ ضَمَّ أَوَّلِ الفعلِ الماضي او المضارع اذا بُني للمفعول - بان الضم عوض عن الفاعل المحذوف أو اشعار بان المحذوف يستحق هذه الحركة .

وهذا تعليل ضعيف عند ابن فلاح لان ذلك قد حصل من اقامة المفعول مقامه ورفع المفعول وانما العلة في ذلك أنَّ ضَمَّ أَوَّلِ الفعل وكسَرَ ما قبل الآخر في الماضي وفتحَه في المضارع يجعلُ الفعل على صيغة لا يكون مثلها في الاسماء ولا في الافعال وعادة العَسْرَبِ تغيير اللفظ لتغيير المعنى . (١)

في اصل رحي

في رحي لغتان : قالوا : رحيت ورحوت وذهب ابن فلاح الى أن الاصح رَحَيْتُ وَأَنَّ أَصْلَ الْاَلِفِ يَاءٌ لَا وَاوٌ ، وتشتبه على مذهب البصريين رحيان . (٢)

لَيْسَ فِعْلٌ

نقل ابن فلاح الخلاف في ليس فجمهور النحاة على أنها فعلٌ وَذَكَرَ لهم خمسة أدلة على فعليتها . وعن ابي علي الفارسي انه عدّها حرفاً في المسائل البغداديّة وذكر له سبعة أدلة على حرفيتها . ثم يتصدى لهذه الأدلة بالنقض والابطال مؤيداً مذهب الجهميين في أن ليس فعلٌ وليست حرفاً . (٣)

(١) المغني : ٥٢٠

(٢) المغني : ٣٢٧

(٣) المغني : ٧٤٥ - ٧٤٨

عسى فَعُلْ أم حَرْفٌ ؟

ذهب الجمهور من النحويين إلى أنها فعل يدل اتصال ضمائر الفاعل

البارزة بها واتصال تأنيث بها .

وذهب ابن السراج إلى أنها حرف ونقل أيضا عن ثعلب والزجاج .

وحجته من ثلاثة أوجه :

١- أنها بمعنى لعل وهي حرف

٢- أنها لا توصل بها أَنَّ المصدرية

٣- أنها لا تتصرف .

وقد ردّ ابن فلاح على أدلة ابن السراج مؤيدا بذلك مذهب الجمهور^(١).

فَعْلِيَّةٌ نَعَمْ وَهَيْسَ

ذهب البصريون والكسائيُّ إلى ان نَعَمْ وَهَيْسَ فَعْلَانِ وذهب باقي الكوفيين

إلى أنها اسمان .

وقد ذكر ابن فلاح ستة أدلة للبصريين على فعليتها ، وذكر خمسة أدلة

للكوفيين على أنها اسمان .

ثم ردّ على أدلة الكوفيين الخمسة وان ما استدلوا به من نصوص مؤول ويتطرق

إليها الاحتمال . (٢)

أَفْعَلُ فِي التَّعَجُّبِ

اختلف أهل المصرين في ((أَفْعَل)) من ما أَفْعَلَهُ فذهب البصريون

إلى أنه فعل .

وذهب الكوفيون إلى أنه اسم وأصله عندهم الإضافة إلى ما بعده أي : مَا أَحْسَنُ

زيدٍ لانه كان استفهاما فلما دخله التعجب فتحوا آخره للفرق بين التعجب

والاستفهام .

وقد ساق ابن فلاح حجة الكوفيين ثم حجة البصريين ثم تولى الرد على أدلة

الكوفيين والطعن بها . (٣)

(١) المغني : ١١٢٧ - ١١٢٨

(٢) المغني : ١١٥٩ - ١١٦٤

(٣) المغني : ١٢٠٢ - ١٢٠٥

التمجيب من الألوان

لا يني فعل التمجيب من الألوان لأنَّ أفعالها زائدة على الثلاثة
في الاصل .

هذا ما ذهب اليه ابن فلاح .

ويرى الكوفيون جوا زبنائه من السواد والبياض لانهما أصول الـ لـوان
واستدلوا بقول الشاعر :

قَأْنَتَ ابْيَضُهُمْ سِرْبَالُ طَبَّاحٍ (١)

وقد رد عليهم ابن فلاح بما قالوا وأول ما استدلوا به .

حبذا بصيغة الماضي

قالوا : انما وقع بصيغة الماضي لأنه مدح والمدح انما يكون بما قد ثبتت
قال ابن فلاح : وقولهم ليس بتحقيق ، لانه لا يراد المدح في الماضي وانما معناه
انشاء المدح من غير دلالة على زمن ولذلك عاملوه معاملة نِعَم من ايهام
الفاعل والتفسير بالمخصوص . (٢)

الاشمام في مثل قيل وبيع

- في الفعل المعتل العين اذا بني لما لم يسم فاعله ثلاث لغات .
- الاولى - الكسر الخالص وهي أفصحها عند ابن فلاح .
- الثانية - اشمام الضم وقد قرأ بما نافع وابن عامر والكسائي .
- الثالثة - الضم الخالص .

وقد استشكل ابن فلاح لغة الاشمام وذلك لانه ضم الشفتين بعد اسكان
الحرف المطلوب اشمامه ولا يتصور اسكان الغاء ثم الاشارة اليها بالضم هنا لان
حركاتها ضرورة فبطل تحقق الاشمام في فاء الكلمة فلم يبق الا ضمة خالصة .
ثم ذكر جوابين وصفهما بالضعف عن هذا الاشكال وضمَّع الجواب الاول من
ثلاثة اوجه وصرح ببقاء الاشكال في لغة الاشمام . (٣)

(١) المغني : ١٢١٥ - ١٢١٨

(٢) المغني : ١١٩٠

(٣) المغني : ٥٢٣ - ٥٢٦

المطلب السادس

أراؤه وترجيحاته في الادوات

أولا - آراؤه

تقسيم الحروف

عقد ابن فلاح بحثا لبيان عدد الحروف وتقسيمها وقد أجاد في ذلك حتى إن السيوطي نقل عنه البحث كاملا في الاشياء والنظائر . (١)
 ما يلاحظ على انه انغرد في هذا التنظيم .
 فبلغ جملة الحروف مفصلة مائة وثمانية وعشرين حرفا وبلغ جملة ما ضم كل حرف الى مناسبه في التركيب وحذف المشترك سبعين حرفا .

حتى حرف جر معناه التحقيرا والتعظيم

تستعمل حتى حرف جر ويكون معناها انتهاء الغاية او التعليق او بمعنى الا في الاستثناء .
 ويرى ابن فلاح انها تدل على تعقير ما بعدها أو تعظيمه وهو رأي لم أجده لغير ابن فلاح ونقله عنه الرضى معقبا عليه بقوله : ((وليس بمشهور)) (٢)

كَأَنَّ : بسيطة أم مركبة ؟

في كَأَنَّ مذهبان :

احدهما - انها مركبة من كافي التشبيه وأن وهو مذهب الخليل وسيبويه والاخفش وجمهور البصريين والفراء وابن جني وغيرهم حتى ادعى بعضهم الاجماع على هذا .

الثاني - انها غير مركبة ، لأن التركيب على خلاف الأصل ، لأن عدم تعلق حرف الجر على خلاف الأصل ، وهذا هو الجود عند ابن فلاح . وقد اختاره أبو حيان ورجحه ابن هشام . ولعل هذا من الآراء التي انفرد بها ابن فلاح لأنني وجدت أقدم من تنهى هذا الرأي هو أبو حيان المتوفي سنة ٧٥٤ هـ وهو بعد عصر ابن فلاح المتوفي سنة ٦٨٠ هـ . (٣)

(١) المغني : ١٥٣ - الاشياء والنظائر للسيوطي : ١١ / ٢

(٢) شرح الكافية للرضي : ٣٢٦

المغني ورقه ٢١٢ من نسخة عاطف افندي الخطية

(٣) المغني : ٨٧٥ - ٨٧٦

ترتيب كان واخواتها :

يرى ابنُ فلاح أنَّ كان مقدَّمةٌ على غيرها من اخواتها معللاً ذلك بوجهين :
 احدهما - انه يعبر بها عن زمان كل حدث وثانيهما - انها اوسع تصرفاً من اخواتها .
 ثم انه يرى ان أصبح وأمسى أُختان لانهما لِيَطْرَفِي النهار، وصارها تاختان
 لاعتلال عينيها، وظل واضحى اختان لانهما لصدر النهار، وما في أوليهما
 ما أخوات للزوم ما في أوليهن وأما ليس فيثيمة لا أُختَ لها . (١)

((رُبَّ)) تفيد تقوية الفعل الضعيف بالتأخر

قال البصريون : إِنَّ رُبَّ حَرْفٍ جَرَّ
 وجاء رد الكوفيين عليهم : بانه تشكل حرفيتها بنحو رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ اِكْرَمْتُ
 فان حرف الجر ما يُقْضِي الفعل الى المفعول واكرمت هنا يتعدى بنفسه .
 ويرى ابنُ فلاح في الرد على الكوفيين : أنَّ الفعل المتأخر يضعف عن العمل
 في المفعول فيَقْوَى بحرف الجر كقوله تعالى : " إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْثَا تَعْبِرُونَ "
 لا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب وهو رأى انفرد به ابن فلاح
 و رَدُّهُ الرضي بأنَّ العادة تقوية الفعل الضعيف باللام فقط لا فادتها التخصيص
 حتى تخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في المفعول - بذلك المفعول
 فلا يستكر عطله فيه نحو لِيَزِيدَ ضَرِبْتُ . (٢)

(١) المغني : ٧٥٠

(٢) شح الكافية للرضي : ٣٣٠ / ٢

الغاء في خبر ان الداخلة على الموصول

جوز سيبويه دخول الغاء في خبر ان الداخلة على الموصول او النكرة الموصوفة كقوله تعالى : **إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** (١) والاختر يجعل الغاء زائدة وهذا ضعيف عند ابن فلاح . (٢)

الالف والتاء في جمع المؤنث السالم

الاصح عند ابن فلاح ان الالف والتاء الزائدين في جمع المؤنث السالم - علامة للجمع والتأنيث معا بدليل أن حذف أحدهما يُخلُّ بالمعنى ، وذهب البعض الى أن التاء للجمع والتأنيث والالف فارقة بين الواحد والجمع قياسا على جمع المذكر فانه ليس له الا حرف واحد . والنون تسقط في الاضافة .
وقيل : **إِنَّ** الالف للجمع والتاء للتأنيث . (٣)

اللام الواقعة في خبر المخففة من الثقيلة

اذا وقعت اللام في خبر ان المخففة من الثقيلة فبعضهم يذهب الى انها لام التأكيد وذهب أبو علي الفارسي الى انها ليست للتأكيد بل هي الفارقة بين المخففة والثقيلة . وقد ذكر ابن فلاح حجة الفارسي من وجهين ثم اجاب عنهما بالرد مثبتا ان السلام للتأكيد . (٤)

(١) سورة الاحقاف آية : ١٣

(٢) المغني : ٢٢٣

(٣) المغني : ٤١٥ - ٤١٦

(٤) المغني : ٩٨٩ - ٩٩٠

اللام في فاعل نعم وبئس

اختلف العلماء في لام فاعلها :

فجمهور النحويين على انها لتعريف الجنس تفيد العموم .

ونذهب ابن الحاجب الى انها لتعريف معهود في الذهن غير متعين في الوجود .

وقد ذكر ابن فلاح ادلة الجمهور فدلّل ابن الحاجب ، ثم ردّ على دليله مؤيِّداً

ما ذهب اليه الجمهور من أنّها تفيد العموم وهي لتعريف الجنس . (١)

دخول لام الابتداء في خبر لكنّ

ذهب البصريون الى أنّ لام التاكيد تدخل في خبر إنّ خاصة ولا تدخل في

خبر باقي اخواتها .

ونذهب الكوفيون الى أنّ اللام تدخل في خبر لكنّ واستدلوا بقول الشاعر :

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ

لانهم يرون أنّ اصلها أنّ فزیدت عليها اللام والكاف وحذفت منها الهمزة .

وقد ضعف ابن فلاح مذهب الكوفيين ورد على دليلهم وأول البيت بان اصله : ولكن
إنني من حبها لعميد ثم فِعِلْ به ما فِعِلْ في قوله تعالى : " لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي " (٢)

والاصل لكنّ أنا هو الله ربي (٣) .

الكاف في مثل أَرَأَيْتَكَ

ذهب القراء إلى ان هذه الكاف ضمير منصوب في معنى الرفع وذهب البصريون

الى انها حرف للخطاب والتاء فاعل . حجة الفراء : ان الكاف هي التاء فكانت بمنزلة

الرفع . (٤)

وردّ ابن فلاح بأن هذا ضعيف لان لفظ الكاف لفظ المنصوب وكونها بمنزلة الرفع
على خلاف الاصل ولانه كان يجب ان تظهر علامة التأنيث والتثنية والجمع في التاء
كما ظهرت في الكاف فلما لم يظهر علم فساد ما قاله الفراء لانه لا يصح تاكيدها ولا بدلاً

(١) المغني : ١١٦٧ - ١١٦٨

(٢) سورة الكهف : ٣٨

(٣) المغني : ٩٣٠ - ٩٣١

(٤) المغني : ١٠٧٦ - ١٠٨٠

وانما حَكَمَ البصريون بحرفيتها لانها لو كانت اسما لكان لها محلٌّ من الاعراب ولا سبيل الى ذلك .

كسر إنَّ بعد القسم

اختلف العلماء في همزة ان اذا وقعت بعد القسم نحو والله إنَّ زيدا قائمٌ .
فالبصريون على انها تُكسَرُ وجوباً وبه ورد السماعُ .
والغراء على انها تفتح وجوباً .

واليفداديون والكسائي على انه يجوز الوجهان مع اختيار الفتح .

وقيل يجوز الوجهان مع اختيار الكسر .

وقد نقل الرضي عن المبرد والكوفيين انها قد تفتح اذا لم يكن في خبرها اللام .
أما ابنُ فلاح فقد اغفل ذكر هذا الخلاف وذكر وجوب كسرها بعد القسم ثم قال :
والقياس عند المبرد الفتح ، على أني لم اجد من نسب الفتح الى المبرد الا الرضيُّ
ولعله أخذها من ابن فلاح ، وهذا دليلٌ على بصريَّة ابن فلاح . (١)

تضمن أنَّ المفتوحة لمعنى الشرط

قال الشاعر :

أَمَّا أَقَسَتْ وَأَمَّا أَنْتَ مَرْتَحِلًا فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذُرُ

جاءت إِمَّا الاولى مكسورة الهمزة وهي للشرط عند البصريين والكوفيين أما الثانية

فهي مفتوحة الهمزة واختلف فيها :

فذهب الكوفيون أنها للجزاء فتكون الفاء جواباً للشرطين ومذهب البصريين أنها للتعليل فتكون الفاء جواباً للشرط والعامل فيها عندهم إما محذوف يدل عليه يكلاء أو حُفِظَتْ أو هو يكلاء نفسه .

قال ابن فلاح : " ويقوى مذهب الكوفيين وقوع الفاء جواباً للشرطين " اهـ
 وذهب ابن الحاجب الى ان قوله : فَاللَّهُ يَكْلَأُ جواب الشرط ومعلل لقوله أَمَّا
 انت مرتعلا . وضح أن يكون لهما جميعا لان الشرط والعلة في معنى واحد .
 قال ابن فلاح : " وهذا ليس بشيء لان الفاء تصلح ان تكون جوابا للشرط واما العلة
 فان المعلول ناصب لها فالعلة تقتضي ناصبا فلا يصح وقوع الفاء جوابا لها فلا يصح
 اجتماعهما على جواب واحد . (١)

كسر همزة إَنَّ وفتحها بعد القول

من المواضع التي يجوز فيها الوجهان في همزة إَنَّ كونها محكية بعد القول ^{نفي} مثل : أَوَّلُ
مَا أَقُولُ اني أحمد الله .

فالفتح على انها في موضع المفرد خبر عن أول أي : أَوَّلُ قَوْلِي حمد الله .
 واما الكسر ففيه ثلاثة اقوال :

احدها - ذهب قوم الى انه مكسور على الحكاية بعد القول وهو الخبر اي : اول قولي
 الحمد لله . واختاره ابن الحاجب . واعترض عليه ابن فلاح من وجهين .
 الثاني - ذهب أبو علي الفارسي ومن تابعه : الى ان الحكاية تمنع الخبر ، فالخبر
 محذوف أي : اول قولي اني أحمد الله ثابت وبه قال الزمخشري وابن عصفور وردّه
 ابن الطراوة وابن الحاجب . (٢)

(١) : المغني ٨٤٢ - ٨٤٣

(٢) : المغني ٦٥١ - ٦٥٤

الثالث - لمعضد الدولة - ان التقدير : أَوَّلُ مَا أَقُولُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ فَتَكُونُ إِنِّي
مُحْكِيَةٌ لِلخَبَرِ وَهُوَ مَحذُوفٌ وَقَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ قال عنه ابن فلاح : " وهو سالم من الاعتراض " وقد أَفْسَدَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ .

أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ

ذهب البصريون الى أَنَّ الْأَصْلَ : " لِأَنَّ كُنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ " فمُنْطَلِقًا مَنْصُوبٌ بِكَانَ الْمَقْدَرَةُ وَأَصْلُ أَمَّا لِأَنَّ مُحْذَفٌ لَمْ يُتَعْلِلْ وَيَقِيتُ أَنَّ الْمَصْدَرِيَّةُ مُحْذِفَةٌ
كَانَ وَعَوَّضَ عَنْهَا مَا فَصَّارَتْ أَمَّا وَأَنْتَ اسْمٌ كَانَ الْمَحْذُوفَةُ وَلَيْسَتْ أَمَّا هَذِهِ جَزَاءٌ بَلْ هِيَ مَنْصُوبَةٌ
بِأَنْطَلَقْتُ بَعْدَ حَذْفِ اللَّامِ مِنْهَا .

وذهب الكوفيون الى أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ هُنَا فِي مَعْنَى الشَّرْطِ وَمَا زَائِدَةٌ وَلَيْسَتْ عَوْضًا عَنْ فِعْلٍ وَالْفِعْلُ النَّاصِبُ مَحْذُوفٌ وَيُرُون أَنَّ قِرَاءَةَ هَمْزَةٍ بِكسرِ الْهَمْزَةِ وَقِرَاءَةُ الْجَمْهُورِ بِفَتْحِهَا مِنْ قَوْلِهِ
تَعَالَى : " أَنْ تَظِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى " (١) سَوَاءٌ لِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ
الْمَكْسُورَةِ . قَالَ ابْنُ فَلَاحٍ مُؤَيِّدًا مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ : وَيَقْوَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ وَقَوَّعَ الْفَلَّاءُ فِي جَوَابِهَا
فِي قَوْلِهِ : فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ وَمَا ذَكَرَهُ الْبَصَرِيُّونَ مِنْ تَقْدِيرِ الْفِعْلِ فَعَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ . (٢)

معنى " ما " في التعجب

" ما " في قولك : مَا أَفْعَلَهُ اسْمٌ وَلَيْسَتْ بِحَرْفٍ وَاخْتَلَفَ فِيهَا فَعِنْدَ سَيُوبِيهِ وَمَنْ تَابَعَهُ انْهَبَا
نَكْرَةً غَيْرَ مَوْصُولَةٍ وَلَا مَوْصُوفَةٍ وَذَهَبَ الْآخِضُونَ إِلَى أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ وَهَبَرَهَا مَحْذُوفٌ .
وذهب الكوفيون الى انها استفهامية دخلها معنى التعجب . وقد ذكر ابن فلاح ثلاثة أدلة
لمذهب سيوبيه تضمنت الردَّ على الآخضين والكوفيين مما يدل على ذهابه مذهب سيوبيه . (٣)

عمل " ما " المشبهة بليس

ذهب البصريون الى أَنَّ مَا الْحَاجَازِيَّةَ تَعْمَلُ فِي الْجَزَائِينَ عَمَلٌ لَيْسَ .

(١) سورة البقرة آية : ٣٨٢

(٢) المغني : ٨٣٩ - ٨٤٣

(٣) المغني : ١٢٠٠ - ١٢٠١

ونذهب الكوفيون الى أن «ما» عملت في الأول فقط وأما نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض .
يقول ابن فلاح في مذهب الكوفيين : " وهذا ضعيف لأن هذا انما يكون في الحرف
المعدي للفعل فاذا حُذِفَ الحرف وصل الفعل الى المعمول فنصبه وهذه العلة
معدومة ههنا . (١)

« ما الكافة حُرْفٌ أَمْ اسْمٌ ؟ »

ذهب الجمهور الى أن «ما» الكافة حُرْفٌ

ونذهب ابن رستويه وقوم من الكوفيين الى انها اسم نكرة مبهمة بمنزلة الشأن والجملة
بعدها خبرها .

قال ابن فلاح في هذا المذهب : " وهذا ضعيف لأنها في محلّ الابتداء ولا يتبدأ
بالنكرة من غير شرط " اهـ

وقد نقل عن ابي علي الفارسي انها نافية (٢)

ابا مال عمل لِكِنَّ إِذَا خُفِّتْ

اذا خففت لِكِنَّ بطل عملها مطلقا لانها اشبهت لِكِنَّ العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها
في عدم الفعل .

ونذهب يونس الى انها اذا كانت مخففة تعمل بمنزلة المشددة وليست عنده حُرْفٌ عطَفَ
لدخول الواو عليها وان الاسم بعدها يكون معمول الفعل وفيها ضمير الشأن والجملة
بعدها خبرها .

قال ابن فلاح : " وقوله ضعيف لانه لم يظهر لها عمل اصلا ولو كانت عاملة لظهر من بعض
المواضع واما دخول الواو عليها فانا نقول اذا دخلت عليها انتقل العطف اليها وبقيت
لِكِنَّ تفيد الاستدراك " (٣)

(١) المغني : ٨٤٤ - ٨٤٥

(٢) المغني : ٩٧٦ - ٩٧٧

(٣) المغني : ١٠٠٦ - ١٠١١

تأتي لا بمعنى غير

قالوا : جئت بلا شيء ، وغضبت من لا شيء .
 ذهب بعض العلماء الى أنَّ لا في هذه الامثلة بمعنى غير وما بعدها مجرور بالاضافة
 وهو قول نسبه ابن هشام الى الكوفيين (١)
 اما ابن فلاح فانه بعد ان نقل هذا القول عن بعضهم قال : " والصحيح انها حرف
 وما بعدها مجرور بالحرف قبلها " (٢)

لات

اختلف في لات :
 ذهب البصريون الى انها مشبهة بليس .
 وذهب الكوفيون الى انها نافية للجنس تعمل عمل إنَّ
 وذهب ابو عبيد الى انها نافية للجنس وأنَّ التاء متصلة بحين .
 وذهب الاخفش الى انها غير عاملة والنصب بعدها باضمار فعل
 وذهب بعضهم الى انها ليس قلبوا ياء ها الفاء وسينها تاء ، وقد نيب هذا الى ابن ابي الربيع
 وذهب بعضهم الى انها فعل كَمَاتَ
 وذهب بعضهم الى انها حرف جر في قوله : ولات أو ان
 قال ابن فلاح : " والعرج مذهب البصريين " ثم بدأ يسوق الأدلة ويؤيد على غيرهم من
 المذاهب بالتضعيف والابال . (٣)

لعل مركبة ام مفردة ؟

ذهب ابن فلاح الى ان الصحيح في لعل أنها غير مركبة وهو مذهب الكوفيين ، ورجحه
 جماعة من متأخري البصريين .
 وذهب المبرد وجماعة من البصريين الى انها مركبة من اللام وعل . (٤)

(١) مغني ابن هشام : ٣٢٢

(٢) المغني : ٨٦٤

(٣) المغني : ٨٦٥

(٤) المغني : ٨٧٧

كَانَ لِلتَّشْبِيهِ أَمْ لِلتَّحْقِيقِ ؟

قالوا : كَانَكَ بالدنيا لم تَكُنْ وكأنك بالآخرة لم تَزَلْ
يرى الكوفيون والزجاجيُّ أَنَّ معنى كَانَ هنا الوجوب والتحقيق ، ويرى البصريون ان كَانَّ
للتشبيه ولا معنى لها عندهم غيره .

قال ابن فلاح : " والاجودُ أَنْ تكونَ للتشبيه والمعنى في نحو كأنك بالليل قد أُقْبِلَ -
تشبيه الحالة المنتظرة لثبوتها وتحققها عند المتكلم بالحالة الموجودة المتحققة . (١)

لَكِنَّ : بسيطة ام مركبة ؟

في لكن مذهبان :

احدهما - انها مفردة عدد حروفها خمسة وهو مذهب البصريين .
والثاني - انها مركبة وهو مذهب الكوفيين وفي تركيبها عندهم ثلاثة اقوال :

احدها - لجمهورهم - انها مركبة من لا وَأَنَّ والكاف زائدة .
الثاني - للفراء - ان اصلها لكن الساكنة وَأَنَّ المشددة المفتوحة .
الثالث - بعضهم - واختاره السهيلي - انها مركبة من لا وَكَأَنَّ .

اما ابن فلاح فانه اختار مذهب البصريين وقال عن الكوفيين : " ومذهبهم ضعيف
لان التركيب على خلاف القياس ثم دعوى زيادة الكاف في وسط الكلمة وحذف الهمزة
فيه ضرب من علم الغيب . (٢)

معنى لَكِنَّ الاستدراك

يرى ابن فلاح انه يشترط وقوعها بين كلمتين متغايرتين بالنفي والايجاب .
ونذكر في توجيه قوله تعالى : " وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنْارَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ " (٣)
ان الآية لم تدل على انتفاء الفشل ، والتنازع لا انتفاء رؤيتهم كثيراً . بدليل سلامتهم من الفشل

(١) المغني : ٨٨٩

(٢) المغني : ٨٧٦ - ٨٧٧

(٣) سورة الانفال آية : ٤٣

والتنازع فحذف سبب التسليم وهو نفي الرؤية وأقام السبب مقامه وهو التسليم وهذا تحقيق الاية عند ابن فلاح ذكره في بحث " لكن هو توجيه مسبق إليه . (١)

افادة الحرف مع الاسم

يوافق ابن فلاح الجمهور على أن الفائدة حاصلة من تركيب الحرف مع الاسم في النداء في مثل : يا زيد بناءً على ان " يا " نائية مناب الفعل " ادعو " اعلان النداء اسم للفعل . ويرى ابو علي الفارسي في الايضاح ان الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلام مفيد في النداء . (٢)

تعريف الاسم

يرى ابن فلاح ان أقرب حدود الاسم هو :

« كل كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن بزمان معين » ثم بين محترزات هذا الحد وما يرد عليه من اعتراض وهو حد ذكره السيرافي وابن الحاجب وابن هشام ثم عقب على تعريف الاسم الذي أخذ به الزمخشري بأنه حد غير مانع . (٣)

من علامات الاسم

أضاف ابن فلاح الى علامات الاسم المشهورة التي يعرف بها الاسم علامات قل من ذكرها « منها النداء ولا م الابتداء ، واو الحال والتثنية والجمع ويا النسب والتأنيث والتصغير والتكسير والأخبار عن الفاعل والمبتداء والاضافة والتعريف بالعلمية والوصف وكنه عبارة عن شخصي وكونه مفعولاً . (٤)

(١) المغني : ٨٩٥

(٢) المغني : ٣٥

(٣) المغني : ٥٢

(٤) المغني : ٦١-٦٦

وقوع أسماء الشرط والاستفهام فاعلة

ذهب ابنُ فلاح إلى ما ذهب إليه البصريون من أنَّ أسماء الشرط والاستفهام لا تقع فاعلة لأنه لا يعمل فيها ما قبلها .

وقد خالف ابنُ فلاح الكوفيين المجوزين ذلك محتجين بقوله تعالى : " أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا " فَإِنَّ كَمْ - عندهم - فاعلةٌ يَهْدِ وهذا ما ذهب إليه الفراء والاختش .
أما البصريون فيرون أنَّ كَمْ مفعولةٌ أهْلَكْنَا والفاعل هو المصدر أى : الهُدْيُ أو الأمر . (١)

تنوين جمع المؤنث السالم

الأصحُّ عند ابن فلاح - في تنوين جمع المؤنث السالم - أنه تنون مقابلة لنون جموع المذكر السالم ثم علل هذا التصحيح وأقام الأدلة عليه .
ويرى الرَّبِيعِيُّ أنه تنوين الصرف ورده ابن فلاح وقيل أنه تنوين عوض عن الفتحة في حالة النصب وهذا ضعيف عند ابن فلاح . (٢)

عمل كَانَ واخواتها في اسمائها واخبارها

ذهب ابنُ فلاح إلى ما ذهب إليه البصريون من أنَّ كَانَ واخواتها ترفع المبتدأ تشبيهها بالفاعل اسما لها وتنصب خبره تشبيهها بالمفعول خبرا لها وليس أفعالا ومفعولا .
وذهب جمهور الكوفيين إلى أنَّ هذه الأفعال لا تعمل في المرفوع شيئا وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفراء فذهب إلى أنَّها عملت فيه الرفع تشبيهها بالفاعل واتفقوا على أنَّها تنصب الخبر، ثم اختلفوا في نصبه فقال الفراء تشبيهها بالحال وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال .

وقد ضَعَفَ ابنُ فلاح رأى الكوفيين هذا بثلاثة أوجه :-

- ١- أن الحال يسوغ حذفها وليس كذلك المنصوب بها .
- ٢- أن الحال تأتي بعد تمام الكلام ولا يتم بالناقصة منها مع المرفوع كلام .
- ٣- أن خبرها قد يكون معرفة باللام والاضمار وذلك لا يقع حالا . (٣)

(١) المغني : ٤٥٠

(٢) المغني : ٤٢١ - ٤٢٣

(٣) المغني : ٧٩٢ - ٧٩٣

معنى كان بعد الشرط

قال تعالى : " إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبْلِ " .

يرى الجرد ان كان بمعنى الماضي ولم يغيرها الجزاء الى الاستقبال ويؤول وقوع الفعل الماضي في خبرها بتقدير " قَدْ " أي قَدْ قُدَّ . والأصحُّ عند ابنِ فلاح ان حَرَفَ الشرط صَحَّفَ كان من الماضي الى الاستقبال قياساً على سائر الافعال والمعنى: إِنْ يَكُنْ قَمِيصُهُ قُدَّ، أَيْ: إِنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ قُدَّ، فَالْعِلْمُ لَمْ يَقَعْ بَعْدُ وَعَلَى هَذَا فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ قَدْ لِتَفَايِرِ دَلَالَةِ كَانَ وَخَبَرِهَا عَلَى الزَّمَنِ . (١)

دلالة كَادَ على الاثبات والنفي

في ذلك ثلاثة أقوال :

- ١- أصحها عند ابنِ فلاح - انها في الاثبات تدلُّ على الاثبات وفي النفي تدل على النفي قياساً على غيرها من الافعال .
 - ٢- القول الثاني - انها في الاثبات تدل على النفي وفي النفي تدل على الاثبات بخلاف سائر الافعال .
 - ٣- القول الثالث - انها في الاثبات تدل على الاثبات كسائر الافعال وفي المستقبل المنفي تدل على النفي وفي الماضي المنفي تدل على الاثبات وإلى القول الاول ذهب الزمخشري في المفضل .
- وقد ساق ابنُ فلاح دليل المذهبين الثاني والثالث ثم تولى الردَّ عليهما . (٢)

(١) المنفي : ٨٠٧ - ٨٠٨

(٢) المنفي : ١١٤٩ - ١١٥٣

المطلب السابع
آراؤه وترجيحاته في التراكييب

اولا - آراؤه

حذف أحد مفعولي أفعل التفضيل

يتعدى أفعل التفضيل الى أول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام ويبقى الثاني منصوبا نحو : **أَنَا أَكْسَى مِنْكَ لِعَمْرِو الشَّيَاطِ** .

وَنَسِبَ الثَّانِي بِأَفْعَلٍ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مَفْعُولًا ثَانِيًا

وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بأفعل فيكون ثاني مفعول أفعل والفعل مع مفعوله الاول محذوفين ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لأفعل بوجه .

ومنع ابن فلاح حذف أحد المفعولين دون الآخر في باب علمت والأولى عنده **أَنْ يُقَالَ : هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ عِلْمًا زَيْدًا** منطلقا .

هذا المجاء منقولا عن ابن فلاح في شرح الكافية للرضي ولم أجده لغيره . (١)

تعليق فعل القلب عن المفعول الاول

يَرَى أَنَّ الْأَجُودَ فِي فِعْلِ الْقَلْبِ أَنْ لَا يَعْلُقَ عَنِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ إِذَا صَدَّرَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي بِكَلِمَةِ الْاسْتِفْهَامِ نَحْوُ : **عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ ؟**

وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة . (٢)

الجملة الشرطية بمنزلة المفرد

يرى ان جملة الشرط بمنزلة المفرد لانها لا تستقل بالافادة دون جملة اخرى (٣)

حذف الفاعل الضمير

يرى ابن فلاح انه من المحال ان يكون الضمير مستترا في حروف الفعل وان الفاعل محذوف في حكم المنطوق به كما حذف من الصلة . (٤) .

(١) شرح الكافية للرضي : ٢٢٠ / ٢

(٢) المغني : ١١١١ - ١١١٢

(٣) المغني : ٦٦٠

(٤) المغني : ٤٥٩

الجار والمجرور ينوبان عن الفاعل

يؤى ابن فلاح انه إذا أُقيم الجار والمجرور مقام الفاعل فلا يصح أن مجموعهما قائم مقام الفاعل ، وقيل : انه الاسم المجرور وحده وقيل : حرف الجر وحده . (١)

تعريف الظرف باضافته الى الجملة

يؤى ابن فلاح أن الظرف يتعرف اذا اضيف الى الجمل نحو : أتيتك يوم قدم زيد الحار ، ودليل تعريفه جواز وصفه بالمعرفة ، وهو رأى انفرد به ابن فلاح ونقله عنه الرضي (٢) وقال معقبا عليه : " ومع غرابية هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية أو المبتدأ في الاسمية نكرة نحو : يوم قدم أمير ... الخ (٣)

في باب الاخبار بالذى وفروعه

توضيح : اذا قلت ضربت زيدا وأردت الاخبار عن زيد بالذى وفروعه قلت : الذى ضربته زيد أو عن التاء قلت : الذى ضرب زيدا أنا بتقديم اسم الموصول وتأخير الاسم المخبرية ووضع عائد الى الموصول مقام ذلك الاسم وهذه شروط الباب فان فُقِدَ احداها لم يصح الاخبار فيمتنع الاخبار في الاسم الذى أحد جزئيه ضمير عائد على غير الموصول كغلامه من قولنا : زيد ضربت غلامه قالها راجع الى زيد وان استغني عنه بضمير آخر نحو : زيد ضاربه اخوه جاز الاخبار عن أحد الضميرين أى ضمير شئت وقد منع ابن فلاح في المغني عن الاخبار عن احدهما لان عودهما على المبتدأ سابو على استحقاق الموصول لهما ويتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وقد يكون هذا ما انفرد به ابن فلاح وقد نقله عنه الرضي (٤) في شرح الكافية ورد عليه بقوله : " وليس ايضا بشيء ان لا يلزم بقاء ما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدليل صحه الاخبار عن تاء ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدأ على ارتباط الضميرين به بل يكتفى باحدهما . (٥)

(١) المغني : ٥٤٠

(٢) شرح الكافية للرضي : ١٠٥/٢

(٣) المغني : ٧٤

(٤) شرح الكافية للرضي : ٤٨/٢

(٥) المغني : ورقة ٣٣٨ من مخطوطته في عارف افندى باستانبول .

ثانيا - ترجيحاته :

هل المصدر المؤكد نائب عن الجملة ؟

قالوا إِنَّ الكلامَ مختص بالفيد لانه يقع صدرا مؤكداً والمصدرُ المؤكد ينوب عن تكرار الجملة فهي مُسماة . وهذا ضعيف عند ابن فلاح لِأَنَّ المصدرَ المؤكِّدَ - عنده - ينوب عن الفعل باعتباره حركة الفاعل لاعتبار الجملة . (١)

استعمال العلم اذا ثني استعمال النكرة

اذا تنكر العلم بتثنيته أو جمعه فإينُ يعيش وغيره يجوزون استعماله تَكْسِرةً ويصفونه بالنكرة .

وَأما ابن الحاجب فلا يجوز ذلك ويوجب تعريفه بلام العهد عوضاً عن تعريف العلمية . وقوى ابن فلاح مذهب ابن الحاجب باستقراء كلام العرب ، وسوغ استعماله نكرة على لغة من اضاف العلم وأدخل عليه اللام .

أصالة الفاعل والمبتدأ وفرعيتهما

يبدو أَنَّ ابن فلاح يُوجِّحُ مذهب الخليل في أصالة الفاعل وَحُلِّ المبتدأ عَلَيْهِ بدليل تقديم الكلام عنه على الكلام عن المبتدأ .
وزهبَ سببويه إلى أَنَّ المبتدأ هو الأصل والفاعل محمولٌ عليه .
وزهبَ الاخفش وابن فلاح إلى أَنَّ كل واحدٍ منهما أصلٌ بنفسه (٣)

تقديم الفعل على فاعله

يذهب ابن فلاح مذهب البصريين إلى انه يجب ان يكون الفعل مقدماً على فاعله خلافاً للكوفيين الذين أجازوا تقديم المرفوع على رافعه . فنحو : قائم زيد من باب الفاعل عندهم ، وليس منه عند البصريين لانه لا يجب تقديمه .
وقد أول ابن فلاح ما احتج به الكوفيون من قول الشاعر :

(١) المغني : ٣٧

(٢) المغني : ٣٠٨

(٣) المغني : ٤٤١ - ٤٤٢

فَظَلَّ لَنَا يَوْمَ لَذِيذُ بِنْعَمَةٍ فَعَلَّ فِي مَقِيلٍ نَحْسَهُ مَتَغَيَّبٍ

فانهم يعربون " نحسه " فاعل " متغيب " متقدم عليه .

قال ابن فلاح : (وما ذكرنا من العلل القويّة يُحوج الى تأويله وتأويله متغيب على النسبة ثم حذفنا " يا " النسبة) اهـ وعلى هذا فيكون " متغيب " خبراً عن " نحسه " (١)

رافعُ الفاعِلِ

مذهبُ الجمهورِ من النحاة أنَّ العاِملَ في الفاعلِ لفظيٌّ وهو الفعلُ أو ما أشبهه .

ومذهب جماعة من المحققين الى انه معنوى وهو اسنادُ الفعلِ اليه .
ومذهب الكسائي الى ان الفاعل يرتفع بالتركِ الفعلِ في مثل : مَا قَامَ زَيْدٌ قال ابن فلاح :
(وهذا ضعيفٌ لأنَّ الرفعَ يكون لفظاً او في حكم اللفظ وهو الاسنادُ وأما الترك فبمعنى
منهما) (٢) وعلى هذا فإن ابن فلاح جَمَعَ بين مذهب الجمهور والمحققين .

معنى الفاعل في الجملة

ألقى النحاةُ الفاعلَ على المسند اليه في مثل مَاتَ زَيْدٌ وَسَقَطَ الْحَايِطُ وَخَصَّ السَّعْمُ
وما قَامَ زَيْدٌ وهل قَامَ زَيْدٌ مع أنَّ نسبةَ الفعلِ الابدائية الى الفاعل غير متحققة .
وقد تولى ابن فلاح ايضاح ذلك : أما في صورة الاثبات فالفعل عند النحويين صيغة
تقتضي حصولَ المصدرِ للفاعلِ وحصولَ المصدرِ أَعْمٌ من حصوله بايجاده فقام زَيْدٌ يسدل
على حصول القيام باختياره ومات زَيْدٌ يدل على حصول الموت في ذاته من غير اختياره .
وأما في صورة النفي والاستفهام ففيه جوابان :

- ١- ان المقصود نسبة الفعل الى الفاعل بوجه ما من اثبات او نفي .
- ٢- ان النفي والاستفهام معانٍ طارئةٌ بعد استقرار رفع الفاعل ولم يتغير اعرابه بدخولها
لانها تغير المعنى من غير تعرض للفظ . (٣)

(١) المغني : ٤٥٠ - ٤٥٢

(٢) المغني : ٤٥٤ - ٤٥٥

(٣) المغني : ٤٥٦

رأيه في لغة " اكلوني البراغيث "

يرى سيويه أَنَّ الواو علامة للجمع وهو حرف قياسا على الحاق علامة التانيث وليس بفاعل .

قال ابن فلاح : " وهذا ضعيف لثلاثة أوجه : ... الخ

ثم عَدَّ أوجه الضعف وأبطل حرفية الواو ،

ثم أَقَرَّ أَحَدَ المذهبين القائلين بِأَنَّهَا فاعلة والمظهر بعدها بدل منها ، وَأَنَّ المظهرات

مبتدآت وما قبلها خبر عنها . (١)

الحاق التاء في الفعل

ذهب بعض العلماء في قوله تعالى : " قالت نطة " (٢) إلى أن النطة انثى لتأنيث الفعل .

ويرى ابن فلاح ان هذا غير مستقيم لجواز مراعاة لفظ التانيث وان كان ذكراً لِأَنَّ النطة من أسماء الاجناس التي يفرق بين مفردا وجمعها بحذف التاء وان كان ذكراً ،

ولا يمكن الفرق بين المذكر والمؤنث بحذف التاء (٣)

عود الضمير من الفاعل الى المفعول

يرى ابن فلاح في مذهب الاخفش وابن جني في جواز عود الضمير من الفاعل الى المفعول أنه أولى ما ذهب اليه الجمهور من منع ذلك لان المفعول وإن تأخر فينوي به التقديم قياسا على الفاعل لانهما يشتركان في ايجاد الفعل ويقوى ابن فلاح قولهما بقول سيويه : وانما يقدمون في كلامهم ما هم ببيانه أعنى وأهم .

وجاء ذلك في قول الشاعر : جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عِدَّتِي بِنِ حَاتِمٍ

وقول الآخر : لَمَّا عَصَى اصْحَابُهُ مَعْصِيَا .

وحمل الجمهور ذلك على الضرورة أو على تأويل الكلام . وردَّهم ابن فلاح (٤)

(١) المغني : ٤٦٣ - ٤٦٤

(٢) سورة النمل ايه : ١٨

(٣) المغني : ٤٩٤

(٤) المغني : ٥٠٥ - ٥٠٨

تقديم معمول الخبر

جَوَزَ ابْنُ فُلَاحٍ نَحْوُ : زَيْدًا غَلَامُهُ ضَرْبُ لَانَ الْمَفْعُولِ تَقْدِمُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فَعَادَ الضَّمِيرُ عَلَيْهِ

وهذا خلاف ما عليه الفراء فإنه منع ذلك لِأَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ لَا يَتَقَدَّمُ عِنْدَهُ فَكَذَا مَعْمُولُ الْخَبَرِ (١)

نيابة المفعول الثاني عن الفاعل

الْفِعْلُ السَّعْدِيُّ إِلَى مَفْعُولَيْنِ لَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا مِثْلُ :

عَلِمْتُ وَأَخَوَاتُهُ إِذَا بَنِي لِلْمَجْهُولِ فَلَا يِقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ إِلَّا الْأَوَّلُ هَذَا مَا يَرَاهُ ابْنُ فُلَاحٍ وَهُوَ
مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مُخَالَفًا فِي ذَلِكَ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ كَابْنِ دُرُسْتَوَيْهِ وَابْنِ عَصْفُورٍ فَانْهَمُ أَجَازُوا
إِقَامَةَ الثَّانِي إِذَا كَانَ نَكْرَةً نَحْوُ ظَنَّ قَائِمٌ زَيْدًا لِعَدَمِ اللَّيْسِ وَمَنْعُوهُ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً نَحْوُ ظَنَّ
زَيْدٌ أَبَاكَ لَثَلَا يَلْتَبِسُ الْمَعْلُومُ بِالظَّنُونِ . ثُمَّ أَقَامَ ابْنُ فُلَاحٍ الدَّلِيلَ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبَ

إِلَيْهِ . (٢)

عامل الفاعل في باب التنازع

إِذَا تَوَجَّهَ عَامِلَانِ إِلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ عَلَى جِهَةِ الْفَاعِلِيَّةِ نَحْوَ قَامَ وَقَعَدَ زَيْدٌ
فَعِنْدَ الْفَرَّاءِ أَنَّ الْفَاعِلَ يَرْتَفِعُ بِالْفَعْلَيْنِ .

وَمَذْهَبُ الْكَسَائِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ رَفْعُهُ بِالثَّانِي عَلَى حَذْفِ فَاعِلِ الْأَوَّلِ .
وَيُرَى ابْنُ فُلَاحٍ أَنَّ كِلَا الْمَذْهَبَيْنِ بَاطِلٌ ثُمَّ يَبَيِّنُ وَجْهَ الْبَطْلَانِ وَيَرْجِّحُ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ
وَهُوَ أَنَّ الْأَوَّلَى رَفْعُهُ بِالثَّانِي وَيَجُوزُ أَعْمَالُ الْأَوَّلِ . (٣)

عمل الأفعال من باب التنازع

إِذَا تَوَجَّهَ الْعَامِلُ الْأَوَّلُ فِي بَابِ التَّنَازُعِ إِلَى الْمَعْمُولِ عَلَى جِهَةِ الْمَفْعُولِيَّةِ

وَتَوَجَّهَ الْعَامِلُ الثَّانِي إِلَيْهِ عَلَى جِهَةِ الْفَاعِلِيَّةِ . أَوْ تَوَجَّهَ الْعَامِلَانِ عَلَى جِهَةِ الْمَفْعُولِيَّةِ

- فَالْبَصْرِيُّونَ يَخْتَارُونَ أَعْمَالَ الثَّانِي وَالْكُوفِيُّونَ يَخْتَارُونَ أَعْمَالَ الْأَوَّلِ وَحُجَّةُ الْكُوفِيِّينَ

مِنْ وَجْهَيْنِ :

(١) الْمُفْنِي : ٥٠٤

(٢) الْمُفْنِي : ٥٣٢

(٣) الْمُفْنِي : ٥٥٥ - ٥٥٧

١ - ان الاول اسبق فهو اقوى

٢ - ان اعمال الاول يقتضي تقدم الظاهر على المضمرة، وهذا الوجه ضعيف عند ابن فلاح وحجة البصريين من وجهين

١ - ان اعمال الاول يؤدى الى الفصل بين العامل والمعمول وهذا ضعيف عند ابن فلاح

٢ - ان في اعمال الاول ابطال ما حافظت عليه العرب من اعتبار القرب .

ثم يقول ابن فلاح ، : " وقد جاء في الشعر على المذهبين " ثم ذكر امثلة لذلك . (١)

العامل في الابتداء

نقل ابن فلاح في ذلك سبعة أقوال :

ارتضى أحدها وهو لجمهور المحققين من البصريين - أنَّ العامل في الابتداء الابتداء^٢ وهي علة مركبة من ثلاثة أوصاف :

١ - التجرد من العوامل اللفظية لفظا او تقديرا .

٢ - والتعرض لدخولها .

٣ - والاستناد .

ثم نقل ابن فلاح ستة أقوال أخرى منها ما هو للمهرد او للزجاج وللکسائي او للفرّاء

او لبعض المتأخرين او لبعض الكوفيين ثم يتولى الاعتراض على جميع هذه الاقوال . (٢)

تَحْمُلُ الخبر الجامد للضمير

الخبر المفرد الجامد لا يتحمل ضميراً عند البصريين ويتحمل الضمير عند بعض الكوفيين كالکسائي ومن معه والرماني والرَّبِيعي .

وحجة البصريين من وجهين :

١ - لو تحمل الضمير لَعَمِلَ عَمَلُ الفاعل في الفاعل فرفع الظاهر كالشقيق .

٢ - ان الجامد دال على الذات فقط .

وحجة الكوفيين انه اذا قيل : زيد اخوك فزيد اسم للذات والاخ اسم للوصف النسبي

الخاص بمفهوم الاخ سنَدُ الى زيد فثبت ان فيه ضميرا .

(١) المغني : ٥٥٩ - ٥٦٩

(٢) المغني : ٥٨٢ - ٥٨٩

ويذهب ابن فلاح الى ما ذهب اليه الكوفيون ويردُّ على ادلة البصريين بأنَّ عدم رفع الجامد للظاهر لينحط عن رتبة المشتق ولا يُسَلَّمُ بأن الجامد دالٌّ على الذات فقط بل على الذات المتصقَّة بالحدث . (١)

الخبر لا يكون جملة

يَسِيلُ ابنُ فلاح مع بعض المحققين الى ان الخبر لا يكون الا مفردا ولا يكون جملة لان الخبر هو القول مقتضي نسبة أمر الى أمر بالنفي أو بالاثبات .
فاذا قيل : زَيْدٌ ضَرَبَ غلامه عمرا فالسندُ الى زيد في الحقيقة اختصاصه بـغُلامٍ صدر منه الضرب فتقدير الخبر : زيد مختصُّ او مَالِكٌ لغلامٍ صدر منه الضرب ، فالخبر مَالِكٌ إِلَّا أَنَّ المالكية صفةٌ إضافة لا يمكن تعريفها الا بذكر مضافاتها . (٢)

اقامة الظاهر مقام الضمير الرابط

ذكر ابن فلاح الخلاف في جواز اقامة الظاهر مقام الضمير الرابط في جملة الخبر وكان رأى سيويوه انه يجوز في الشعر ان كان بلفظ الاول ولا يجوز ان كان بغير لفظه وذهب الاخفش الى جوازه مطلقا ومنعه بعضهم مطلقا ثم يسوق ادلة كل واحد من هؤلاء . ثم يبين ابن فلاح بانه قد ورد في التنزيل آيات تقتضي عود الظاهر على الظاهر وذكرها كقوله تعالى " والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا تكلف نفسا الا وسعها " . ووضح ان ابن فلاح يقوى ما ذهب اليه الاخفش موافقة للتنزيل الكريم . (٣)

ترتيب حذف الضمير الرابط اذا كان منصوبا متصلا

يرى ابن فلاح ان أحسنه ما حُذِفَ من الصلة لطول الموصول ثم حذَفَ من الصفة لانها غير لازمة للموصوف مع كونها اتما للاول كالموصول .
ثم حذفه من الحال لانها صفة الفعل والصفة صفة للذات ثم حذفه من خبر المبتدأ وجاء هذا في الآخر لانه لا يشترط فيه العائد من الخبر الجامد عند البصريين وليس تما للاول ولانه اذا حذف الضمير تسلط الفعل على المبتدأ فنصبه . (٤)

(١) المغني : ٦١٥ - ٦٢٠

(٢) المغني : ٦٢٣

(٣) المغني : ٦٣١ - ٦٣٤

(٤) المغني : ٦٤٢ - ٦٤٤

تعلق الخبر اذا كان ظرفاً

مذهب الكوفيين انه لا يتعلق الظرف بشيء * وهو منصوب على الخلاف لمخالفته للمبتدأ نحو : زيدٌ عندَكَ .

وقد أبطل ابن فلاح مذهبهم بالعكس والنقض .

ثم ذكر مذهب البصريين بأنه لا بد له عندهم من متعلق لانه معمول فلا بد له من عامل واختلفوا في متعلقه ثم ذكر الخلاف فيه مَقْرَأَ مذهب اثبات المتعلق للظرف . (١)

تعقيبه على أبي علي الفارسي في استتار متعلق الظرف

ذكر ابن فلاح ان الظرف يتعلق بسحذوف في مواضع ويقدر المحذوف بالالفاظ العامة كمستقر وحاصل وكائن ويحذف اختصاراً ولا يجوز اظهاره لان الظرف نائب عنه فلم يجمع بينهما .

وقال ابو علي : عامل هذا الظرف شريعة منسوخة .

وقال ابن فلاح وفي كلامه نظر لان المنسوخ كان مشروعا ثم ترك العمل به وعامل الظرف لم يُنطَقْ به أبداً . (٢)

تقدم الظرف على المبتدأ

اذا تقدم الظرف على المبتدأ من غير اعتماد ارتفاع الظاهر به عند الكوفيين والاعفش في أحد قوليه كما يرتفع بالفعل .

وقال البصريون انه خبر ينوي به التأخير نحو عندك زيد فان اعتمد الظرف رفَّعَ الظاهر بالاتفاق .

وابن فلاح يقيم الدليل على مذهب البصريين من ثلاثة اوجه مع الرد الضمني خلال هذه الاوجه على الكوفيين دون ان يذكر دليلهم مما يدل على نهايه مذهب البصريين . (٣)

(١) المغني : ٦٥٨

(٢) المغني : ٦٦٢

(٣) المغني : ٦٦٩ - ٦٧٠

رأيه في مثل قائم زيد

يرى البصريون أَنَّه يجوز التقديم والتأخير في مثل هذا التركيب المكون من مبتدأ وخبر وليس فيه ما يقتضي وجوب التقديم أو التأخير .
ونذهب الكوفيون والاخفش الى ان الظاهر يرتفع بالخبر اذا تقدم وتبطل الخبرية وحجتهم من وجهين :

- ١- ان المبتدأ ذات والخبر صفة والذات قبل الصفة بالاستحقاق .
 - ٢- ان الخبر لا بد وان يتضمن الضمير فلو قُدِّم لادى الى الاضرار قبل الذكر .
- وقد رد ابن فلاح على هذين الوجهين بان الوجه الاول يقتضي ان يكون تقديم المبتدأ أولى لا واجبا وان الوجه الثاني أَنَّ الخبر ينوى به التأخير فلا يكون اضرارا قبل الذكر .
ثم فصل ابن فلاح حجة البصريين من الآية والشعر والاستعمال والمعنى وهكذا يقف ابن فلاح مع البصريين في هذا التركيب (١)

تقديم اخبار كان واخواتها عليها

ذهب البصريون الى جواز تقديم اخبار كان واخواتها عليها عدا ليس وما في اوله ما ، خلافا للكوفيين ثم ذكر حجة كل من الفريقين .

وهذا الذى ذكره ابن فلاح من خلاف بين المذهبين في تقديم أخبار هذه الافعال عليها لم أجده في المصادر، وانما المذكور فيها تقديم الخبر على مادام وليس وما زال واخواتها ثم ان هناك خلافاً في توسط اخبار هذه الافعال بينها وبين اسمائها غير ان الشيخ خالد الازهرى قال : وتقدم أخبارهن عليهن جائز عند البصريين ولم يذكر رأى الكوفييين .
والظاهر ان ابن فلاح عدَّ وجود كان وعدمها سواء من حيث تقدم الخبر عليها وعدمه والتمس الخلاف بين المذهبين من خلافهم في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ الذى ذكره في بحث تقديم الخبر في مثل قائم زيد فقد جوزه البصريون ومنعه الكوفيون ثم رجح رأى البصريين وعلى هذا فيكون ابن فلاح مع البصريين في جواز تقديم اخبار كان واخواتها عليها . (٢)

(١) المغني : ٦٢٥ - ٦٢٨

(٢) المغني : ٦٢٦ - ٨١١

عَامِلٌ إِذَا الْفَجَائِيَّةُ

يرى ابنُ الحَاجِبِ أَنَّ الْعَامِلَ فِي إِذَا مَعْنَى الْمَفْجَأَةِ فِي قَوْلِكَ : خَرَجْتُ فَإِذَا
 زَيْدٌ بِالْبَابِ وَالْمَفْجَأَةُ عَامِلٌ لَا يَظْهَرُ، اسْتَغْنَوْا عَنْ أَظْهَارِهِ بِقُوَّةِ مَا فِيهَا مِنَ الدَّلَالَةِ
 عَلَيْهِ إِذَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا خَرَجْتُ لِفَصْلِ الْفَاءِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ .
 يَقُولُ ابْنُ فَلَاحٍ نَاقِدًا ابْنَ الْحَاجِبِ فِي رَأْيِهِ هَذَا : " وَغَلَّ - أَيْ ابْنَ الْحَاجِبِ -
 عَنْ أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ عَلَى تَقْدِيرِ الْخَبَرِيَّةِ أَوْ بِوُجُودِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ
 غَيْرَهَا . أ هـ (١)

تَرْجِيحُهُ لِلْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ قِي : ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا

يرى البصريون : أَنَّ التَّقْدِيرَ : ضَرْبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِمًا . فَالظَرْفُ هُوَ الْخَبَرُ
 وَيَرى الكوفيون : أَنَّ التَّقْدِيرَ : ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا حَاصِلٌ وَالْحَالُ مِنْ تَتَمَّةِ الْمُبْتَدَأِ
 لَا مِنْ تَتَمَّةِ الْخَبَرِ .

ثُمَّ قَالَ ابْنُ فَلَاحٍ بَعْدَ هَذَا الْعَرَضِ : وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ .
 ثُمَّ ذَكَرَ عِلَّةَ هَذَا التَّصْحِيحِ . وَرَدَّ عَلَى الْكُوفِيِّينَ (٢)

(١) الْمَغْنِي : ٦٩٥

(٢) الْمَغْنِي : ٧٠٠ - ٧٠٢

رأيه في المسألة الزنبورية بين سيويه والكسائي

قالت العرب : " كنت أظنَّ العقوب أشدَّ لَسعةً من الزُّنبورِ فإذا هو هي " وأُطلقَ على هذا اسم :

المسألة الزنبورية وهي مسألة مشهورة جرَّت بين علمين من اعلام النحو أخذ كلُّ واحد منها برأي لم يرضه الآخر . (١)

وللعلماء من بعدهما مواقف متعددة وآراء متنوعة .

أما ابن فلاح فقد بين رأيه بكلمتين اثنتين خرج بهما من عهدَةِ الترجيح فقال :

وهما لغتان " ثم بيّن وجهة كلِّ واحدٍ من المتناظرين .

ابرار ضمير المشتق الجارى على غير من هوله

اسم الفاعل وما يُشَبَّه به إذا جرى على غير من هَوْلُهُ خبراً أو صفة أو حالا أو صلة - وجب

ابرار الضمير عند البصريين خلافاً للكوفيين نحو : زيد عمرو ضاربه هو .

ثم يضي ابن فلاح موضعا أدلة الكوفيين ثم البصريين معقبا بالردِّ على أدلة الكوفيين (٢)

(١) المغني : ٧٢٨

(٢) المغني : ٧٣١

زَيْدٌ بَكَرٌ أَخُوهُ ضَارِبُهُمَا

أجاز بعض النحاة هذا التركيب على أَنَّ زَيْدًا مَبْتَدَأٌ أَوَّلٌ وَبَكَرٌ مَبْتَدَأٌ ثَانٍ وَأَخُوهُ مَبْتَدَأٌ
ثالث وضارب خبر عنه وأخوه وخبره خبر بكر والعائد اليه الضمير المضاف اليه الاخ
قال ابن فلاح : وهذا باطل لوجهين :

احدهما - ان في ضارب ضميرا يعود على الاخ فلا حاجة الى ضمير آخر .
الثاني - انه يؤدي الى ان يكون الاخ ضاربا لنفسه . (١)

زيادة كان

قولهم : إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا .
يرى سيويوه والخليل أَنَّ كان زائدة بين اسمٍ إِنَّ وخبرها، ويرى المبرد أَنَّ زيدا اسم ان
ومن افضلهم خبر كان واسمها مضمرة فيها والجملة خبر إِنَّ .
قال ابن فلاح وهذا خطأ لِأَنَّ خبرَ إِنَّ لا يتقدم على اسمها في غير الظرف (٢) .

ومن زيادة كان قول الفرزدق :

فكَيْفَ إِذَا مَرَّتْ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرانِ لَنَا كَانُوا كَرَامِ

سيويوه يرى ان كان في البيت زائدة بين الصفة والموصوف لان الشاعر وصف الجيران
بالكرم مطلقا لا في ما مضى .

وزهد المبرد الى ان كان غير زائدة وهذا أقوى عند ابن فلاح من مذهب سيويوه
لأنَّ الحكم بزيادتها مع وجود اسمها وخبرها ضعيف ثم عقب ^{على} سيويوه بأن
كان جاء ت تدل على الدوام وليس على الضميمة فقط . (٣)

(١) المغني : ٧٣٨ .

(٢) المغني : ٧٧٣ .

(٣) المغني : ٧٧٣-٧٧٤ .

تقديم خبر ما زال واخواتها عليها

جميع العلماء الذين تعرضوا لهذه المسألة ذكروا خلافا فيها بين البصريين والكوفيين فنقلوا عن الكوفيين وابن كيسان جواز ذلك ونقلوا عن البصريين منع التقديم ووافقهم الغراء .

غير أن ابن فلاح يقدم تصحيحها لهذا النقل عن الكوفيين فيقول :

واصح النقل عن البصريين والكوفيين منع التقديم .

ثم علل ذلك بان الكوفيين يمنعون من تقديم خبر كان لثلا يؤدي الى الاضرار قبيل

الذكر فكيف يقولون بالجواز ههنا وعللة المنع قائمة ؟ (١)

تقديم معمول خبر (ما)

إذا قلت : طعامك ما زيد أكلا

فذهب البصريين أن هذا لا يجوز نصب الخبر أو رفعته لأن ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

وذهب الكوفيون الى جوازه لان «ما» عندهم بمنزلة لم ولن ولا وهذه الاحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها .

وقد رد ابن فلاح على مذهب الكوفيين مرجحا ما ذهب اليه البصريون بان «ما» أصل حروف النفي ولا يسوى بينها وبين باقي أحرف النفي . (٢)

(١) المعنى : ٨١٥ وما بعدها

(٢) المعنى : ٨١٦ - ٨٥٠ - ٨٥٥

تقديم خبر ليس عليها

في تقديم خبر ليس عليها نقل أبو البقاء العكبري عن الكوفيين جوازَه
ثم عَقَّبَ ابنُ فلاح عليه فقال : وليس بصواب لأنَّهم يمنعون تقديم خبر كان لئلا يؤدي
الى الاضرار قبل الذكر، وأصحُّ النقل عنهم منع التقديم ووافقهم على ذلك المسيرد
والسيرافي وصوِّبه عبد القاهر وابنُ النباري .

ونذهبَ قدَّماءُ البصريين الى جوازِ التقديم واختاره أبو علي في الايضاح والزمخشري
ويؤيِّدُ حُجَّةَ كُلِّ من الطرفين ثم رَدَّ على ادلة الكوفيين مؤيِّداً ما ذهب اليه البصريون . (١)

العطف على خبر ليس

يجوز العطف على لفظ خبر ليس أو على محله أو على التخيير بين اللفظ والمحله
وعلى التخيير أنشد سيويه

معاويُّ إِنَّا بِشَرْفَا سَجَحَ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

وطعن بعضهم في نقل سيويه لأنَّ هذا البيت من قصيدة مجرورة وقوله : " فَهَلْ مِنْ
قَائِمٍ أَوْ مِنْ خَصِيرٍ " .

قال ابنُ فلاح : وهذا ساقط عن سيويه لانه سمعه من أبيات منصوبة وقوله :

وَلَا تَرْمُوا بِهَا الْبَلَدَ الْبُعِيدَا إِلَى أَنْ قَالَ : وَلَا الْحَدِيدَا " . (٢)

(١) المغني : ٨٢٣

(٢) المغني : ٨٢٩ - ٨٣٠

حذف خبر إنَّ وأخواتها إذا كان ظرفا

قال عمرُ بنُ عبد العزيز للقرشي الذي مات إليه بقرابة : فَإِنَّ ذَلِكَ
ثم ذكر القرشي حاجته فقال عمر : لَعَلَّ ذَلِكَ .

الأجودُ في توجيه هذا عند ابن فلاح أَنَّ الخبرَ يقدر جارا ومجرورا على القياس
أَي : فَإِنَّ لَكَ ذَلِكَ ، وَلَعَلَّ لَكَ ذَلِكَ .

وجوز ابنُ فلاح فيه أَنَّ يُقدَّرَ فَإِنَّ ذَلِكَ مُصَدِّقٌ ، ولعلَّ مطلوبك حاصل . وقد رأيت
ابنَ الشجري مشى على هذا التقدير . (١)

حذف خبر إنَّ وأخواتها إذا كان اسمها معرفة

جوز البصريون حذف خبر إنَّ وأخواتها إذا كان اسمها معرفة .

ولم يجوز الكوفيون حذفه .

وقد ذكر ابن فلاح حجة الكوفيين ثم حجة البصريين من السماع والقياس

ثم ردَّ على دليل الكوفيين ما يدل على ترجيحه رأى البصريين . (٢)

(١) المغني : ٩١٠

(٢) المغني : ٩١١ - ٩١٤

جاء الجزآن بعد إنَّ واخواتها منصوبين

روى الكسائي : لَيْتَ الدَّجَاجَ مَذْبُوحاً

وفي اعرابه ثلاثة مذاهب

اولا - مذهب البصريين أنَّ الخبر معذوف والثاني نصب على الحال منه .

ثانيا - مذهب الفراء أنَّ لَيْتَ تنصب الاسمين لانها بمعنى تمنيت .

ثالثا - مذهب الكسائي انه خبر كان مقدرة

وقد أبطل ابن فلاح مذهب الفراء ومذهب الكسائي وارتضى مذهب البصريين (١)

دخول لام الابتداء على خبر إنَّ

القاعدة النحوية تقتضي ان يدخل لام الابتداء في خبر إنَّ واذا كان الخبر جملة اسمية تصدرت اللام الجملة وما ورد على خلاف هذا فهو ضعيف وموول .

فقد حكى الاخفش : إنَّ زيدا وجهه لحسن والأجود فيه عند ابن فلاح أنَّ تكون اللام داخلة على مبتدأ في التقدير : اى لَهُوَ حَسَنٌ كما ورد دخول اللام في الخبر المجرد من إنَّ كما قال الشاعر :

أُمُّ الْحَلِيسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبَه

وتأويله لهي عجوز (٢)

(١) المغني : ٩١٥ - ٩١٧

(٢) المغني : ٩٢٨ - ٩٢٩

المطْفُ على مَحَلِّ إِنَّ قبل الخبر

اختلف العلماء في ذلك :
فالبصريون منعه ، والكوفيون أجازوه إِلَّا أَنَّ الكسائي أجازَه مطلقاً والغراء أجازَه
فيما لم يظهر فيه الاعراب .

حجة الكوفيين السماع والقياس
أما السماع - فقراءة وملائكته بالرفع في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى
النَّبِيِّ ﴾ (١) وهي قراءة مروية عن ابن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو ، وقوله تعالى :
﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصَارَى ... ﴾ (٢) الخ

وقد سمع الاخفش عن العرب : إِنَّ زَيْدًا وَأَنْتَ ذَاهِبَانِ
وأما القياس فعلى لا في نحو لا رَجُلٌ وامرأة في الدار فان ذلك جائز اتفاقاً .
قال ابن فلاح في بيان رد البصريين عليهم : " وأصحابنا يردون عليهم بانه .

يؤدى الى ان يعمل في الخبر عاملان مختلفان وهما إِنَّ والابتداء وذلك باطل
وقد خطأ ابن فلاح أصحابه من البصريين فقال : " وهذا اغلظ في الرد لانهم لا يقولون
بان الابتداء عامل في الخبر ولا أَنَّ إِنَّ تعمل في الخبر فكيف يلزمهم ما لا يقولون به .
لَكِنَّ الرد عليهم : أَنَّك اذا قلت : إِنَّ زَيْدًا وعمرًا ذَاهِبَانِ أَنَّ زَيْدًا عامل فسي
ذَاهِبَانِ لاجل خبره ، وعمرًا عامل فيه لاجل خبره لانهما عندهم يترافعان فقد توارد
عاملان على معمول واحد . اهـ

ثم شرع في ابطال حجج الكوفيين . اما ما حكاه الاخفش فان سيويه خطأ قائله حيث
لم يقله فصيح يُحْتَجُّ بلفظه . وأما القراءة فمروى ان الاخفش ذهب الى قارئها وعرفه

(١) سورة الاحزاب : ٥٦

(٢) سورة المائدة : ٦٩

أَنَّهَا لَحْنٌ فَحَبَاهُ عَلَى ذَلِكَ عَلَى أَنَّ نَقُولُ : إِنْ خَبِرَ الْاَوَّلُ مَحْذُوفٌ خُصُوصًا مَعَ اخْتِلَافِ الصَّلَاتَيْنِ .

وَأَمَّا الْآيَةُ فَتَحْتَمِلُ أَرْبَعَةً أَوْجَهَ : وَإِذَا احْتَمَلَتْ بَطْلَ بِهَا الْاِسْتِدْلَالَ
وَأَمَّا الْقِيَاسُ عَلَى لَا فَاِنَّهَا غَيْرُ عَامِلَةٍ عِنْدَ سَيُوبِيهِ فِي الْخَبَرِ فَلَا إِشْكَالَ وَعَلَى مَذْهَبِ الْاَخْفَشِ
وَالْبُحْرَدِ فَالْفَرْقُ أَنَّ لَا مُرَكَّبَةً مَعَ اسْمِهَا . (١)

العطف على محلَّ أَنَّ المفتوحة

نُقِلَ عَنْ سَيُوبِيهِ جَوَازُ الْعُطْفِ عَلَى مَحَلِّ اَنَّ الْمَفْتُوحَةَ وَقَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ : إِنَّ اللَّهَ
يُبْرِيءُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولَهُ . (٢) .

قَالَ ابْنُ فُلَاحٍ : وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَانْهَا تَأْتِي إِمَّا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ أَوْ جَرٍّ أَوْ رَفْعٍ
بِالْفَاعِلِيَّةِ وَذَلِكَ يُبْطِلُ مَحَلَّ الْاِبْتِدَاءِ وَهِيَ فِي الْآيَةِ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ بِأَذَانٍ فَلَا يُمْكِنُ
الْحَمْلُ عَلَيْهِ إِلَّا فِي قِرَاءَةِ الْحَسَنِ بِكسرِ الْهَمْزَةِ وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ بِفَتْحِهَا
فَالْعُطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ فِي الْخَبَرِ وَسَدُّ طَوْلِ الْكَلَامِ سَدُّ التَّكْيِيدِ أَوْ هُوَ مَهْتَدٍ مَحْذُوفٍ
الْخَبَرِ دَلَّ عَلَيْهِ الْاَوَّلُ وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ وَرَسُولَهُ بِالنَّصْبِ فَالْعُطْفُ عَلَى الْاَلْفِظِ وَأَمَّا عَلَى
قِرَاءَةِ تَهْ بِالْجَرِّ فَالْعُطْفُ عَلَى الْقَسَمِ (٣) ثُمَّ أَوَّلَ مَا وَرَدَ مِنْ نَصُوصٍ فِي ذَلِكَ .

النعت على محلَّ إِنَّ

حُكِمَ النَّعْتُ الَّذِي يَأْتِي بَعْدَ إِنَّ وَاسْمِهَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ : نَحْوُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ الظَّرِيفَ
فَالْبَصْرِيُّونَ يُوجِبُونَ النَّصْبَ لِأَنَّهُ نَعْتُ عَلَى الْاَلْفِظِ
وَالْجَرْمِيُّ وَالزَّجَاجُ يُجِيزَانِ الرِّفْعَ بَعْدَ الْخَبَرِ لِأَنَّهُ
وَالْفَرَّاءُ يُجِيزُ بَعْدَ الْخَبَرِ وَأَمَّا قَبْلَهُ فَاِنَّهَا يَجُوزُ أَنْ خَفِيَ الْاَعْرَابُ وَقَدْ سَأَلَ ابْنُ فَسْلَاحٍ
أَبِيَّةَ الْمَجُوزِينَ مِنَ السَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ .

(١) الْمَغْنِي : ٩٥٨ - ٩٦٢

(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ آيَةٌ : ٣

(٣) الْمَغْنِي : ٩٦٢ - ٩٦٤ .

أما السماع فقله تعالى : " قل إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَـمَ الْغُيُوبِ " (١)
 وأما القياس فعلى العطف وعلى « لا » وعلى ما يضاف إليه المصدر .
 ثم نقض هذه الأدلة بالتأويل والاحتساب ثم نقض القياس وهذا يدل على أنه قد ذهب
 مذهب البصريين . (٢)

إِنَّ المكسورة المخففة إذا دخلت على الفعل

إذا دخلت إِنَّ المكسورة المُخَفَّفَةُ على الأفعال فقد اشترط البصريون
 أن تكون الأفعال من الداخلة على المبتدأ والخبر لأنَّ الأصل أن تدخل عليهما
 فإذا فاتها الدخول عليهما لم يفتها الدخول على ما يقتضيها .
 وعند الكسائي أَنَّ اللام بمعنى إِلَّا وَإِنْ تكون نافية بمنزلة ما .
 أما ابن فلاح فقد أخذ بمذهب البصريين وقال فيه : " ولم يرد في التنزيل
 غير ذلك قال تعالى : " وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً (٣) (٤)

دخول اللام على معمول الفعل بعد إِنَّ

منع البصريون دخول اللام على معمول الفعل الموجود بعد إِنَّ المكسورة
 المخففة فلا يجوز إِنْ ضَرَبْتُ لَزَيْدًا وَإِنْ خَرَجَ لَزَيْدٌ وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ وَرَوَوْا : إِنْ
تَزَيَّنَكَ لَنَفْسِكَ وَإِنْ تَشَبَّهْتَكَ لِهَيْبَةٍ .
 قال ابن فلاح في مذهب الكوفيين : وهذا ضعيف لأنها دخلت على معمول
 أو فاعل ليس له تعلق بالابتداء بوجه (٥) .

(١) سورة سبأ آية : ٤٨

(٢) المغني : ٩٧٢ - ٩٧٥

(٣) سورة البقرة آية : ١٤٣

(٤) المغني : ٩٩١

(٥) المغني : ٩٩٣ - ٩٩٤

نصب مفعولي ظننت واخواتها

ذَهَبَ البصريونَ إلى أنَّ ظننت واخواتها نَصَبَتِ المفعولينَ لأنها تقتضيها

أما الثاني فلانه متعلقها واما الاول فلانه محل الثاني .

وذهب الكوفيون الى ان الثاني على الحال وهو رأى يُنسَبُ للفراء .

قال ابن فلاح في مذهب الكوفيين : " وهذا ضعيف لان الثاني قد يكون ضميرا

نحو ظننت زيدا اياه ومعرفاً باللام نحو ظننت زيدا العالمَ وشرطُ الحالِ أن

يكون نكرةً . ولان الفائدة تتوقف عليه . (١)

حذف مفعولي ظننت

ذهب ابن فلاح الى ما ذهب اليه الجمهور من جواز الاقتصار على فاعل

ظننت واخواتها وحذف المفعولين .

وذهب الجرمي الى المنع من حذفها مطلقا .

وقد ذكر ابن فلاح أدلةَ الجرميِّ ثم أدلةَ الجمهور من السماع والقياس .

ورد على الجرمي في حجته (٢)

(١) المغني : ١٠٩١ - ١٠٩٢

(٢) المغني : ١٠٩٣ - ١٠٩٤

حذف أحد مفعولي ظننت

قولهم : " ظننتُ ذاك "

يرى سيوييه ان ذاك اشارة الى المصدر والمفعولان محذوفان .

وقال الفراء : هو اشارة الى المفعولين .

وقد ذكر ابن فلاح حجة الفراء ثم أجاب عنها بالرد مؤيداً مذهب سيوييه (١)

ظَنَّ زَيْدٌ قَاتِلًا أَبُوهُ

أجاز هذا الكوفيون على أَنَّ زَيْدًا فاعلاً وقاتلاً مفعول وأبوه فاعله .

ومنع البصريون ان ليس في الكلام سوى مفعول واحد . (٢)

اعمال ظننت واخواتها إذا تقدمت

ذهب الجمهور الى ان هذه الافعال اذا تقدمت وجب اعملها ، لقوتها بالتقدم

وان المقتضي اذا تقدم وقع في أعلى مراتبه .

ونذهب الكوفيون والاختصاص وابن الطراوة الى جواز الفاعل الا ان الاعمال عندهم

أحسن وكانت حجتهم قول كعب بن زهير :

أَرْجُو وَأُمِّلُ أَنَّ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالَ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

وقياسا على التوسط والتأخر لأنها تفيد معناها في الجملة عملت أو الغيبت .

ثم أجاب ابن فلاح عن السماع بأنه على حذف ضمير الشأن وعن القياس بالفارق . (٣)

(١) المغني : ١٠٩٧ - ١٠٩٨

(٢) المغني : ١١٠١

(٣) المغني : ١١٠٢ - ١١٠٤

الغاء ظننت واخواتها

إِذَا الْغَيْتُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ فَلَا تَعْلُقْ لَهَا بِمَعْمُولٍ آخِرٍ هَذَا مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ
 وَذَهَبَ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ إِلَى أَنَّهَا وَإِنْ الْغَيْتُ عَنِ الْعَمَلِ فِي هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ فَهِيَ عَامِلَةٌ
 فِي غَيْرِهِمَا فِي النِّيَّةِ نَحْوُ : زَيْدٌ قَامَ ظَنَنْتُ أَيَّ : ظَنَنْتُ ذَلِكَ وَلَكِنَّهُ حُذِفَ اعْتِمَادًا
 عَلَى مَعْرِفَةِ الْمَخَاطَبِ .
 قَالَ ابْنُ فَلَاحٍ : وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ إِذَا أُعْطِيَ فِي غَيْرِهِمَا فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْغَائِثِ
 لِعَدَمِ عِلَّةِ الْإِلْغَاءِ عِنْدَهُ . (١)

خبر عسى يكون مفردا

قَالَتِ الزَّيْنَاءُ : عَسَى الْغَوِيُّرُ أَبُوْسَا
 ذَكَرَ ابْنُ فَلَاحٍ أَنَّ شَذُوذَ الْمَثَلِ مِنْ وَجْهَيْنِ :
 أَحَدُهُمَا - جَمْعُ الْمَصْدَرِ
 الثَّانِي - وَقَوْعُ الْمَصْدَرِ مَوْقِعَ أَنْ وَالْفِعْلِ خَبْرًا لِعَسَى
 ثُمَّ ذَكَرَ لَهُ تَأْوِيلَيْنِ :
 أَحَدُهُمَا - أَنَّ عَسَى بِمَعْنَى صَارَ لِلتَّحْقِيقِ لَا لِلْمُقَارَبَةِ
 وَالثَّانِي - أَنَّهُ خَبَرٌ يَكُونُ وَالتَّقْدِيرُ : أَنَّ يَكُونُ أَبُوْسَا قَالَ ابْنُ فَلَاحٍ فِي هَذَا التَّأْوِيلِ :
 " وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى حَذْفِ الْمَوْصُولِ دُونَ صِلَتِهِ وَلَا يُجُوزُ الْبَصْرِيُّونَ . (٢)
قَوْلُهُ تَعَالَى : " بِئْسَ مَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ "

قِيلَ فِي تَوْجِيهِ هَذِهِ الْآيَةِ مَا يَلِي :

- ١ - مَا مَوْصُولَةٌ فَاعِلٌ بئس ، وَإِنْ يَكْفُرُوا الْمَخْصُوصُ بِالذِّمِّ
- ٢ - مَا نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ مَنْصُوبَةٌ عَلَى التَّمْيِيزِ وَالْفَاعِلُ مَضْرُوعٌ وَإِنْ يَكْفُرُوا الْمَخْصُوصُ بِالذِّمِّ أَيْ : بئس الشيء شَيْئًا

قَالَ ابْنُ فَلَاحٍ : " وَهَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ أَجُودُ مَا قِيلَ فِيهَا " (٣)

(١) الْمَغْنِي : ١١٠٧

(٢) الْمَغْنِي : ١١٣٥ - ١١٣٦

(٣) الْمَغْنِي : ١١٧٨

تَأْكِيدُ أَفْعَلَ التَّعَجُّبِ بِالصَّدْرِ

ذهب قوم الى جواز تأكيد فعل التعجب بالصدر زيادةً للمبالغة نحو ما أَحْسَنَ زَيْدًا حُسْنًا
قال ابن فلاح : وهو ضعيف لأنه لا يتصرف فلا مصدر له قياساً على الأفعال غير المتصرفية
وهذا المصدر من فعلٍ متصرف (١)

الفصلُ بين فعل التعجب ومفعوله بالظرف والجار والمجرور

اختلف العلماء في ذلك :
فقد أجازَه الجرمي والفراء والفارسي والمازني قياساً على إِنَّ وَنَعَمْ في قوله تعالى :
بئس للظالمين بدلاً (٢)
ومَنَعَه الاخفش والبردُ وجماعُهُ لأن التعجب يجري مجرى المثل ولذلك لزم قائلُهُ الاضمارُ
بخلاف إِنَّ وَنَعَمْ فإنه لا يلزم مرفوعُهُما نوعاً واحداً
هذا ما ذكره ابن فلاح ثم عقب على بعض أدلة المجوزين ما يستفاد منه أنه مع الطائعتين (٣)

(١) المغني : ١٢٠٧
(٢) سورة الكهف آية : ٥٠
(٣) المغني : ١٢٠٧ - ١٢٠٨

المبحث الثاني مذهب النحوي

سأذكر في هذا المبحث قولاً مفضلاً في الأمور التي تُثبت مذهب ابن فلاح النحوي ، وقيل الخوض في ذلك أبين للقارئ خلاصة الرأي في مذهب النحوي حتى لا يعتق في التفتيش عنه بين سطور هذا المبحث فأقول ((إِنَّ ابْنَ فَلَاحٍ النُّحَوِيَّ بَصْرِيَّ الْمَذْهَبِ غَيْرُ مُتَعَصِّبٍ لِلْبَصْرِيِّينَ)) .

اتجاهات مدرستي البصرة والكوفة :

لا بد للباحث في مذهب شخصية نحوية لتعيين انتماء النحوي - من معرفة أبرز النقاط التي تتميز به كل مدرسة نحوية عن غيرها ، ومعروف أن أقدم هذه المدارس مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ، ولكل واحدة منهما اتجاهات خاصة تكلم عنها العلماء ، وقد عني استاذنا الدكتور أحمد مكي الانصاري بهذه الاتجاهات فقدم لنا أهم المعالم المركزة التي تميز إحدى المدرستين عن الأخرى بنقاط موجزة وواضحة في كتابه : ابو زكريا الفراء (١) وفيما يلي طرّف منها :

- ١- البصريون : اعتمدوا العقل أكثر من النقل .
والكوفيون : اعتمدوا الرواية أكثر من العقل .
- ٢- البصريون : تأثروا بمنهج الفلاسفة وأهل المنطق
والكوفيون : تأثروا بمنهج القراء والمحدثين
- ٣- البصريون : لا يلتفتون إلى كل مسموع بل يختارون منه ما كثر لبناء القواعد ويحكمون على القليل بالندرة والضرورة والشذوذ .
والكوفيون : يحترمون كل ما سمع من العرب ولو كانت اعرابية رعناء ويخضعون أصولهم لكل مسموع .

(١) ابو زكريا الفراء للدكتور الانصاري : ٣٥٨ - ٣٥٩

- ٤- البصريون : يكثرون من التأويل والتقدير .
والكوفيون : لا يلجئون الى ذلك الا قليلا لمسيرة منهجهم في الاعتماد على النقل اكثر من اعتمادهم على العقل .
- ٥- البصريون : يعتقدون ان اللغة منطقية لا تحيد في قوانينهم عن الحكمة .
والكوفيون : لا يؤمنون بهذا المبدأ .
- ٦- البصريون : قد يخطئون بعض العرب في لغتهم
والكوفيون : لا يخطئون أحدا من العرب .
- ٧- البصريون : يأخذون بالقياس على ما سمع بكثرة
والكوفيون : لا يلجأون الى القياس الا اذا فُقد السماع .

مظاهر بصرية ابن فلاح

وقد حكمت على ابن فلاح بانه بصرى المذهب على ضوء هذه النقاط المتقدمة اضافة الى امور أخرى تدل على بصريته وفيما يلي بيان بأهم مظاهر اتجاهاته البصرية :

اولا : استقراء الآراء .

قمت بعملية حصر للآراء التي طرحها ابن فلاح في القسم الذي حققته من كتاب المغني لا تبين موقفه منها فأتضح أن له خمسة مواقف وهي :

١- موقف يؤيد فيه آراء البصريين مخالفا في ذلك آراء الكوفيين ، وهو الموقف الذي يغلب عليه ، فقد أخصيت ثمانية واربعين مسألة دار فيها خلاف بين البصريين والكوفيين وكان موقف ابن فلاح في جميعها مع البصريين .

٢- موقف يؤيد فيه آراء الكوفيين مخالفا ما ذهب اليه البصريون ، وذلك قليل بالنسبة الى الموقف الاول فقد وجدته يوافقهم في خمس مسائل ووجدت بعض البصريين يشاركون الكوفيين في بعضها .

٣- موقفٌ يوافق فيه جمهور النحويين من بصريين وكوفيين مخالفاً في ذلك بعض المنفردين بآراء تخالف ما عليه الجمهور . وقد وجدتُ له خمسة عشر موقفاً من هذا النوع .

٤- موقفٌ يوافق/بعض النحاة^{فيه} أو نحوياً معناً ويخالف رأي الآخرين حتى ولو كان رأي الجمهور وقد أحصيت له أربعاً وثلاثين موقفاً في ذلك ، ويلاحظ أن معظم هذه الآراء كانت صادرةً من النحاة البصريين الذي خالفوا فيها ما ذهب اليه جمهورهم .

٥- والموقف الأخير هو الذي يعرض فيه الآراء والمذاهب دون ترجيح لأحدها على غيره وقد أحصيت له ستة مواقف من هذا النوع .

خلاصة ما تقدم .

جمعت مائةً وثمانيةً من الآراء وكان موقف ابن فلاح منها على النحو

التالي :

- | | |
|----|---|
| ٤٨ | ثمانية وأربعون رأياً وافق فيها البصريين |
| ٥ | خمس آراء وافق فيها الكوفيين |
| ١٥ | خمس عشرة رأياً وافق فيها جمهور النحويين من البصريين والكوفيين . |
| ٣٤ | أربع وثلاثون رأياً وافق فيها بعض النحاة ومعظمهم من البصريين |
| ٦ | ستة آراء ذكر الخلاف فيها وتركها دون ترجيح . |

وإذا ما أضفنا الآراء التي وافق فيها بعض النحاة الذين كان معظمهم من البصريين اتضح لنا أنه ينتمي إلى المذهب البصري دون شك واليك الآراء والمواقف مفصلة .

١- الآراء التي وافق فيها البصريين

وافق البصريين في عدم جواز وقوع الجملة فاعلا من غير تسمية مخالفا
بعض الكوفيين في اجازتهم ذلك دون تسمية .

المغني : ٤٤٦ - ٤٤٧

وافق البصريين في اعراب تَسَمَّعَ بالمعيدى خيرٌ من أن تراه بأنَّ تسع مرفوع
بعد حذف أن الناصبة مخالفا الكوفيين الذاهبين الى أنَّ الفعل منصوب
بأنَّ المقدرة .

المغني : ٧٢ - ٧٣

وافق اكثر البصريين في ان اسم لا اذا كان نكرة مفردة فهو مبني مخالفا
الكوفيين وبعض البصريين في قولهم إنه معرب .

المغني : ١٠١٤ - ١٠١٨

وافق البصريين في ان موضع خبر عسى المقرون بأنَّ نصب مخالفا الكوفيين
الذاهبين الى انه بدل من اسمها وبعض القائلين أنَّ موضوعة نصب باسقاط
الخافض .

المغني : ١١٣٤

وافق البصريين في ان حروف التشنية والجمع حروف اعراب الكلمة وهما
معربان بحركات مقدرة على هذه الحروف كالمقصود مخالفا الكوفيين وبعض
البصريين القائلين غير ذلك .

المغني : ٣٤٩ - ٣٥٥

وافق البصريين في ان كِلَا وكِلْتَا إذا أُضيفتا الى مضر قدر الاعراب عليهما
واختلاف الالف ليس للتشنية مخالفا الكوفيين وبعض المتأخرين في انهما
معربتان بالحروف .

المغني : ٢٦٠

وافق البصريين في أَنَّ أَصْلَ الافعالِ البناءُ وَأَصْلُ الاسماءِ الاعرابُ مخالفا
الكوفيين الذاهبين الى أَنَّ البناءَ أَصْلٌ فيهما ومعنى المتأخرين القائلين
إِنَّ الاعرابَ أَصْلٌ في الافعالِ فرعٌ في الاسماءِ .

المغني : ١١٠ - ٢٠٥

وافق البصريين في التفريق بين القاب الاعراب والبناء مخالفا الكوفيين الذين
لم يفرقوا في ذلك .

المغني : ١٨٩ - ١٩١ - ١٩٣

وافق البصريين في أَنَّ الْأَصْلَ في علامات الاعراب الحركات دون الحروف مخالفا
الكوفيين الذاهبين الى ان الاعرابَ أَصْلٌ بالحرف كما هو بالحركة .

المغني : ٢٠٨ - ٢١٥ - ٣٤٤

وافق البصريين في انه لا يبنى فعلٌ التعجب من الالوان مطلقا مخالفا الكوفيين
في اجازتهم بناءه من السواد والبياض

المغني : ١٢١٥ - ١٢١٨

وافق البصريين في أَنَّ صِيغَةَ أَفْعَلٌ من مَا أَفْعَلَهُ فِعْلٌ خلافا للكوفيين القائلين
بانها اسم .

المغني : ١٢٠٢ - ١٢٠٥

وافق البصريين والكسائي في أَنَّ نِعَمَ وَثُسَ فعْلان مخالفا الكوفيين القائلين
بانها اسم .

المغني : ١١٥٩ - ١١٦٤

وافق البصريين في ان الافعال التي لا تتصرف افعالٌ لدخول خصائص الافعال
عليها كعسى وليس ونعم مخالفا الكوفيين في انها اسماء عندهم .

المغني : ٥٧

وافق البصريين في انه لا يجوز جمع ما فيه تاء التأنيث السنية به نحو
طلحة بالواو والنون مخالفا الكوفيين وابن كيسان في اجازتهم جميعه
بالواو والنون .

المغني : ٣٨٦-٣٨٨

وافق البصريين في ان الكيم اسم جنس واحد كمة مخالفا الفراء وابن جني
والجرجاني وغيرهم القائلين بانه جمع تكسير .

المغني : ١٨

وافق البصريين في ان الف المقصور الثلاثي تردُّ الى أصلها في التشبيـ
مطلقا مخالفا الكوفيين من أنَّ مكسور الفاء ومضمومها يشئ بالياء وان كان من
ذوات السواو .

المغني : ٣٢٧

وافق البصريين في ان الاسماء الستة محذوفة اللام اذا اضيفت الى يا المتكلم
مخالفا الكوفيين والمبرد القائلين بأن اللام تعود في الاضافه .

المغني : ٢٩٤-٣٠٠

وافق البصريين في ان لفظ كلاً وكلتا مفردٌ معناه الشنية مثل زوج مخالفا
الكوفيين القائلين بانهما شئان لفظا ومعنى مثل رجلين .

المغني : ٢٥٤-٢٥٩

وافق البصريين في ان كان واخواتها ترفع المبتدأ تشبيها له بالفاعل اسما لها
وتتصب خبره تشبيها له بالمفعول خبرا لها وليس فاعلا ومفعولا مخالفا
الكوفيين القائلين بان هذه الافعال لا تعمل شيئا في المرفوع وخالفهم الفراء
واتفقوا على انها علت النصب إما على المفعول او على الحال .

المغني : ٧٩٢-٧٩٣

وافق البصريين في ان اسما الشرط والاستفهام لا تقع فاعلة لانه لا يعمل فيها
ما قبلها مخالفا الكوفيين المجوزين ذلك .

المغني : ٤٥٠

وافق البصريين في ان لَكِنَّ مفردة عدد حروفها خمسة مخالفا الكوفيين القائلين
بانها مركبة .

المغني : ٨٧٦-٨٧٧

وافق البصريين في ان كَانَ للتشبيه في قولهم : كأنك بالدنيا لم تكن
وأنك بالآخرة لم تنزل .

مخالفا الكوفيين والزجاجي القائلين بان معناها هنا الوجوب والتحقيق .

المغني : ٨٨٩

وافق البصريين في ان لا تشبهة بليس مخالفا الكوفيين الذاهبين الى انها
نافية للجنس تعمل عمل إِنَّ والاخفش الذاهب الى انها غير عاطلة والنصب
بعدها باضمار فعل .

المغني : ٨٦٥

وافق البصريين في ان لا حرف وما بعدها مجرور بالحرف قبلها في مثل
جئت بلا شيء وغضبت من لا شيء .
مخالفا الكوفيين الذاهبين الى انها بمعنى غير وما بعدها مجرور بالاضافة .

المغني : ٨٦٤

وافق البصريين في ان ما الحجازية تعمل في الجزأين عمل ليس مخالفا
الكوفيين الذاهبين الى انها تعمل في الاول فقط وينصب الثاني على اسقاط
الخافض .

المغني : ٨٤٤-٨٤٥

وافق البصريين الى ان ما في التعجب اسم نكرة غير موصولة ولا موصوفة
مخالفا الكوفيين والاخفش الى انها استفهامية دخلها معنى التعجب .
الذاهبين

المغني : ١٢٠٠-١٢٠١

وافق البصريين في وجوب كسر إنَّ بعد القسم مخالفاً للفراء في إيجابه فتحها بعده والكسائيَّ والبغداديين في تجويزهم الوجهين مع اختيار الفتح أو الكسر.

المغني : ٩٣٨

وافق البصريين في أن الكاف في مثل : أَرَأَيْتَكَ - حرف للخطاب والتسأُّ فاعلاً مخالفاً للفراء الذي يرى أن الكاف هي التاء فكانت بمنزلة المرفوع .

المغني : ١٠٧٩ - ١٠٨٠

وافق البصريين في أن لام الابتداء تدخل في خبر إنَّ خاصة ولا تدخل في خبر باقي أخواتها مخالفاً للكوفيين الذاهبين إلى أن اللام تدخل في خبر لكنَّ أيضاً .

المغني : ٩٣٠ - ٩٣١

وافق البصريين في وجوب أفعال ظننت وأخواتها إذا تقدمت مخالفاً للكوفيين والاعفش وابن الطراوة القائلين بجواز الغائبا وهي متقدمة .

المغني : ١١٠٢ - ١١٠٤

وافق البصريين في أن ظننت وأخواتها نصبت المفعولين مخالفاً للكوفيين القائلين بأن المنصوب الثاني منصوب على الحال .

المغني : ١٠٩١ - ١٠٩٢

وافق البصريين في منع دخول اللام على معول الفعل بعد إنَّ المكسورة المخففة مخالفاً للكوفيين في جواز ذلك .

المغني : ٩٩٣ - ٩٩٤

وافق البصريين في أنه يشترط أن تكون الأفعال التي تدخل عليها إنَّ المكسورة المخففة من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر كقوله تعالى : " وإن كانت لكبيرة " مخالفاً للكسائي في جعله اللام بمعنى إلاَّ وإنَّ نافية بمنزلة ما .

المغني : ٩٩١

وافق البصريين في وجوب نصب النعت الذي يأتي بعد **إِنَّ** واسمها في مثل :
إِنَّ زَيْدًا قَائِمُ الظَّرْفِ .

مخالفا الجرمي والزجاج في جواز الرفع بعد الخبر لاقبله والغراء
في جواز الرفع بعد الخبر وقبله ان خفي الاعراب .

المغني : ٩٧٢-٩٧٥

وافق البصريين في منع العطف على محل **إِنَّ** قبل استكمال الخبر مخالفا
الكوفيين الذين أجازوا ذلك .

المغني : ٩٥٨-٩٦٢

وافق البصريين في ان الجزأين بعد **إِنَّ** واخواتها اذا جاء منصوبين فالخبر
محذوف والثاني منصوب على الحال منه مثل **لَيْتَ الدَّجَاجَ مَذْبُوحًا** مخالفا
الغراء في **أَنَّ** لَيْتَ تنصب الاسمين والكسائي في ان الثاني خبر كان مقدرة .

المغني : ٩١٥-٩١٧

وافق البصريين في حذف خبر **إِنَّ** واخواتها اذا كان اسمها معرفة مخالفا
الكوفيين في منعهم حذفه .

المغني : ٩١١-٩١٤

وافق قدماء البصريين **وَأَبَا عَلِيٍّ وَالزَّمْخَشَرِيَّ** في جواز تقديم خبر ليس عليهم
مخالفا الكوفيين في منعهم تقديم خبرها ووافقهم المبرد والسيرافي .

المغني : ٨٢٣

وافق البصريين في منع تقديم معمول خبر ما في مثل : **طَعَامُكَ مَا زَيْدٌ أَكَلًا**
مخالفا الكوفيين في تجويزهم ذلك .

المغني : ٨١٦-٨٥٠-٨٥٥

وافق البصريين في وجوب ابراز ضمير اسم الغايل وما يشبهه اذا جرى على غير
من هوله خبرا كان او حالا او صفة مخالفا الكوفيين في عدم وجوب ذلك .

المغني : ٧٣١

وافق البصريين في مثل (ضربي زيدا قائماً)) بأنَّ التقدير : ضربي زيداً
إذا كان قائماً ، مخالفاً للكوفيين الذين قدَّروه بضربي زيداً قائماً حاصل .

المغني : ٧٠٠-٧٠٢

وافق البصريين في جواز تقديم خبر كان واخواتها عليها الا ليس وما في اوله
ما خلا للكوفيين في منعهم ذلك .

المغني : ٦٧٦-٨١١

وافق البصريين في جواز التقديم والتأخير في مثل قائم زيد مخالفاً ما ذهب
اليه الكوفيين والاخفش من ارتفاع الظاهر بالخبر اذا تقدم وتبطل الخبرية .

المغني : ٦٧٥ - ٦٧٨

وافق البصريين في ان الظرف اذا تقدم على المبتدأ من غير اعتماد فهو خبر
ينوي به التأخير نحو: عندك زيد .
مخالفاً للكوفيين والاخفش في أحد قوليه من أنَّ المبتدأ يكون مرفوعاً بالظرف
كما يرتفع الفاعل بالفعل .

المغني : ٦٦٩-٦٧٠

وافق البصريين في وجوب تعلق الظرف بمتعلق اذا كان خبراً مخالفاً للكوفيين
الذاهبين الى انه لا يتعلق بشئ* .

المغني : ٦٥٨

وافق البصريين في ان العامل في المبتدأ هو الابدأ* .
مخالفاً المبرد والزجاج والكسائي والفراء ومعظم الكوفيين ومعظم المتأخرين .

المغني : ٥٨٢-٥٨٩

وافق البصريين في باب التنازع اذا توجه الفعلان على جهة الفاعلية فالأول
رفع الفاعل بالفعل الثاني ويجوز اعمال الاول .
مخالفاً الفراء الذاهب الى انه مرفوع بهما والكسائي الذاهب الى جواز اعمال
الثاني على حذف فاعل الاول .

المغني : ٥٥٥-٥٥٧

وافق البصريين في وجوب تقديم الفعل على فاعله . مخالفاً الكوفيين الذين
أجازوا تقديم المرفوع على رافعه .

المغني : ٤٥٠-٤٥٢

٢- الآراء التي وافق فيها الكوفيين

يوافق الكوفيين والا خفش والزجاج والزخشي في أن صيغة أفعل بواو أمر مخالفا مذهب جمهور البصريين في ان صيغة في اللفظ أمر ومعناه التعجب وهو في الأصل فعل ماض .

المغني : ١٢٢٤ - ١٢٢٦

وافق الكوفيين في ان فعل غير مركبة وهو مذهب جماعة من متأخري البصريين مخالفا المبرد وجماعة من البصريين القائلين بانهم مركبة من السلام وعَلَّ

المغني : ٨٧٧

وافق الكوفيين في مثل : أما انت منطلقاً انطلقت معك بان أن المفتوحة في معنى الشرط وما زائدة وليست عوضاً عن فعل مخالفا البصريين الذاهبين الى ان الاصل : لأن كنت منطلقاً انطلقت معك .

المغني : ٨٣٩ - ٨٤٣

وافق الكوفيين في ان أما - مفتوحة الهزة - تتضمن معنى الشرط وتأتي بعد ها الفاء رابطة مخالفا البصريين الذاهبين الى انها ليست للشرط بل هي للتعليل .

المغني : ٨٤٢ - ٨٤٣

وافق الكوفيين في ان الخبر المفرد الجامد يتحمل الضير مخالفا البصريين القائلين انه لا يتحمل .

المغني : ٦١٥ - ٦٢٠

٣- الآراء التي وافق فيها جمهور النحويين من البصريين والكوفيين

وافق الجمهور في بناء جمع المؤنث السالم على الكسر من غير تنوين اذا كان اسم لا مخالفا القائلين انه مبني على الكسر مع التنوين والقائلين انه مبني على الفتح من غير تنوين .

المغني : ١٠٢٣-١٠٢٤

وافق الجمهور في أن التثنية والجمع معربان مخالفا الزجاج في انهما مبيان .

المغني : ٣٠٥

وافق الجمهور في أن المضاف الى ياء التكلم معرب تقديرها مخالفا من قال : انه لا معرب ولا مبني ومن قال : انه مبني .

المغني : ١٧٧-١٧٨-٢٦١

وافق الجمهور في تقدير الاعراب مطلقاً على المقصور الذي دخلته اللام مخالفاً القوم القائلين بمنع تقدير الاعراب على الالف في هذه الحالة .

المغني : ٢٤٠

وافق جمهور النحاة في أن عسى فعلٌ مخالفاً ابن السراج الذي ذهب الى انها حرف .

المغني : ١١٢٧-١١٢٨

وافق جمهور النحاة في ان ليس فعلٌ مخالفاً ابا علي الفارسي القائل بانها حرف .

المغني : ٧٤٥-٧٤٨

وافق الجمهور بان الفعل لا يثنى خلافاً لما يراه بعضهم كالسبرد من جواز تثنيته .

المغني : ٦٨

وافق الجمهور في ان بنات واخوات جمع تصحيح مخالفاً ما ذهب اليه السرافى من انها مفردة وان التاء للتأنيث مثل قناة .

المغني : ٤٣٣

وافق الجمهور بان تنوين جمع المؤنث السالم للمقابلة مخالفا للرِّمَقِيَّ
القائل بانه تنوينُ الصرف .

المغني : ٤٢١ - ٤٢٣

وافق الجمهور على ان يا في النداء نائبةً مناب الفعل وحصلت الغائدة من
تركيب الحرف مع الاسم في يازيدُ على هذا الاساس مخالفاً أبا على الفارسيَّ
في الايضاح الذاهب الى ان الحرف والاسم قد ائتلف منهما كلام مفيدٌ
في النداء .

المغني : ٣٥

وافق الجمهور في ابطال عمل لِكِنَّ اذا خففت مطلقا مخالفاً يونس القائل
بعملها اذا خففت .

المغني : ١٠٠٩ - ١٠١١

وافق الجمهور في ان ما الكافّة حرفٌ مخالفًا ابنِ درستويه وبعض الكوفيين
الذاهبين الى انها اسم نكرة مبهمه .

المغني : ٩٧٦ - ٩٧٧

وافق جمهور النحويين في ان اللام في فاعل نَقَمَ وبُئِسَ لتعريف الجنس تفيد
العموم مخالفًا ابنَ الحاجب الذي ذهب الى انها لتعريف مفهومٍ فسي
الذهن غير متعين في الوجود .

المغني : ١١٦٧ - ١١٦٨

وافق الجمهور القائلين بان الالف والتاء الزائدتين في جمع المؤنث السالم
علامة للجمع والتأنيث معا .
مخالفاً من ذهب الى ان التاء للجمع والتأنيث والالف فارقة بين الواحد
والجمع، ومن ذهب الى ان الالف للجمع والتاء للتأنيث .

المغني : ٤١٥ - ٤١٦

وافق الجمهور في جواز الاقتصار على فاعل ظننت واهواتها وحذف
المفعولين مخالفاً للجزمي في منعه حذف المفعولين مطلقاً .

المغني : ١٠٩٣ - ١٠٩٤

وافق الجمهور في وجوب إقامة المفعول الاول مقام الفاعل في الفعل
المتعدى الى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على احدهما اذا بني للمفعول
مخالفاً بمقتضى المتأخرين كابن درستويه وابن عصفور في جواز اقامة
الثاني اذا كان نكرة .

المغني : ٥٣٢

٤- الآراء التي وافق فيها بعض النحويين

وافق أبا علي الشلويني في أنَّ الجملة المفسَّرة حكمها حكم ما تفسره مخالفاً
الجمهور الذاهبين إلى أنه لا محل لها من الأعراب .

المغني : ٦٤٧

وافق بعضهم في أنَّ الجملة الواقعة بعد حتى لا موضع لها من الأعراب
مخالفاً ما عليه الزجاج وابن درستويه الذاهبان إلى أن محل الجملة بعد ما
الجر .

المغني : ٦٤٦

وافق سييويه ومن اتبعه في أن الجمع المؤنث السالم إذا سمى به يحكى
مع التثنية يرفع في الرفع ويجر في النصب والجر مخالفاً المبرد والزجاج
الذاهبين إلى أنه يكسر بلا تثنية ومن قال يحذف التثنية وفتح آخره ففي
الجر والنصب .

المغني : ٤٣٧-٤٣٩

وافق أبا علي الفارسي في أن الأمثلة الخمسة معربة وليس لها حرف أعراب
مخالفاً الجمهور القائلين بأن أعرابها بالنون ثبوتاً وحذفاً .

المغني : ١٢٦-١٢٨

وافق سييويه في أعراب الأسماء الستة بأن الحروف الموجودة حروف أعراب
والأعراب مقدر عليها مخالفاً الكوفيين والاختش والزيادي والربيعي والمازني
والجبري وأبا علي الفارسي الذاهبين إلى مذاهب متفرقة في أعرابها .

المغني : ٢٧٦-٢٩٣

وافق الزجاجي وابن درستويه في أن الأعراب هو الحركات مخالفاً غيرهم الذاهبين
إلى أنه معنى .

المغني : ١١٥-١٨٣-٩٢-٣٥٤-٣٧٣

وافسق الزمخشري وابن الحاجب في تقديم الكلام عن المعرب على الأعراب مخالفاً
من قدم الأعراب على المعرب كالزجاجي والشلوبيني والصيرى والناصري .

المعني : ١٦٣

وافق الزجاج في ان الفعل المضارع هو الاصل في الافعال مخالفاً ابن السراج
القائل بأن الحاضر هو الاصل وابعلى الفارسي القائل بأن كل واحد منهما
أصل بنفسه .

المعني : ١٠٨

وافق بعض النحويين في ان المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال مخالفاً
من يرى عكس ذلك ومن يرى انه مشترك بين الحال والاستقبال .

المعني : ١٠٤

وافق بعض النحاة من اثبات زمن الحال من الفعل مخالفاً من انكر الحال كالزجاج .

المعني : ٩٥

وافق اكثر النحويين في ان الصفات التي لم تجر على افعالها لا تجع بالواو والنون
مخالفاً ابن كيسان الذي جاوز ذلك

المعني : ٣٩٠-٣٩١

وافق بعض النحاة المحققين في أَنَّ اللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ صيغٌ متجلةٌ للتثنية مخالفاً
من عدّها للتثنية حقيقةً .

المعني : ٣١٧-٣٦٢

وافق بعض النحاة في أَنَّ ((بُنِينَ)) جمعٌ سالم لابن مخالفاً عبد القاهر الذي
ذهب الى انه ليس بسالم .

المعني : ٣٩٢

وافق سيويه في ان النون في المشئ والمجموع بدلٌ من الحركة والتنوين مخالفاً
غيره من العلماء القائلين غير ذلك .

المعني : ٣٥٩-٣٦٣

وافق بعض النحويين في أنَّ الكلام اسمٌ للمصدر خلافا لبعضهم في انه مصدر.

المعني : ٣٩ - ٤١

وافق سيويه في مثل : ((لَهِنَّكَ رَجُلٌ صَدَقَ وَلَهِنَّكَ لِرَجُلٍ صَدَقَ))
بان اللام الواحدة للتأكيد دخلت على إِنْ لما غيرت همزتها هاء وفي شمال
اللامين أَنَّ الأول جوابُ قَسَمٍ والثاني لتأكيد الخبر مخالفا مذهب أبي زيد
والفارسي في أَنَّ اصل هِنَّكَ لَمْ إِنَّكَ والزجاج الذي يرى الأولى لامُ التأكيد
والثانية زائدة .

المعني : ٩٣٧

وافق سيويه في ان أصل ألف كلا وكلتا وأو مخالفا السرافي الذاهب
الى ان اصله يا .

المعني : ٢٤٩ - ٢٥٠

وافق الاخفش في أن المحذوف من مقول عينُ الكلمة مخالفا سيويه في قولهم
ان المحذوف واو المفعول .

المعني : ٢٢٦

وافق سيويه في ان أصل لام ((ذو)) يا مخالفا ابا علي الفارسي الذي
يرى ان أصله ((ذِي)) بسكون العين .

المعني : ٢٧٢

وافق الزمخشري في ان كاد تدل على الاثبات في الاثبات وعلى النفي في النفي
مخالفا القائلين بانها تدل على النفي في الاثبات وعلى الاثبات في النفي
والقائلين بانها اثبات فسي الاثبات ونفي في السكتل النفي واثبات في الماضي
النفي .

المعني : ١١٤٩ - ١١٥٣

وافق ابنُ فسلاح بعض النحاة في ان حرف الشرط صَوَّرَ كَانَ من الماضي
الى الاستقبال قياسا على سائر الافعال مخالفا البهر الذي ذهب الى ان
كان بمعنى الماضي ولم يغيرها الجراء الى الاستقبال .

المعني : ٨٠٧ - ٨٠٨

وافسق عَصَدَ الدَّوْلَةِ فِي نَحْوِ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ أَنْ كَسَرَ
 هَمْزُهُ إِنْ عَلَى تَقْدِيرِ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ فَتَكُونُ مَحَلَّةً لِلْخَبَرِ
 الْمَحْذُوفِ .

مخالفاً تَقْدِيرَ أَبِي عَلَى الْفَارِسِيِّ وَمَنْ تَابَعَهُ وَتَقْدِيرَ ابْنِ الْحَاجِبِ وَغَيْرِهِ .

المغني : ٩٥٤ - ٩٥١

وَأَفَقَ بَعْضُ النَّحَاةِ الَّذِينَ نَهَبُوا إِلَى أَنَّ اللَّامَ الْوَاقِعَةَ فِي خَبَرِ الْمَخْفُوفَةِ
 مِنَ الثَّقِيلَةِ هِيَ لَا مِ التَّكْهِيدِ مُخَالَفاً أَبِي عَلَى الْفَارِسِيِّ الْقَائِلِ إِنَّهَا لَيْسَتْ لِلتَّكْهِيدِ
 بَلْ هِيَ الْفَارِقَةُ بَيْنَ الْخَفِيفَةِ وَالثَّقِيلَةِ .

المغني : ٩٨٩ - ٩٩٠

وَأَفَقَ سَيِّهِيهِ فِي جَوَازِ دُخُولِ الْفَاءِ فِي خَبَرِ إِنْ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمَوْصُولِ
 أَوِ النَّكْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ مُخَالَفاً الْأَخْفَشَ فِي جَعْلِهِ الْفَاءَ زَائِدَةً .

المغني : ٧٢٣

وَأَفَقَ الْأَخْفَشَ وَالْمَجْرَدَ وَجَمَاعَةً فِي مَنَعِهِمُ الْفَصْلَ بَيْنَ فِعْلِ التَّعْجِبِ وَمَفْعُولِهِ
 بِالظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مُخَالَفاً الْجَرْمِيَّ وَالْغَرَاءَ وَالْفَارِسِيَّ وَالْمَازِنِيَّ فَنَسِيَ
 تَجْوِيزَهُمْ ذَلِكَ .

المغني : ١٢٠٧ - ١٢٠٨

وَأَفَقَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ فِعْلَ التَّعْجِبِ لَا مَصْدَرَ لَهُ لِأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ
 قِيَاساً عَلَى الْأَفْعَالِ غَيْرِ الْمُتَصَرِّفَةِ مُخَالَفاً بَعْضَهُمْ فِي قَوْلِهِمْ بِوُجُودِ مَصْدَرِ لَهُ .

المغني : ١٢٠٧

وَأَفَقَ سَيِّهِيهِ فِي أَنَّ ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِمْ ((ظَنَنْتُ ذَلِكَ))
 وَأَنَّ الْمَفْعُولِينَ مَحْذُوفَانِ مُخَالَفاً الْغَرَاءَ فِي أَنَّ ذَلِكَ نَائِبٌ عَنِ الْمَفْعُولِينَ لِأَنَّهُ
 إِشَارَةٌ إِلَيْهِمَا .

المغني : ١٠٩٧ - ١٠٩٨

لا يتعصب للمذهب البصري

على الرغم من أن مذهب ابن فلاح كان بصرياً كما اسلفنا القول في ذلك
 إلا أن بصريته لم توصله إلى مرحلة التعصب التي تَجَرُّ صاحبها إلى أن ينساق
 خلف المذهب البصري في كل ما يرتضيه بل كان ابن فلاح يُعَمِّلُ عقله وينظرُ في
 الدليل قوةً وضعفاً فيأخذُ القوى بالقبول والترجيح ويرفض الضعيف ومن هنا
 وجدناه يوافق الكوفيين في عدة مسائل لما رأى فيها من قوة في الدليل وموافقة
 للعربية الفصيحة ، وكما وجدنا له من وقفة تصدى بها لأعلام النحاة البصريين
 وأعتهم ، وكما له من نقذات أبطل بها مذهبهم فقد خالف يونس وسيبويه
 (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨)
 والجري والسرد والاختار والزجاج وابن السراج والفارسي وغيرهم كما أوضحناه
 في الآراء التي وافق فيها بعض النحاة مخالفاً لبعضهم الآخر .

-
- (١) انظر في المغني مثلاً : ١٠٠٩ - ١٠١١
 (٢) انظر في المغني مثلاً : ٢٢٦ - ٦٣١ - ٦٣٤
 (٣) انظر مثلاً : ٢٧٦ - ٢٩٣ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤
 (٤) انظر مثلاً : ٦٨ - ٤٣٧ - ٤٣٩
 (٥) انظر مثلاً : ٢٧٦ - ٢٩٣ - ٧٢٣
 (٦) انظر مثلاً : ٩٥ - ٣٠٥ - ٤٣٧ - ٤٣٩ - ٦٤٦
 (٧) انظر مثلاً : ١١٢٧ - ١١٢٨
 (٨) انظر مثلاً : ٣٥ - ١٠٨ - ٢٧٦ - ٢٩٣ - ٧٤٥ - ٧٤٨

عظيمة في احياء تراثها وانبعاثه حيا نشيطاً من جديد ، وأعاد الي أذهان المعاصرين
شمس أولئك الرجال من السلف الذين جاهدوا واجتهدوا في كل ميدان حتى أناروا
الطريق لمن بعدهم .

هذه وصية انطلق بها ما قابلته وأنا أدرس ابن فلاح وكتابه المغني في النحو
فقد وجدت فيها من الجدير في مجال التخصص ما يدعو الباحثين الى الاتجاها
في بحوثهم الى احياء أمثال ابن فلاح ومغنيه الذين تقادمت عليهم الصنون ، وحكمهم
عليهم بالنسيان المعاصرون ، وذلك حين قصرت الهمم وقل الصبر على مكاره المثابرة
والغوص في اعماق هذا التراث لاكتشاف هذه الكنوز فكم من عالم لم يحفظ لنا التاريخ
الا اسمه ونجد أفكاره تملأ صفحات الكتب وبطون المصنفات وكم من كتاب لا تجد له
نسخة خطية متكاملة الا قطعاً متناثرة وجدت هنا وهناك على ما فيها من تلف وأرضة
فكان لابد من احياء ذلك العالم بجمع أفكاره ولا بد من كم الشغل لذلك الكتاب
بالصبر على ما ينفخ النفس في راحتها .

والله أسأل ان يوفق الجميع للمزيد في خدمة تراثنا المجيد وهو حسبنا ونعم

الوكيل .